

THE LIBRARIES  
COLUMBIA UNIVERSITY

---

GENERAL LIBRARY









الجمهورية العراقية  
رئاسة الوزراء  
إحياء التراث الإسلامي

# المقرب

تأليف  
علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور  
المتوفى  
سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق  
أحمد عبد الستار الجبوري  
عبد السيد الجبوري

الجزء الأول  
الكتاب الثالث

مطبعة العاني - بغداد



الجمهورية العراقية  
دائرتا نشر ديوان الأوقاف  
أحياء التراث الإسلامي

# المقرب

تأليف  
علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور  
المتوفى  
سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق  
أحمد عبد الستار الجواري  
عبد السيد الجبوري

الجزء الأول  
الكتاب الثالث

مطبعة العاني - بغداد



PJ  
6101  
. I29  
1971  
v. 1

الطبعة الاولى  
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

HR SEP 19 1974 Exch.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# المَقَدِّمَةُ

ابن عصفور ، حياته ، وآثاره



هو : علي بن مؤمن بن محمد بن علي<sup>(١)</sup> بن أحمد بن محمد  
ابن عمر بن عبدالله بن منظور<sup>(٢)</sup> ، ابن عصفور ، الحضرمي ،  
الاشبيلي ، الاندلسي ، النحوي ، أبو الحسن ، هذا نسبه كما  
نصت عليه المظان التي ترجمت له ، ولم تصرح بأكثر منه .  
وقد شذ عنها كتاب ، عنوان الدراية ، حيث جعل اسم أبيه :  
موسى<sup>(٣)</sup> .

أما عن نشأته الاولى ، وحقيقة نسبته الى : حضرموت ، فلا  
تذكر هذه المظان عنها شيئاً .

#### ولادته ونشأته :

ولد ابن عصفور في سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، للهجرة  
النبوية المباركة ، بأشبيلية<sup>(٤)</sup> ، وبها نشأ ، وعن شيوخها أخذ العلم ،  
وفي آفاقها نجم ذكره ، وعلا صيته ، .. !

(١) انظر : فوات الوفيات ج ٢ ص ١٨٥ ، وبغية الوعاة ج ٢ ص ٢١٠ ،  
وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، وتاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢٢٠ ، ومعجم  
المؤلفين ج ٧ ص ٢٥١ ، وبروكلمان ، التكملة ج ١ ص ٥٤٦ ، والاعلام  
ج ٥ ص ١٧٩ .

(٢) هذا النسب ، انفرد به ابن مكنوم ، في مقدمة المقرب ، ويخطئه .  
وجاء في مقدمة المتع نسبته هكذا ، بعد ذكر اسم جده علي بن أحمد بن  
محمد بن أحمد بن عمر ، - أي بزيادة اسم ( أحمد ) بين أحمد وعمر ،  
المصح ٤/١ .

(٣) عنوان الدراية فبمن عرف من العلماء ببجاية . للغبريني .  
ص ١٨٨ .

(٤) ابن مكنوم ، في مقدمة المقرب ، يخطئه ، وقد انفرد بهذا الخبر .



ونشأته في بلاد الاندلس ، يكتنفها الإبهام ويلقها الغموض ..  
 فلا تذكر مصادر ترجمته عنها ، إلا التزر اليسير .. !  
 ومن أظهر الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن عصفور ، أبو  
 الحسن الدباج ، وأبو علي الشلوين ، وهما من أعلام النحاة في  
 عصره ، وأثر الشلوين بين جلي في ثقافة ابن عصفور ، فقد  
 لازمه عشر سنين ، إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه<sup>(٥)</sup> ، ثم وقفت  
 بينهما مناصرة ومقاطعة ، وبعدها جال ابن عصفور في بلاد عدة  
 : لاشتغال والدرس ، وطاف في الاندلس ، وأخذ عن علمائها ، ..  
 وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك<sup>(٦)</sup> .  
 ولما أشتد عوده ، ورسخت قدمه في النحو ، أخذ يُقرئ  
 الناس ، وصار له مجلس علم ، يختلف إليه الطلاب والعلماء  
 يأخذون عنه ، وينيدون منه .  
 فأقرأ النحو بأشبيلية ، وشرش ، ومالقة ، ولورقة ، ومرسية ،  
 فكثرت تلاميذه ، وعم نفعه في البلاد .  
 وتذكر مظان ترجمته ، أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير  
 النحو ، ولا تأهل لغير ذلك<sup>(٧)</sup> ..  
 ومن أظهر طلابه الذين بان أثره قوياً في ثقافتهم اللغوية  
 والنحوية ، أمير الدين أبو حيان الاندلسي .

(٥) ذكر ابن مكتوم رواية عن شيخه أبي حيان ، أن ابن عصفور

لم يكمل ختم كتاب سيبويه على الشلوين .

(٦) بغية الوعاة ج ٢ ص ٢١٠ ، والقوات ج ٢ ص ١٨٥ .

(٧) القوات ج ٢ ص ١٨٥ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ .

وذكرت مصادر ترجمته ، بيتين من الشعر له ، قالهما ارتجالاً ،  
كما ذكر ابن مکتوم ، وهما (٨) :

لما تدنست بالتفريط في كبري  
ورحت مغرى بشرب الراح واللّمس  
رايت أن خضاب الشيب أستر لي  
أن البياض قليل الحمد للدنس

\* \* \*

وذكر ابن الوردي ، انه كان يخضب رأسه ولحيته بالحناء ،  
وقال هذين البيتين في ذلك (٩) :

\* \* \*

وفد انفرد ابن مکتوم القيسي ، بذكر بيتين آخرين من  
شعره ، وهما (١٠) :

مياماً بطرف إذا ما جرى  
ترى البرق يبعث في أثره  
مصغر لفظ ، ولكنه  
يجلّ ويعظم في قدره

\* \* \*

---

(٨) ابن مکتوم ، والفوات ١٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وابن  
الوردي ٢٢٠/٢ ، وفي بعضها : أيقنت أن ، البيت الثاني ، وشذرات  
الذهب ٣٣٠/٥ .

(٩) ابن الوردي ٢٢٠/٢ .

(١٠) ابن مکتوم ، وبخطه ، في مقدمة المقرب .

## وفاته :

تضاربت آراء المؤرخين والعلماء الذين ترجموا لابن عصفور ،  
في تحديد سنة وفاته ، ومكانها ، حتى الصورة التي مات عليها .  
فابن شاكر الكتبي يذكر ان : . الشيخ تقي الدين بن تيمية ،  
يدعي ، انه لم يزل يرحم بالنارنج في مجلس الشراب ، الى ان  
مات ، . وذلك في سنة تسع وستين وستمائة (١١) .  
وشايعة في ذلك ، الذهبي ، وابن الوردي ، والسيوطي .  
وابن العماد الحنبلي ، وغيرهم (١٢) . .  
ومن الثابت ، ان رواية ابن مكتوم ، أصح الروايات .  
وأوثقها ، لقربه من زمن ابن عصفور ، ولأنه تلميذ على أبي حيان  
الاندلسي ، وهو من تلاميذ ابن عصفور .  
ورواية ابن مكتوم تقول : ان ابن عصفور ، توفي بثونس ،  
في يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة تسع وستين  
وستمائة ( ٦٦٩ هـ ) (١٣) . . .  
ونقل الاستاذ خير الدين الزركلي ، في أعلامه (١٤) ، عن

(١١) فوات الوفيات ١٨٥/٢ .

(١٢) المعبر في خبر من عبر ٢٩٢/٥ . تاريخ ابن الوردي ٢٢٠/٢ ،  
بغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، وكشف الظنون ٦٠٣ ،  
Brock. S. 1:546 ، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧ ، والاعلام ١٧٩/٥ .

(١٣) ابن مكتوم ، مقدمة المقرب .

(١٤) الاعلام ١٧٩/٥ ، وقد وقع سهوا ذكر وفاته في سنة ٦٦٣ هـ ،  
في صفحة ١٨٠٥ من كشف الظنون ، وتبعه في هذا السهو ، غير واحد من  
مفهرسي المخطوطات ، انظر ، فهرس دار الكتب ١٦٣/٢ ، وفؤاد سيد ،  
فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٨/١ .



كتاب : وفیات ابن قنفذ - المخطوط - ان ابن عصفور مات غريقاً  
بتونس ، في سنة سبع وستين وستمائة ..

وهذه الرواية ، تنفي رواية ابن شاکر الکتابي ومن تابعه في  
رواية ، دعوى ابن تيمية ، في وفاة ابن عصفور .  
ورثاه القاضي ناصرالدين أحمد بن محمد المالکي ، المشهور  
بابن المنیر ، قاضي الاسکندرية (١٥) ، المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، بقوله .

\* \* \*

أُسندَ النحر إلینا الدُولي

عن أمير المؤمنين البَطَلِ

بدأ النحر عليّ وكذا

قل بحق ختم النحر عليّ (١٦)

\* \* \*

مؤلفاته :

ترك ابن عصفور جملة من الآثار ، في النحر والأدب ،  
عرفنا منها هذه الكتب :

١ - المتع في التصريف ، ذكره ابن شاکر الکتابي ، وابن  
الوردي وقال فيه : « وهو بديع في فنه » .

وذكره السيوطي ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة ،  
وبروكلمان ، ومنه نسخ :

أ - نسخة كتبت في القرن السادس أو السابع ، وعليها خط

(١٥) انظر ترجمته في : مرآة الجنان ١٩٨/٤ ، وقوات الوفيات

٧٢/١ ، بغية الوعاة ٣٨٤/١ : شذرات الذهب ٣٨١/٥ .

(١٦) بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

أبي حيان الأندلسي ، في مواضع مختلفة .  
وتقع في ١١٠ ورقات ، في مكتبة فيض الله ، برقم  
[ ٢٠٥٢ ] .

ومنه نسختان مصورتان في معهد المخطوطات العربية ،  
برقم [ ١٩ ] و [ ٢٠ ] .  
وكان أبو حيان لا يفارقه ، وقد لخصه بكتاب أسماه  
المبدع الملخص من المتع - ومنه نسخ :

أ - نسخة ضمن مجموعة في دار الكتب المصرية ، بخط أبي  
حيان نفسه ، برقم [ ٢٤ نحو ] ، وتقع في ٣٩ ورقة .  
ب - نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب ، في معهد  
المخطوطات ، برقم [ ١٧ ] .  
ج - نسخة أخرى في المعهد المذكور ، مصورة عن نسخة في  
مكتبة بشير أغا أيوب ، برقم [ ٢ / ١٧٢ ] في ٢٥ ورقة ،  
ورقمها في المعهد [ ١٨ ] ، والنسخة كتبت في سنة ٧١٨ هـ  
بجامع الحاكم بالقاهرة ، وقوبلت على نسخة المؤلف .  
المتسخة منه .

وقد طبع المتع أخيراً ، في حلب ، بتحقيق الدكتور فخر الدين  
قباوه ، في جزئين ، سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ، المطبعة العربية . ومنه  
نسخة مخطوطة أخرى في المدينة المنورة ، خزانة شيخ الاسلام  
عارف حكمة برقم [ ٤٨ ] في ١٢٠ ورقة ، ولم يقف عليها المحقق المذكور .

٢ - شرح الجمل للزجاجي .

ذكره ابن شاکر الکتبی ، وابن الوردی ، وقال : ان  
له شرحین علیہ ، والسیوطی ، وذكر انها ثلاثة شروح ، وابن  
العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة . ومنه نسخ :

ا - نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس ، بها نقص من أولها ،  
وتبتدىء من شرح أواخر باب البدل ، كتبه ، ابراهيم  
ابن محمد القرشي ، سنة ٨٥٣هـ ، بخط مغربي ، وتقع  
في ١٥ ورقة ، برقم [ ٤١٩٢ ] .

ب - نسخة في مكتبة بني جامع برقم [ ١٠٧٣ ] في ٢٦٧ ورقة .  
كتبت في القرن الثامن ، وقوبلت على نسخة المؤلف :  
ومنها مصورة في معهد المخطوطات ، برقم [ ٧٠ ] .  
ج - نسخة في المكتبة التيمورية ، كتبت سنة ٧٤٧هـ ، برقم  
[ ٣٢٢ ] في ١٦٠ ورقة .

د - نسخة في ليدن برقم [ ٤٣ ] .

هـ - نسخة في الامبروزيانا برقم [ ١٥٤ ] .

كما ذكر بروكلمان في تاريخ الادب والعربي ، وكما ورد  
في مجلة مجمع الشام ( م ٣ ص / ٣٤١ ) .

ومنها مصورة اخرى في معهد المخطوطات برقم [ ٧١ ] .

٣ - المفتاح ، ذكره ، ابن شاکر الکتبی ، وحاجي خليفة .

٤ - الهلال ، ذكره ابن شاکر الکتبی ، وحاجي خليفة .

٥ - الأزهار .

٦ - إنارة الدياجي .

٧ - مختصر الغرة ، وهذه ذكرها ابن شاكر الكتبي .

٨ - مختصر المحتسب ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وابن العماد

الحنبلي ، وحاجي خليفة .

والمحتسب ، من كتب النحو ، ألفه ابن بابشاذ طاهر بن

أحمد النحوي ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ كما يعرف أيضا بالمقدمة

المحتسبة .

وشرحه ابن عصفور ، ثم اختصره .

٩ - السالف والعدار ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٠ - البديع شرح المقدمة الجزولية ، ذكره الكتبي ، والسيوطي

وحاجي خليفة .

والمقدمة الجزولية ، تأليف أبي موسى عيسى بن عبدالعزيز

البربري ، المراكشي ، الجزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ ، وهي

حواش على كتاب الجمل للزجاجي ، وتسمى بالقانون .

وقبل لم يتمها ابن عصفور ، وإنما أتمها تلميذه : الشلوين

الصغير ، محمد بن علي الانصاري ، المالقي ، المتوفى في حدود

سنة ٦٧٠ هـ .

١١ - شرح ديوان المتنبي ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٢ - شرح الأشعار الستة ، شعر : امرئ القيس ، والنايفة ،

وزهير ، وعلقمة ، وغيرهم :

ذكرها الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة .



١٣- سرقات الشعراء ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة .

١٤- شرح ديوان الحماسة ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٥- المقرب ، ( وسنرف به بعد قليل ) .

١٦- شرح المقرب .

وذكر ابن شاكر الكتبي ، ان هذه الشروحات ، لم يكملها ،  
وذكر ان له غير ذلك من الآثار ...!

١٧- الضرائر الشعرية ، ذكره عبدالقادر البغدادي في ( خزنة  
الأدب ) ، ونقل عنه في مواضع منها : ج ٣ / ٣٣٨ ، ٣٧١ ،  
٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤١٨ .

### المقرب

وهو من أهم آثار ابن عصفور ، وقد أصاب شهرة رفيعة ،  
وصيتاً بعيداً .

وقد عني به النحاة ، عناية حميدة ، وتناولوه بالشرح ،  
والتهذيب والتعليق .

وأظهر هؤلاء ، تلميذه ، أبو حيان الاندلسي ، الذي وضع له  
شروحا ، ومختصرات ، نذكر منها :

١ - تقريب المقرب :

ومنه نسخة في مكتبة أغا أيوب ، برقم [ ١٧٣ / ١ ] ، وتقع في

٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [ ٣٨ ]

كتب سنة ٧١٠هـ ، بخط : احمد بن عبدالله الزرعي ، الفيومي ،  
وقويت على نسخة عليها خط المؤلف .

ومنه نسخة اخرى ، في المكتبة الاحمدية بتونس ، برقم  
[ ٦٧٤١ ] ، كتب سنة ٧١٢هـ .

ونسخة اخرى في الخزانة الغروية ( في النجف ) كتب سنة  
٧١٢هـ بخط : محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن ابي علي  
الاشعري ، بالمدرسة الكاملية في القاهرة .  
واخرى في باريس ، برقم [ ٤٨١٥ ] .

٢ - التدريب في تمثيل التقريب ، وهو شرح لكتابه ( التقريب )  
الذي اختصر به ( المقرب ) .

ومنه نسخة في مكتبة بشير أغا أيوب برقم [ ١٧٢ / ١ ] ، وتقع  
في ٣٠ ورقة ، ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ،  
برقم [ ٣٢ ] والنسخة كتب سنة ٧١٨هـ ، وقد فرغ منه المؤلف  
سنة ٧١٥هـ ، ويقول حاجي خليفة : « انه كالكافية حجما » . أهـ

شرح المقرب :

وهذا الشرح ، لابن عصفور نفسه ، ألفه بطلب من أحد  
ملوك الحفصيين بتونس ، وشرح فيه المسائل المشككة من المقرب .  
وذكره الكتبي ، وحاجي خليفة ، ومنه نسخة ، في جامعة استانبول  
برقم [ ٦٣٣٥ ] .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم  
[ ١٠٦ ] وتقع في ٦١ ورقة ، ومنه مصورة في مكتبة الاوقاف العامة

بيغداد . ويعرف هذا الشرح ، بالشرح الكبير ، وقد اختصره أبو حيان ، بكتابه ( الموفور ) .

١ - الموفور من شرح ابن عصفور :

ومنه نسخة بخط أبي حيان نفسه ، ضمن مجموعة ، بدار الكتب المصرية ، برقم [ ٢٤ نحو ] ومنها مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [ ١٧٣ ] .  
ويقع هذا الكتاب في ٦٣ ورقة ، وهي ناقصة الآخر ، وتنتهي بالكلام على اسم الفاعل والمفعول .

٢ - مثل المقرب في النحو ، لابن عصفور نفسه :

ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم [ ١٩٩١ نحو ] .  
كتبت سنة ٧٢١ هـ ، وتقع في ٥٠ ورقة .  
ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ، برقم [ ١٤٠ ] . وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون :-

١ - ان للشيخ الامام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي ، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ ، تعلية على الشرح الكبير لابن عصفور .

٢ - وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن النحاس ، الحلبي ، المتوفى سنة ٦٩٨ هـ ، شرح للمقرب ، كتبه إملاء ، كما ذكر جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي في ( طبقات الشافعية ) الجزء الثاني صفحة ٥٠٧ ، ( ترجمة النحاس رقم ١٢٠٥ ) والسيوطي في البنية .

## المقرب والنحاة

أثار المقرب عاصفة من النقد ، عند نحاة الأندلس ، وغيرهم ،  
من نحاة المشرق (\*) .

فقد تناوله فريق منهم بالنقد والتجريح ، والتشنيع على مؤلفه ،  
حتى أن بعضهم حاول أن يرد ما فيه من براعة وجودة إلى فضل  
غير ابن عصفور من النحاة !!

فقد ذكر ابن شاكر الكتبي : ، ويقال أن حدوده كلها مأخوذة  
من الجزولية ، . أه .

ومن العلماء الذين انتقدوه :-

١ - إبراهيم بن أحمد بن محمد الجزري ، الانصاري ، الخزرجي ،  
أبو إسحاق ، أحد علماء الأندلس ، قال فيه ابن رشيد في  
رحلته : « شيخ الشيوخ ، وبقية أهل الرسوخ ، .... أخذ  
عنه علماء إفريقية العربية ، والبيان ، والأصليين ، والجدل ،  
والمنطق » (١٧) . أه . ومن آثاره :

أ - المنهج العرب في الرد على المقرب .

٢ - أحمد بن محمد بن أحمد ، الأزدي ، الأشبيلي ، أبو العباس ،  
ويعرف بابن الحاج (١٨) .

---

(\*) ومما يجدر ذكره هنا ، أن هناك كتابا آخر يعرف بـ « المقرب »  
للمبرد . ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عاشر افندي في تركيا .

(١٧) له ترجمة في البغية ج ١ ص ٤٠٦ .

(١٨) بغية الوعاة ج ١ ص ٣٥٩ .



أحد علماء العربية في الأندلس ، قرأ على الشلوين ، وغيره ،  
وله آثار جليلة في العربية ، توفي سنة سبع وأربعين وستمائة .  
وكان يقول : « إذا متُ يفعل ابن عصفور في كتاب  
سيويه ما شاء ، أه » .

وقد ردّ على ابن عصفور بكتاب أسماه :

الایرادات على المقرّب .

٣ - علي بن محمد بن علي بن يوسف ، الكتامي ، الاشيلي ،  
أبو الحسن ، المعروف بأبن الضائع (١٩) .

قال فيه ابن الزبير : « بلغ الغاية في فن النحو ، ولزم  
الشلوين ، وفاق أصحابه بأسرهم » . وله في مشكلات الكتاب  
عجائب ، أه .

مات في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر ، سنة  
ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين .

وله آثار جليلة في العربية ، منها : ردود على ابن عصفور  
في معظم اختياراته .

٤ - حازم بن محمد بن حسن ، القرطبي ، الانصاري ، أبو الحسن ،  
شيخ البلاغة والأدب ، قال فيه أبو حيان : « هو أوحّد زمانه  
في النظم والنثر ، والنحو ، واللغة ، والعروض ، وعلم البيان » .  
روى عن جماعة يقاربون ألفاً .

---

(١٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٠٤ .

قال السيوطي : « وأما حفظ لغات العرب وأشعارها ،  
وأخبارها ، فهو حماد روايتها ، وحمال أوقارها ... » أهـ .  
مات ليلة السبت ، رابع عشر من شهر رمضان ، سنة أربع  
وثمانين وستمئة .

وله آثار في البلاغة ، والنحو ، ومنها : رده على المقرئ ، الذي  
أسماء : تد الزنار على جحظة الحمام (٢٠) .  
ومن النحاة الذين ردوا عليه ، في أثناء مؤلفاتهم ، ابن هشام  
الانصاري ، وابن مؤمن القابسي ، ..

\* \* \*

وهذه الردود والتعليقات والنقود ، تجلو قيمة المقرئ عند  
النحاة ، وما أثار لديهم من آراء وأفكار .  
ونقل عنه عبدالقادر البغدادي في ( خزانة الأدب ) ج ١ ص ٥٠٢  
و ٢ / ٨٥ ، ٣٧٨ ، وقد امتدحه أبو عمرو عثمان بن سعد بن  
عبدالرحمن ، المعروف بابن تولى القرشي (٢١) ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ .  
بهذه المقطعة ، وهي برواية أبي حيّان .

أبا حسن ، قرّبت للناس ما نأى  
من النحو جداً بالكتاب المقرئ

---

(٢٠) نفع الطيب ج ٢ ص ٥٢٢ ط/اوربا . وترجمة ابن حازم ، في  
النبية ج ٢ ص ٤٩١-٤٩٢ ، ومقدمة ديوانه ص ٢ - ل ، تحقيق عثمان  
الكماك . ومقدمة كتابه : منهاج النبلاء وسراج الأدباء ، ص ١١٨-١١٩ ،  
تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة .  
(٢١) انظر ترجمته في : العبر ٣٥٤/٥ ، النجوم الزاهرة ٣٦٩/٧ .

دلت على أسرار يفصح ما  
 خصصت به من كل لفظ مهذب (٢٢)  
 يميناً لقد أطلعتك شمس حكمة  
 أنرت بها ما بين شرق ومغرب  
 به علموا علم الكتاب حقيقة  
 وكان مجازاً عليهم بالغيث  
 فحيالك من آحي بك العلم ، بعدما  
 أميت بأقوام عن الفهم غيب

وهذه القطعة ، بخط ابن مكنوم ، رواية عن أبي حيان ، ولم  
 يذكرها غيره (٢٣) .

منهجه النحوي :

- ومما يتميز به منهج ابن عصفور في المقرب في هذه الأمور :
- ١ - أنه يخالف ما اعتاده النحاة ، فيبدأ بعد أقسام الكلم بأحكامها  
 حين التركيب ، ويرجي ، أحكامها مفردة ، وأول الأحكام  
 الأعراب ، وأول ألقابه الرفع ، وأول المرفوعات الفاعل .
  - ٢ - أنه يتميز بالبراغة والدقة في التعاريف ، ولذلك كثر اقتباس  
 النحاة من تعاريفه ، أمثال : « ابن هشام ، والاشموني ،  
 وابن يعيش » .

(٢٢) كذا ورد صدر البيت غير مستقيم الوزن .

(٢٣) مقدمة المقرب ، بخط ابن مكنوم .



٣ - غلبة المنطق عليه برغم أنه يذهب مذهب أهل الكوفة ، يلاحظ على سبيل المثال ، ( باب التعجب ) .

٤ - يتميز بتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها ، ويستقصي الأحكام استقصاءً لا نظير له في غيره من كتب النحو .  
( يلاحظ : باب كان وأخواتها واستقصاء معانيها واستعمالاتها بدقة ) .

٥ - العناية بالمعاني ، ( يلاحظ باب أفعال المقاربة واقتران ان بالخبر ) . وكذلك ( باب أسماء الأفعال وباب الإغراء ) .  
ومن أهم مزاياه أنه لا يجعل الأعراب ديدنه ، بل أنه يتحكم إلى المعنى والاستعمال ، ويستقصي وجوه الاستعمال ، ولو لم تدخل في باب الأعراب ، مثال ذلك بحثه في موضوع المفعول به . ودخول لام الجر عليه ، وحذف حرف الجر .

٦ - ابتكار العلل ، من ذلك تعليقه عمل أمثلة المبالغة بأنها تقع موقع اسم الفاعل من فعل ، فكان فعال قائم مقام مفعّل .

من ألف المقرب ؟

ذكر ابن عصفور في فاتح كتابه المقرب أنه وضع كتابه المذكور ، بإشارة من الأمير المظفر المؤيد أبي زكريا ، ..

فمن هو هذا الأمير ؟

نقول :

هو المولى أبو زكريا يحيى بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي

بكر بن المولى أبي حفص الهنتاتي .

جد الخلفاء الحفصيين ، وماهد أمرهم بأفريقية ، كما قال عنه

ابن خلدون (٢٤) .

ولد أبو زكريا بيراكش سنة تسع وتسعين وخمسمائة .

وبويع بالقيروان في رجب سنة خمس وعشرين وستمائة ، وجددت

له البيعة يوم وصوله لتونس في الرابع والعشرين من رجب المذكور ،

وفي سنة أربع وثلاثين بويع البيعة الثانية ، وذكر اسمه في الخطبة ،

وكان هذا الأمير ، ملكاً مطاعاً ، وبطلاً شجاعاً ، مشاركاً في العلم

للعلماء ، ومديراً للأُمور بالمعرفة والدهاء ، فذاً في البلاغة كثير

الأدب واللفظة (٢٥) .

وكان من الصالحين ، والعلماء العاملين ، ختم كتاب المستصفي

للغزالي (٢٦) ، على الشيخ الرعيني السوسي ، وغيره من الكتب

المفيدة ، وناظر في النحو على ابن عصفور ، ومن هنا جاءت إشارته

عليه بوضع مختصر مفيد في النحو ، فكان المقرَّب !

وقد جمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ،

ما لم يجتمع لغيره .

وترك مالا وفيراً ، وكتباً كثيرة ، كانت قوام خزائنه ، وتقدر

بسته وثلاثين ألف مجلد .

وكانت وفاته في سنة سبع وأربعين وستمائة ، ببلاد عتاب ،

(٢٤) تاريخ ابن خلدون ٦ ص ٤٠٦ ، ط/ بيروت .

(٢٥) البيان المغرب ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٢٦) وهو كتاب في أصول الفقه .

• عناية ، ، ودفن بجامع بونة ، ثم نقل الى قسنطينة ، في أثناء غزوة  
توجه بها غرب بلده ، ولمحاربة أحد ملوك مراکش .  
وقد أثبت له ابن عذارى في البيان المغرب ، رسالة بليغة  
نفيسة ، رفعها إلى الحضرة النبوية الشريفة (٢٧) .  
وترك من الأولاد الذكور أربعة ، وهم : محمد المستنصر ،  
وأبو اسحاق ، وأبو بكر ، وأبو حفص عمر (٢٨) .  
\* \* \*

#### مخطوطات المغرب :

تمكننا من حصر عدد مخطوطات المغرب ، وتسميتها حسب ما  
وصلت إليه يد البحث ، وهي :

١ - نسخة في مكتبة أحمد الثالث ، باستانبول ، برقم [ ٢٢٦١ ] ، كتبها  
علي بن إريك الزيني ، في سنة ٧٢٥ هـ ، بخط نفيس ، وتقع  
هذه النسخة في ١١٠ ورقات ، ١٨ × ٢٢ سم .

٢ - نسخة في مكتبة فيض الله في تركيا ، برقم [ ٢٢٠٦ ] ، كتبت  
في القرن السابع ، في ٢٤٠ ورقة ، ١٧ × ٢٢ سم .

٣ - نسخة في دار الكتب المصرية ، برقم [ ٤٥٩ نحو ] ، كتبت في  
القرن الثامن ، ناقصة من الأول ، وتبدأ بالكراسة رقم ٢٤  
بالكلام على الهمزة ، وأول ما فيه : قيل باب المقصور

(٢٧) البيان المغرب ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٢٨) انظر ترجمته وتفصيل أخباره ومغازيه في : البيان المغرب ج ٣  
ص ٣٩٣ - ٣٩٨ . وقاريخ ابن خلدون م ٦ ص ٤٠٦ ، و م ٧ ( انظر فهرسه ) ،  
والفرنس في أخبار إفريقيا ونونس ، لابن أبي دينار ، صفحة ١٣٢-١٣٤ .  
ونماذج من شعره في كتاب : عنوان الأريب ، لمحمد التيفر ج ١ ص ٦٥ .



- والممدود ، وتقع في ٢٣٣ ورقة ، ١٣ × ١٨ سم .
- ٤ - نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ، برقم [ ١٩٩٠ ] ، كتبت في سنة ٧٢٢ هـ ، في ١٢٠ ورقة ، ٢٠ × ٣٠ سم .
- ٥ - ومن هذه النسخ ، مصورات في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، تحت الأرقام : [ ١٦٦ ] ، [ ١٦٧ ] ، [ ١٦٨ ] ، [ ١٦٩ ] مكررة عن نسخة فيض الله ، و [ ١٧٠ ] .

- ٦ - نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ، برقم [ ٢٧٩ ] ، كتبت في يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم ، سنة ١٦٧٩ هـ ، كاملة ، بخط مشكول جيد نفيس .
- ٧ - نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم [ ١٤٢٩ ] ، وتقع في ١٥٢ ورقة ، ٢١ × ١٤ سم .
- ٨ - نسخة في طوبقبو سراي برقم [ ٢١٩٩ ] (٢٩) .
- ٩ - نسخة في بني جامع ، برقم [ ١١٠٧ ] .

#### النسخ المعتمدة في التحقيق :

- ١ - نسخة دار الكتب المصرية ، وهي برقم [ ١٩٩٠ نحو ] ، وتقع في ١١٧ مائة وسبع عشرة لوحة ، وكل لوحة في صفحتين .
- كتبت في يوم الأربعاء ، قبيل الزوال ، الموافق سادس عشرين من شهر رجب الفرد من شهور سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ،

(٢٩) انظر : بروكلمان (التكملة) ٥٤٦/١ - ٥٤٧ حول ذكر نسخ أخرى .

بخط : محمد بن أبي القاسم بن خلف الله بن أبي القاسم ، المغربي ،  
انقرشي ، الشافعي .

وهذه النسخة قوبلت على الأصل المنقولة عنه ، وهي نسخة  
حررت على أصول معتمدة في القاهرة ، . . .

وفي الورقة الأخيرة منها ، فهرس بما تضمنته من الأبواب ،  
صنعه ناسخ النسخة .

وأخرها باب ( الضرائر ) . . وقياسها ٢٠ × ٣٠ سم ، وفي  
الصفحة الواحدة ، عشرون سطراً .

خطها دقيق ، جيد مشكول ، وقلمها المعروف بالنسخ ، وعلى  
الورقة الأولى منها ، جملة تملكات ، لعلماء القرنين العاشر والحادي  
عشر ، للهجرة ، ثم انتقلت النسخة الى خزانة أحد ملوك اليمن ،  
واسمه المتوكل على الله اسماعيل .

وفي أولها ورقة تضمنت ترجمة ابن عصفور .  
ونظراً لجودة هذه النسخة ، وكمالها ، اتخذناها اختاً لنسخة  
، الأم ، وأصلاً ثانياً لها ، في عملنا ، ورَتَقْنَا بِهَا ما وقع من عيوب  
في نسخة الأوقاف ببغداد . وقد رمزنا اليها بالحرف [د] .

٢ - نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد :

وهذه النسخة من أهم النسخ ، وأوثقها ، وأتقنها ، كتبت في  
شهر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وعشرين وسبعمائة ، بخط :  
ناصر الدين محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقي ، المعروف  
جده ، بأبن بنت العراقي .

وقراها على أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، القيسي .  
المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .

وابن مكتوم القيسي ، لغوي ، نحوي ، ولد بالقاهرة سنة  
٦٨٢ هـ ومات بها ، وهو أحد تلاميذ أبي حيّان النحوي الأندلسي ،  
وله آثار جليلة منها :

أ - الجمع بين العباب ، والمحكم في اللغة .

ب - شرح الكافية لابن الحاجب .

ج - مختصر البحر المحيط .

د - أخبار اللغويين والنحاة ، في عشر مجلدات (٣٠) .

وهو يروي النسخة - قراءة - عن شيخه أبي حيّان ، وقد  
قرأها عليه ، ناصر الدين ابن بنت المراقي ، وأجازه ، وفي الورقة  
الثانية من المخطوط ، صورة الاجازة ، وبخط ابن مكتوم ، مؤرخة  
في سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وهو عام انتهاء القراءة والاجازة .  
وفي الورقة الأولى منه ، الصفحة الأولى ، بعض التعليقات على ابن  
عصفور وقطعة شعرية لابن تولو القرشي ، المتقدمة في مدح المقرّب ،  
ثم في الصفحة الثانية منها ، ترجمة ابن عصفور ، بخط ابن مكتوم  
القيسي ، وهي أوثق ترجمة ، تقع هذه النسخة في ١٥٣ مائة وثلاث  
وخمسين ورقة ، وقياسها ٢٠ × ٢٩ سم . ورقمها سميك ، مصفر ،

(٣٠) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ج ١ ص ١٧٥ ، وبغية الوعاة  
ج ١ ص ٣٢٦ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٥٩ ، والجواهر المضية ، ج ١  
ص ٧٥ .

خطها متوسط ، صعب القراءة ، غير معجم الحروف ، تكثر على  
هوامش صفحاتها التعليقات والشروح ، وخطها أقرب إلى الخط  
المغربي .

وفي الصفحة الواحدة ، ١٨ سطراً ، وتنتهي المخطوطة ، بباب  
الضرائر ، أيضاً .

والنسخة من كتب الخزانة الخالدية ، ببغداد ، آلت بالشراء  
الشرعي المولى السيد إبراهيم فصيح الحيدري البغدادي ، في سنة  
١٢٩٣ هـ في اسلامبول ، ثم آلت إلى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد .  
لذلك آثرنا ان تكون هذه النسخة ، أمماً ، في عملنا .

\* \* \*

منهجنا في التحقيق :

اتبعنا في تحقيق المقرب المنهاج الآتي وصفه :

- ١ - تحرير النص كما ينبغي التحقيق ، ولم نثقله بالتعليقات  
المسببة ، وانما اكتفينا بالاشارة إلى بعض الآراء التي يلزم  
التعليق عليها .
- ٢ - اثبات الخلاف الوارد في النسختين .
- ٣ - تخريج النصوص الشعرية والنثرية ، الواردة في المتن .  
وتسمية قائلها ، ان وجدنا إلى ذلك سبيلاً .
- ٤ - تخريج الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية  
الشريفة .



٥ - تفسير الكلم المنبهم الغريب .

٦ - التعريف بأعلام المتن .

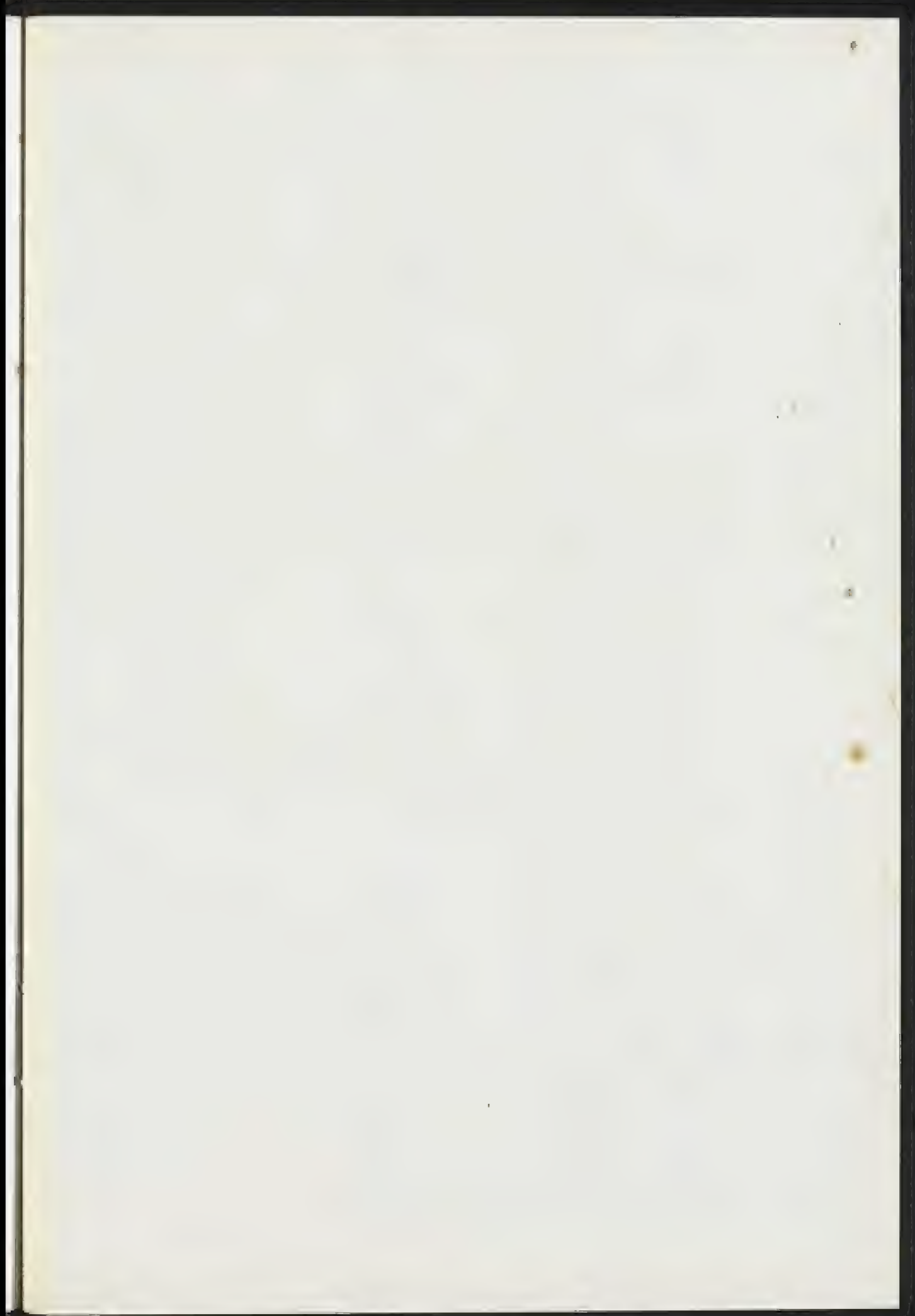
وقد آثرنا أن يكون المتراب . في جزئين ، يشتمل الجزء الثاني منه على الفهارس التفصيلية العامة .

وحمداً لله أن وفقنا بعون منه ، على نشر أثر نقيس من آثار السلف الصالح .

وهو المسؤول أن يمدنا بتوقيقه وتسديده حتى يتصل الجهد في خدمة العربية وآثارها القيمة . انه ولي المؤمنين .

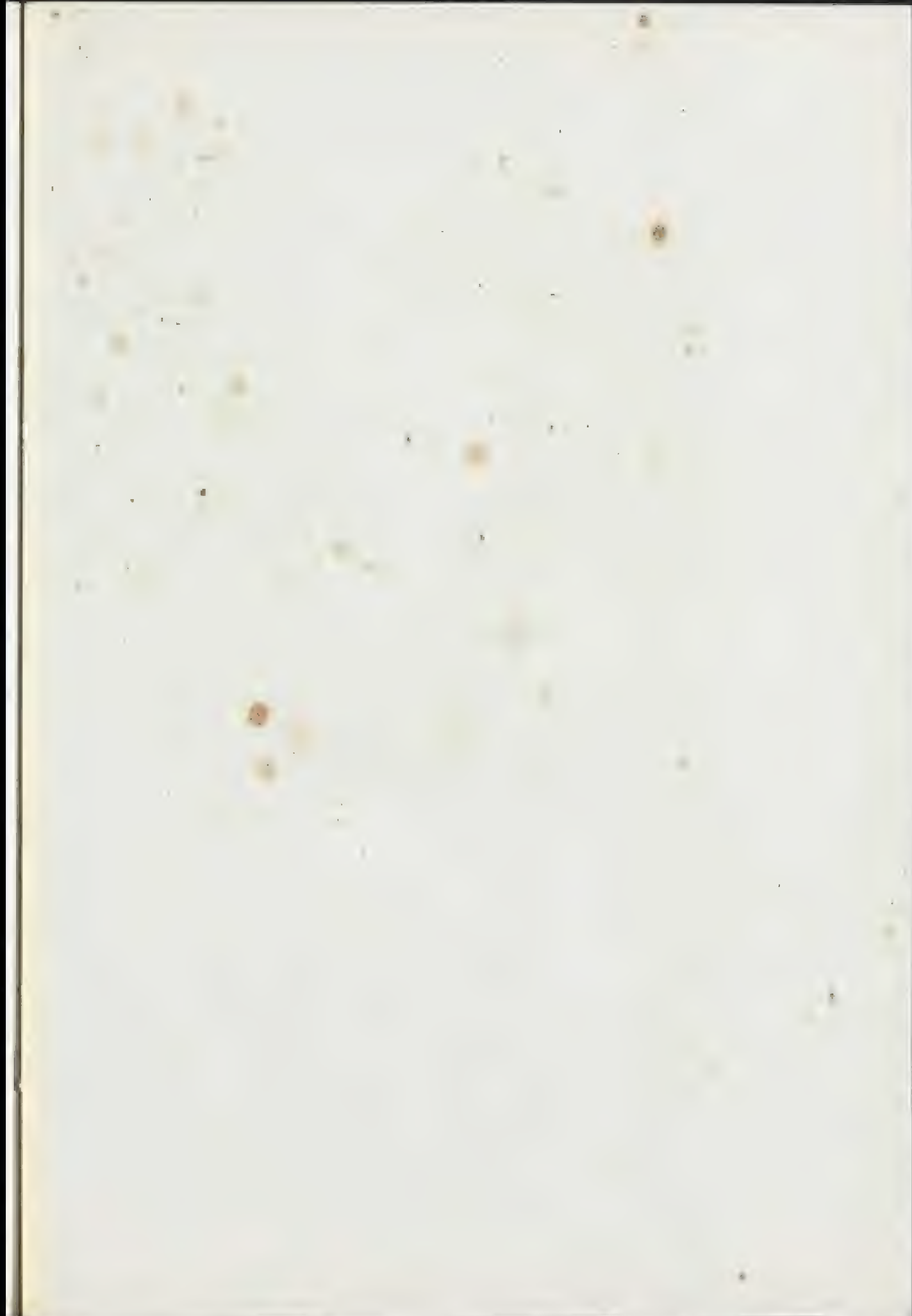
عبدالله الجبوري

الدكتور أحمد عبدالستار الجواري



أمثلة

من صور المخطوطتين







الورقة الأولى من المخطوطة الأم  
ويظهر في أسفلها خط ابن مكتوم



آخر المخطوطة الأم



أول المخطوطة الأم

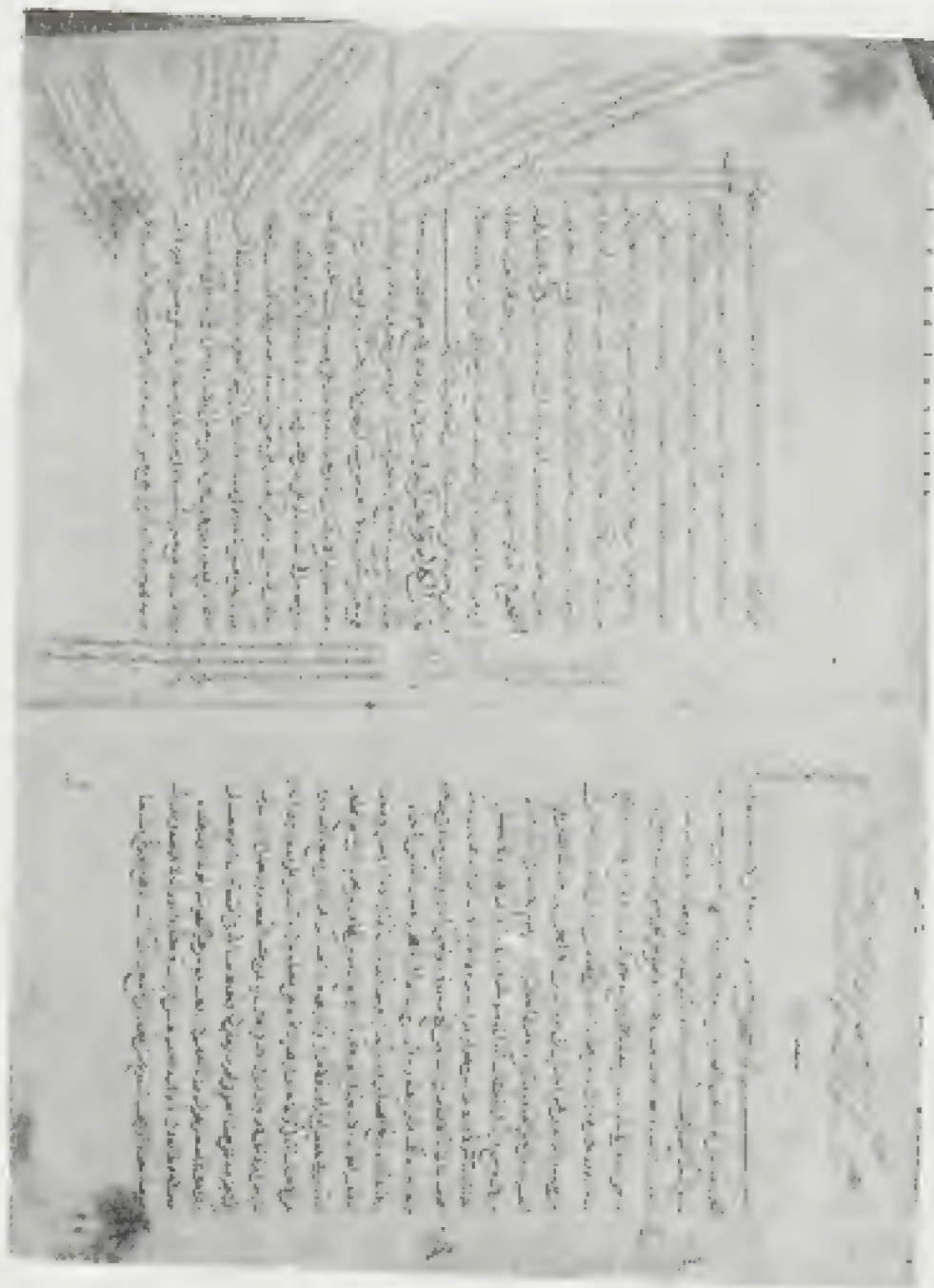


نموذج آخر من المخطوطة الأم

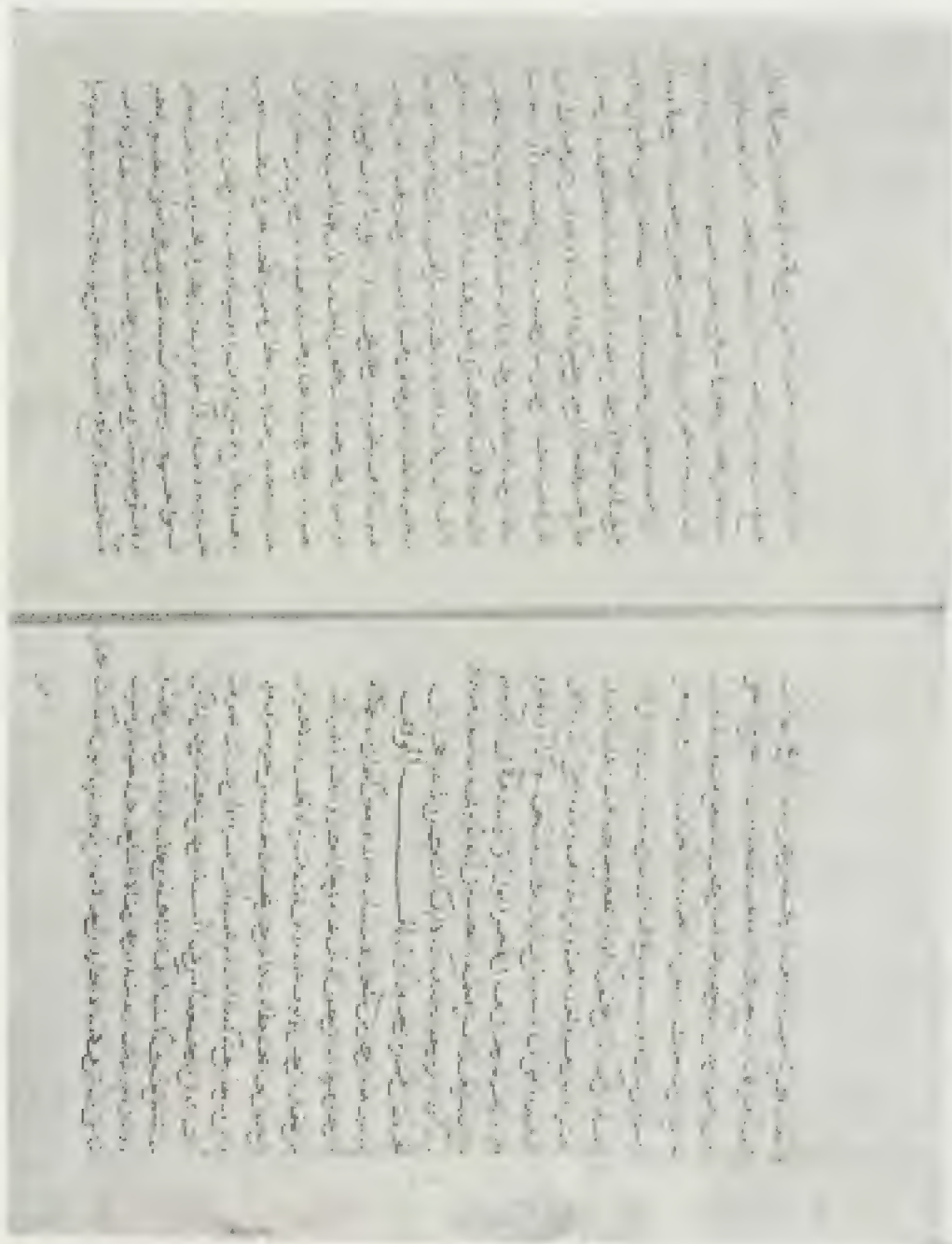




نموذج آخر من المخطوطة الأم



أول مخطوطة (د)



نموذج آخر من مخطوطة (د)



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



# المقرب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن المعروف  
بأبن عصفور

المتوفى

سنة ٦٦٩ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستتج بأجمل من صنعه مرام . جاعل النطق أفضل الصفات البشرية<sup>(١)</sup> ، والسبل المؤدية الى معرفة العلوم الشرعية والعقلية ؛ أحمدده سبحانه كما يجب لجلاله ، وأصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله ورضي الله عن الامام (المعصوم)<sup>(٢)</sup> المهدى المعلوم الذي اطلع كوكب العدل وقد كان خافيا ، واوضح مذهبه وقد كان عافيا ، وعن اصحابه الهادين المهتدين ، وعن الخلفاء الراشدين من بعده والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين ، وبعد<sup>(٣)</sup> .

فلما كان علم العربية من اجل العلوم قدرا ، واعظمها خطرا اذ به تقوم للانسان ديانته ، فتم صلاته وتصح قراءته ، وكانت اكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلا . ولا تحصل لطالبه مأمولا ، وانها بين مطوأة قد أسرف فيها غاية الاسراف ، ومختصرة قد أجحف بها غاية الاجحاف ، أشار من النجج<sup>(٤)</sup> معقود بنواصي آرائه ، واليمن معتاد في مذاهبه وأنحائه ، مالك عنان العلوم وفارس ميدانها ومحرز قصب السبق في حلبة رهانها ،

(١) في (د) وما توفيقى الا بالله .

(٢) سقطت من د .

(٣) في (د) فانه لما .

(٤) في الاصل (النصح) والتصويب عن : د .

وتاريخ الفضائل وعنوانها وحدقتها وإنسانها ، الأمير الأجل  
الأوحد المظفر المؤيد الأسعد أبو زكريا ابن الشيخ المقدس  
المجاهد أبي محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص أدام الله  
علاءهم وأنار بنجوم السعد سماءهم ، إلى وضع تأليف متراد عن  
الإطنا ب الممل ، والاختصار المخل ، محتوي على كليانه ، مشتمل  
على فصوله وغاياته ، عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره  
عن ذكر التوجيه والتعليل ، ليُسرف الناظر فيه على جملة العلم  
في أقرب زمان ، ويحيط بمسائله في أقصر أوان ، فوضعت في ذلك  
كتاباً صغير الحجم مقرباً للفهم ، ورفعت فيه من علم النحو شرائعه ،  
وملكته عصيته وطائعه ، وذلك لئله للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة  
التهذيب للافاضلة والتقريب ، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من  
لفظه إلى السمع ، فلما أتيت به على القِدْح تمنعاً على القِدْح ،  
مشبهاً للعقد في الثام وصوله ، وانتظام فصوله ، سميته ( بالمقرب )  
ليكون اسمه وفق معناه ومترجماً عن فحواده ، وطرزته باسمهم ،  
إذ كان نتيجة اشارتهم السديدة ورسمهم ، ورفعته إلى حضرتهم ،  
وصلى الله عز وجلهم إذ كانت سوق العلم نافقة عندها لا تكسد ،  
وجنائبه (١) هابئة في جنباتها لا تركد ، وأنا أرجو أن يرد منهم  
على حسن قبول وإقبال ، وأن يحظى منهم بتهمم وأهتبال ،  
والله تعالى يقي حضرتهم منتهى الآمال ، ومحط الرجال ،

(١) الجنايب ، جمع : الجنوب ، وهي ديج تهب من الجنوب .



أَرْجَى الْأَرْجَاءِ ، بِطِيبِ شَمَائِلِهِمْ ، رَاضِيَةُ الرِّيَاضِ عَنْ صَوِّبِ  
أَنَامِلِهِمْ ، يَعْبُدُهَا أَحْرَارُ الْكَلَامِ كَمَا يَخْدُمُهَا أَحْرَارُ الْأَنَامِ ، وَتَطِيعُهَا  
الْمَعَالِي كَمَا أَطَاعَتِهَا صُرُوفُ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي ، بِمَنْتِهِ وَيَمْنِهِ ...

\* \* \*

### ذكر حقيقة النحو

النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام  
العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تألف<sup>(١)</sup> منها  
فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي  
يألف منها وتبيين أحكامها .

\* \* \*

### باب معرفة علامات الاعراب<sup>(٢)</sup>

الكلام اصطلاحاً<sup>(٣)</sup> هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً ،  
المفيد بالوضع ، وأجزاؤه ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، فالاسم : لفظ  
يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته لزمان ، ولا يدل جزء من  
أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاي  
جزء منه ولا يدل على بعضه لذلك فإن وجد من الأسماء ما يدل  
على زمان كأمس وغد فيذاته لا بينيته ، ألا ترى أن بينيتهما لا  
تتغيران للزمان .

والفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض بينيته للزمان ،

(١) في د اختلف .

(٢) في د ( باب تبين الكلام ) .

(٣) في د في الاصطلاح .

والعرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه ؛ والدليل على أن أجزاء الكلام<sup>(١)</sup> بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذي هو جزء كلام : إما أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل أن لا يدل فإن ذلك عيب ، وإذا<sup>(٢)</sup> دل فإما [ أن يدل ]<sup>(٣)</sup> على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فهو حرف ، وإن دل على معنى في نفسه ، فإما أن يتعرض بينيته للزمان أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهو فعل ، وإن لم يتعرض فهو اسم ، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة .

ذكر تبين أحكام الكلم :

اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها ، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعل تذكر عند الأخذ فيه ، وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان : إعرابية وغير إعرابية .

(١) في د في الاصطلاح .  
 (٢) في د : الكلم هذه الثلاثة .  
 (٣) في د : فإذا .

## ذكر النوع الاول منهما

باب الاعراب :

الاعراب اصطلاحاً<sup>(١)</sup>، تغير آخر الكلمة لمعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل الى هيئة اخرى .

والقابه اربعة : الرفع والنصب والخفض والجزم ، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال ، وأما الخفض فانفردت به الاسماء ، وقد كان حقه أن يدخل على المضارع من الافعال اذا أضيفت اليه أسماء الزمان أو ذو ، أو أية<sup>(٢)</sup> ، نحو قولهم : اذهب بذني نسلم ، أو ايتني بأية يقوم زيد وخرجت يوم يقوم عمرو ألا ترى انه معرب وقد دخل عليه عامل خفض " لكن منع من خفضه ان الاضافة في الحقيقة انما هي للمصدر لا للفعل فلذلك لم تؤثر فيه . واما الجزم فانفردت به الافعال وقد كان حقه ان يدخل في الاسم غير المتصرف لانه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به ، كان ينبغي ان يبقى ساكناً في حال الجر لذهاب الخفض منه وأن لا يتكلف حمله على النصب لكن منع من ذلك ما في اذهاب علامتين من الاخلال بالاسم .

(١) ساقطة من : د .

(٢) لان الخفض أو الجر عندهم علم الاضافة ، وهي في الاصل نسبة

٧ على سبيل الاسناد . وقد سموا حروف الجر أحياناً حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء .

## باب معرفة علامات الاعراب

قد تقدم أن ألقاب الاعراب : الرُّفْع والنَّصْب والخَفْض  
والجُزْم ، فأما الرفع فعلاماته ثلاث : الضمة والنون وبقاء اللفظ  
عند دخول عامل الرفع عليه غير مغير عما كان عليه قبل ذلك  
ليس بعلامة (١) للرفع في الحقيقة وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها  
وإغناؤه عنها ، فالنون تكون علامة للرفع في كل فعل مضارع  
انصل به ضمير الاثنين أو علامتهما أو ضمير الواحدة المخاطبة  
أو ضمير جماعة المذكورين العاقلين أو ما أجري مجراهم أو علامتهم  
نحو قولك : الزيدان يقومان ، ويقومان الزيدان ، وأنت تقومين  
والزيدون يقومون ويقومون الزيدون ، والبراغيث يأكلونني  
ويأكلونني البراغيث ، وعدم التغير يكون علامة للرفع في الاسماء  
المتشابهة وجمع المذكر السالم وما جرى (٢) مجراه لأن المشي وما جرى  
مجراده قبل دخول العامل عليه يكون (٣) بالألف وجمع (٤) المذكر  
السالم يكون (٥) بالواو والنون فلذلك إذا عدوا ولم يدخلوا عاملاً  
لفظاً ولا تقديراً قالوا : إثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليها  
لم يتغيرا وصار ترك العلامة فيهما (٦) علامة . والضمير يكون علامة

(١) في د بعلامة رفع .

(٢) ساقطة من (د) .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) في (د) في .

(٥) ساقطة من (د) .

(٦) ساقطة من (د) .



لرفع فيما بقي من الاسماء والافعال المعربة . وأما النصب  
 فعلاماته خمس ، الفتحة والكسرة وانقلاب الألف ياء وانقلاب  
 الواو ياء وحذف النون (١) ، فالكسرة تكون علامة للنصب في  
 جمع المؤنث السالم ، وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب (٢)  
 في تثنية الاسماء خاصة . وانقلاب الواو ياء يكون علامة للنصب في  
 جمع المذكر السالم ، وحذف النون يكون علامة للنصب فيما رفع  
 من الافعال بالنون ، والفتحة تكون علامة للنصب (٣) فيما بقي  
 من الاسماء والافعال المعربة . وأما الخفض فعلاماته أربع : الكسرة  
 والفتحة وانقلاب الألف ياء وانقلاب الواو ياء ، فالفتحة تكون  
 علامة للخفض في الأسماء التي لا تنصرف وستبين في موضعها  
 إن شاء الله تعالى ، وانقلاب الألف ياء يكون علامة للخفض في  
 ( جمع المذكر السالم ) (٤) ، والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي  
 من الاسماء المعربة .

وأما الجزم فله علامتان وهما : السكون والحذف ، فالحذف  
 في صنفين من الافعال أحدهما ما رفع [ منهما ] (٥) بالنون ، جزمه  
 [ بحذفها ] (٦) والآخر كل فعل في آخره حرف علة غير مبْدَل  
 من [ همزة ] (٧) جزمه أيضا بحذفه نحو : لم يفر ولم يرم ولم

(١) ساقطة من (د)

(٢) ساقطة من (د)

(٣) بين قوسين ساقطة من : د .

(٤) زيادة من : د .

(٥) زيادة من : د .

(٦) زيادة من : د .

يخشى ولا يثبت حرف العلة ويكون الجزم بحذف الحركة إلا  
في ضرورة نحو قوله :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

بما لاقت لبون بني رِيَاد<sup>(١)</sup>

فان كان مبدلاً من [ همزة ]<sup>(٢)</sup> نحو يقرأ ويقرئ  
ويؤضي ، جاز فيه وجهان . أحدهما حذف حرف العلة إلحاقاً  
بالمعتل المحض . والثاني إثباته إجراءً له مجرى الصحيح . وعلى  
الحذف جاء قوله :

جرى متى يظلم يُعاقب بظلمه

سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم<sup>(٣)</sup>

والسكون يكون علامة للجزم فيما بقي من الأفعال المعربة ..

---

(١) البيت من قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وهو في :  
اللسان ( أ ت ي ) ، والانصاف ٣٠/١ ، والمغني ١١٤/١ و ٤٣٢/٢ وشرح  
شواهد المغني ٣٢٨/١ . والكتاب ٥٩/٢ . والخزانة ٥٣٤/٣ . وغيرها .

(٢) زيادة من : د .

(٣) موضع الشاهد يبد أصلها يبدأ آخرها همزة . والبيت لزهير  
ابن أبي سلمى . من معقلته المشهورة . انظر : ديوانه : ٢٤ .

ذكر الاماكن التي يدخل فيها المعرب من  
الاسماء والافعال لقب من القاب الاعراب

[ الاربعة ] (١)

اما الاسم : فيرفع اذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ،  
وكان مع ذلك معطوفا على غيره أو معطوفا غيره (٢) ، عليه ، نحو  
قولك : واحد واثنان ، إذا أردت مجرد العدد لا الاخبار . وإذا كان  
فاعلا ، أو مفعولا لم يسم فاعله ، أو مبتدأ ، أو خبره أو اسم  
كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إن  
وأخواتها أو تابعا لمرفوع أو جاريا (٣) ، مجرى المرفوع . وينصب  
إذا كان مفعولا مطلقا ، أو مفعولا به ، أو مشبها به ، أو مفعولا  
فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالا ، أو تميزا ، أو مستثنى ،  
أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها لا ولات . أو اسم  
لا التي للتبرية (٤) ، أو اسم إن وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعا  
لمنصوب ، أو جاريا (٥) ، مجرى المنصوب . ويخفض إذا دخل عليه  
حرف الخفض ، أو أضيف إليه اسم ، أو كان تابعا لمخفض  
أو جاريا (٦) .

(١) زيادة من : د .

(٢) في : د ( عليه غيره ) .

(٣) في : د ( أو لجار مجرى ) .

(٤) في : د ( للتبرية ) ويريد : التبراة . وهي التي تعرف بـ (٧)

النافية للجنس .

(٥) في : د ( لجار مجرى ) .

(٦) في : د ( لجار مجرى ) .

وأما الفعل : فيرفع اذا عري من النواصب والجوازم ، وينصب  
إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه .  
ويجزم اذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جار مجراه ،  
أو كان بدلا منهما<sup>(١)</sup>، فهذه جملة الاماكن التي تكون فيها الاسماء  
والافعال معربة بلقب من ألقاب الاعراب .

---

(١) في : د منه .



## باب الفاعل

الفاعل هو (١) اسم أو ما في تقريره متقدم (٢) عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، وهو أبداً مرفوع أو جار مجرى المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه . ومرتبه أن يكون مقدماً على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبين نحو قولك : ضرب زيداً عمرو . وضربت موسى سلمى . وضرب موسى العاقل عيسى ، أو معنى مبين نحو قولك : أكلت الحواري (٣) سلمى . فإن لم يكن في الكلام من ذلك (٤) شيء لم يجز التقديم نحو قولك : ضرب موسى عيسى .

وينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً أو لا يكون في الكلام شيء مبين أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل [ أو اسم مشتق منه ] (٥) فأما قوله (٦) :

(١) في د : الاسم المرفوع عليه .

(٢) ساقط من د .

(٣) الحواري : يضم الحاء والواو المشددة ، الخبر الأبيض ، المتقى

دقيقه من لياب البر . اللسان (حور) .

(٤) في : د ( في الكلام شيء من ذلك ) .

(٥) ساقط من د .

(٦) البيت في : الانصاف ٤٢٧/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والخزانة

٢٥١/٢ ، وغيرها ، وهو من الابيات التي لا يعرف قائلها .

## فَرَجَّهَا بِمَرْجَةٍ

زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ (١)

فضرورة . وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً ، أو متصل بالفاعل ضميراً يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً مائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستثناء أو المصدر المقدَّر بأنَّ والفعل أو بأنَّ التي خبرها فعلٌ . أو يكون الفاعل مقروناً بالآلة أو في معناها (٢) المقرون بها نحو قولك ، إنما ضرب زيداً عمرو . تريد ما ضرب زيداً إلا عمرو . أو في ضرورة نحو قوله (٣) :

وكانت لهم رِبعِيَّةٌ يحذَرُ ونَها

إذا خَضَخَضَتْ ماءَ السماءِ القنابِلِ

(١) المَرْجَةُ : الرمح القصير ، كالمزراق ، وأبو مزاده . كنية رجل . وموضع الشاهد تقديم المفعول (القلوص) على الفاعل الذي أضيف إليه المصدر وهو (أبي مزاده) والاصل زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القُلُوصِ . على غرار قوله تعالى ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ) الآية ٢٥١ . سورة البقرة .

(٢) في د : ( معنى المقرون بها ) .

(٣) البيت للناطقة الديباني من قصيدة يرثي بها النعمان بن أبي شمر ، وهي في النسيان (خض) وديوانه : ١١٧ ، وفيه : القنابِلِ ، وهما بمعنى واحد . وربعية : الغزوة تكون في أول أوان الغزو .

وأما قوله (١) :

فلم يدُرْ إلا الله ما هيَّجتُ لنا

عشيَّةَ أناءٍ الديارِ وشامها (٢)

فعلى اضمار فعل ، أي درى ما هيَّجتُ لنا .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك .

وينقسم المفعول بالنظر الى تقديمه على العامل وتأخره عنه ثلاثة أقسام ؛ قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وهو أن يكون المفعول اسم شرط أو كم الخبرية في اللغة الفصيحة أو كم الاستفهامية أو اسماً غير هام من سائر أسماء الاستفهام إذا لم يقصد به الاستثبات ، أو إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو قولك : إنيك (٣) ضربت . وقسم : يلزم فيه تأخيره عنه (٤) وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، أو العامل غير متصرف . وإذا دخل على العامل ما الناقية ، أو لا في جواب قسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض أو لام التأكيد غير المصاحبة لأن (٥) أو وقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لم يجوز تقديم المفعول على الموصول

(١) البيت من قصيدة لذي الرمة ، وهو في : ديوانه : ٦٣٩ ،  
روشح المسالك ٣٦٩/١ ( صدره فقط ) ، والكتاب ٣٧٠/١ .

(٢) رواية الديوان : أهلة أناء .

(٣) في (د) قوله تعالى : إنيك نعبد .

(٤) ساقطة في (د) .

(٥) لأن أولئك مما له صدر الكلام .

أود<sup>(١)</sup> الموصوف ولا على شيء مما تقدم ذكره<sup>(٢)</sup> (وأما<sup>(٣)</sup>)  
تقديمه على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون الموصول حرفاً  
ناصباً للفعل . لا يجوز : يعجبني أن زيداً يضرب عمرو<sup>(٤)</sup> ، أو يكون  
الموصول الالف واللام فإنه لا يجوز أيضاً الفصل بالمفعول بينهما  
وبين الاسم الواقع في صلتها وكذلك أن دخل على العامل خافض  
غير زائد لم يجز تقديم المفعول على العامل ولا على الخافض ، فإن  
كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه ولم يجز تقديمه على العامل  
وحده . وقسم<sup>(٥)</sup> أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك .

نوع منه آخر :

وهو حكم الفاعل والمفعول به في الاسماء الموصولة .

اعلم أنه لا بد من حصر الموصولات وتبيين معانيها فإن مدار  
الباب على ذلك . فالموصول حرف ، وهو أن وأن وما وكي المصدريات .  
واسم وهو من ، وما ، والذي ، والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وأي  
والألف واللام بمعناها<sup>(١)</sup> ، وذو وذات في لغة طي ، وتثنيتهما  
وجمعهما عند بعضهم ، والأولى بمعنى الذين . وذا إذا كانت  
معها ما<sup>(٢)</sup> ، أو من الاستفهامية وأريد بها معنى الذي والتي .

(١) في د : ( ولا على الموصوف ) .

(٢) لأنه لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها .

(٣) ساقطة من : د .

(٤) في د : معانها .

(٥) في د : مع ما .



وفي الذي أربع لغات : الذي بتخفيف الياء ، والذي بتشديدها ،  
والذي بحذف<sup>(١)</sup> الياء ، والذي بتسكين الدال بعد الحذف ومثلها في التي ،  
وتقول في تشية الذي اللذان<sup>(٢)</sup> رفعاً وإن شئت شدت النون  
والذين نصباً وخفضاً<sup>(٣)</sup> بتخفيفها وإن شئت حذفته . فقلت اللذان  
واللذين ومثل ذلك في تشية التي ، وتقول في جمع الذي  
الذين<sup>(٤)</sup> في جميع الاحوال ومنهم من يقوم الذون رفعاً والذين  
نصباً وجراً<sup>(٥)</sup> وبنو هذيل يقولون [ اللاتين ]<sup>(٦)</sup> في جميع الاحوال  
ومنهم من يقول : اللذون<sup>(٧)</sup> رفعاً وللاتين نصباً وخفضاً وإن شئت  
حذفت النون في جميع ذلك . وتقول في جمع التي اللاتي ،  
واللاتي ، واللواتي ، وإن شئت حذفته الياء في جميع ذلك ،  
واللواء بالمد والقصر واللاي [ بالياء ]<sup>(٨)</sup> من غير همز واللاء  
بغير ياء . واللات . وتقول في تشية ذو الطائية ذوا في الرفع وذوي  
في النصب والخفض وفي جمعها ذوو في الرفع وذوي في النصب  
والخفض وتقول في تشية ذات الطائية : ذواتا في الرفع وذواتي في  
النصب والخفض وفي جمعها ذوات بضم التاء في الاحوال كلها  
أنشد القراء :

- 
- (١) ساقطة من : د .  
(٢) ساقطة من : د .  
(٣) في : د ، وجراً .  
(٤) بين قوسين ساقطة من : د .  
(٥) زيادة من : د .  
(٦) في : د ( اللاؤون ) .  
(٧) زيادة من : د .

## جَمَعْتُهَا مَسْنَأَيْتُكَ مَوَاقِدُ

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ<sup>(١)</sup>

فَأَمَّا مَا فَاتَهَا تَقَعُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى أَنْوَاعٍ مِنْ يَعْقِلُ مِنَ  
الْمَذْكُورِينَ وَالْمُؤَنَّثَاتِ . وَمَنْ تَقَعُ عَلَى<sup>(٢)</sup> مِنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ  
إِذَا عَوَمِلَ مَعَامَلَتُهُ أَوْ اخْتَلَطَ بِهِ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ فِيمَا فَصَّلَ بَيْنَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ<sup>(٤)</sup> ، فَوَقَعَتْ مِنْ عَلَى الْمَاشِي عَلَى  
الْأَرْبَعِ<sup>(٥)</sup> ، لِاخْتِلَاطِهِ بِالْعَاقِلِ فِي الْمَفْصَلِ بَيْنَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى  
كُلَّ دَابَّةٍ<sup>(٦)</sup> . وَالَّذِي يَقَعُ عَلَى أَحَادٍ أُولَى الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ ،  
وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا عَوَمِلَ مَعَامَلَةُ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ وَكَذَلِكَ  
تَنْتَبِهُهَا فَأَمَّا جَمْعُهَا فَعَلَى مَنْ يَعْقِلُ خَاصَّةً . وَالَّتِي تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ  
وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنْ أَحَادِ الْمُؤَنَّثَاتِ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ إِذَا عَوَمِلَ  
مَعَامَلَةُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ . وَكَذَلِكَ تَنْتَبِهُهَا وَجَمْعُهَا ، وَأَمَّا الْأَلْفُ  
وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي فَاتَتْهَا تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ  
الْمَذْكُورِينَ وَالْمُؤَنَّثَاتِ ، وَيَكُونُ لِلْمَفْرَدِ وَالْمُثْنَى وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكُورِ

(١) شَطْرُهُ الْأَوَّلُ ، فِي : أَوْضَحَ الْمَسَائِلَ ١/١١١ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ فِي  
دِيَوَانِ رُؤْيَا : ١٨٠ .

(٢) فِي د : عَلَى أُولَى الْعِلْمِ وَقَدْ تَقَعُ عَلَى .

(٣) سُورَةُ النُّورِ : ٤٥ .

(٤) سُورَةُ النُّورِ : ٤٥ .

(٥) فِي د : عَنِ أَرْبَعٍ .

(٦) سُورَةُ النُّورِ : ٤٥ .

والمؤنث بلفظ واحد . وكذلك : أي ، إلا أن بعضهم إذا أراد  
 التانيث قال : أية ، وإذا أراد التثنية قال أيان في المذكرين  
 والمؤنثين وإذا أراد الجمع قال : أيون في المذكرين وأيات فيما  
 عدا ذلك . وذو تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين .  
 وذات تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات ، حكى القراء :  
 ، بالفضل ذو فضلکم الله به ، والكرامة ذات أكرمکم الله به ،<sup>(١)</sup>  
 يريد بها فحذف الألف ونقل الفتحة الى الياء وقد تعرب ذو ، قال  
 منظور بن سحيم الفقعسي .

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفايا<sup>(٢)</sup>

وأما الأولى ، بمعنى الذين فتقع على من يعقل من المذكرين ،  
 وبمعنى اللاتي [ فتقع ]<sup>(٣)</sup> على من يعقل من المؤنثات وقد تقع  
 على ما لا يعقل<sup>(٤)</sup> . وإذا كان مع [ ما ] وقعت على  
 من<sup>(٥)</sup> يعقل من المذكرين<sup>(٦)</sup> والمؤنثات . فأما أن وكي  
 المصدريتان فلا توصلان إلا بالجرل الفعلية . وأما أن فلا توصل

(١) انظر : أوضح المسالك ١/١١١ .

(٢) وانوله : فاما كرام موسرون لقيتهم .

والبيت في : ابن عقيل ١/٤٠ ، وصدره في المغني ٢/٤٥٧ . وأوضح

المسالك ١/٣٠ ، ويروي : من ذو .

(٣) زيادة من : د .

(٤) زيادة من : د .

(٥) في د : على ما لا يعقل .

(٦) في د : من النوعين .

إلا بالجميل الاسمية . وأما ما فاتها<sup>(١)</sup>، توصل بالجميل الاسمية  
والفعلية وأما الأسماء الموصولة فلا توصل إلا بالظروف  
والمجرورات التامة وبالجميل المحتملة للصدق والكذب<sup>(٢)</sup>، الخلية من  
معنى التعجب المشتمة على ضمير عائد على الموصول إلا الألف  
واللام منها فاتها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول ، ولا  
توصل بالجميل إلا في ضرورة نحو قوله :

ما أنتَ بالحكم الترضي حكومتُ

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(٣)</sup>

والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعاً وكان غير  
مبتدأ لم يجر حذفه ، وإن كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية أو  
اسمية أو ظرفاً أو مجروراً لم يجر حذفه وإن كان الخبر<sup>(٤)</sup>  
غير ذلك وكان الضمير قد عطِفَ على غيره لم يجر حذفه ، وإن  
كان قد عطِفَ غيره عليه ففيه<sup>(٥)</sup>، خلاف ، والصحيح أنه لا يجوز  
حذفه وإن لم يكن معطوفاً على غيره ، ولم يكن غيره معطوفاً عليه ،  
وكان الموصول [ أيّاً ]<sup>(٦)</sup> جاز إثباته وحذفه ، وإن كان الموصول

(١) ساقطة من د .

(٢) والمقصود بذلك : الجملة الخبرية .

(٣) البيت للفرزدق ، وهو من الشواهد المشهورة ، انظره في : ابن  
عقيل ١٣٦/١ ، وموضع الشاهد اتصال (ال) الموصولة بالفعل المضارع  
( الترضي ) .

(٤) ساقطة من د .

(٥) في د : ففي حذفه .

(٦) زيادة من د .



غير ذلك فإن كان في الصلّة طولٌ جاز إثباته وحذفه نحو :  
 ما (١) ، أنا بالذي قاتل لك سوءاً ، وإن لم يكن فيها طولٌ لم يجر  
 الحذف بل ما جاء (٢) منه شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ :  
 ( مثلاً ما بعوضة ) (٣) ، ( تماماً على الذي أحسن ) (٤) ، برفع بعوضة  
 وأحسن ، وإن كان منصوباً فإن كان منفصلاً لم يجر حذفه ،  
 وإن لم يكن ، فإن كان في صلة الألف واللام لم يجر حذفه  
 إلا في ضعيف من الكلام بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى لبس ،  
 وإن كان في صلة غيرها فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجر  
 حذفه نحو قولك : جاء في الذي انه قائم ، وإن كان معمولاً  
 لكان الناقصة أو لشيء من أخواتها لم يجر حذفه . وإن كان  
 معمولاً لغيرها من الأفعال ، فإن كان في الصلّة ضمير آخر عائد  
 على الموصول لم يجر حذفه وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه ، وإن  
 كان مخفوضاً فإن كان خفضه بالاضافة فإن المضاف إليه (٥) ، إن  
 كان إسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه ، وإن كان  
 غيره لم يجر حذفه ، نحو قولك : جاءني الذي أبوه قائم ، وإن  
 كان خفضه (٦) بحرف جر ، فإن لم يدخل على الموصول أو على  
 ما أضيف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجر

(١) في د : نحو قولهم .

(٢) في د : ما جاء من ذلك .

(٣) سورة البقرة : ٢٦ .

(٤) سورة الانعام : ١٥٤ .

(٥) سقطت من : د .

(٦) في د : كان مخفوضاً .

نحو قولك : جاءني الذي مررت به ، وجاءني غلام الذي مررت به . وإن دخل عليهما (١) حرف مثل الذي دخل عليه ، فإن لم يكن العامل في الموصول أو ما أضيف إليه والضمير بمعنى واحد لم يجر خلافه نحو قولك : سررت بالذي مررت به ، وفرحت بـغلام الذي مررت به ، وإن كان جاز إثباته وحذفه نحو قولك : مررت بالذي مررت به ، وإن شئت حذفته به ، قال .

نصلي للذي صلت قريش

ونعبد وإن جحد العموم (٢)

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو ما ليس من الصلة ، إلا بجمل الاعتراض ، وهي كل جملة فيها تشديد للصلة ، أي تأكيد وتبيين ، نحو قوله :

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا

والحق يدفع ترهات الباطل (٣)

ففصل بالقسم بين الذي وصلته لما فيه من معنى التأكيد ، ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه ، إلا بعد تمام صلته ، ولا يجوز أيضا تقديم الصلة على الموصول ، ولا

(١) في د : عليه .

(٢) الشاهد حذف العائد المجزور هو وحرف الجر ، الاصل نصلي للذي صلت له قريش .

(٣) البيت في الخصائص ٣٣٦/١ وهو لجريز ، انظر : ديوان جريز صفحة : ٤٣٠ ، وفي الخصائص والديوان : تعرف مالك .

تقديم شيء منها<sup>(١)</sup> ، فإن جاء ما ظاهره خلاف وذلك تؤول . ويجوز  
 فيما كان من الموصلات للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث  
 بلفظ واحد نحو : مَنْ وما ، الحمل على اللفظ فيعامل معاملة  
 الواحد المذكور ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى  
 الذي يريد ، وكذلك يجوز في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما إذا  
 وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ ،  
 فيكون الضمير العائد عليهما<sup>(٢)</sup> ، غائبا كالضمير العائد على الأسماء  
 الظاهرة ، والحمل على المعنى فيكون الضمير العائد عليه على حسب  
 الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر  
 بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، إلا أن الأولى  
 أن يبدأ بالحمل على اللفظ . ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن  
 ذلك قوله :

أَنْتَ الْهَلَالِي الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً

سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِي الْمَلْبُ<sup>(٣)</sup>

إلا أن يؤدي حمل بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى  
 إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو إلى إيقاع وصف  
 خاص بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات  
 التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، فإن أدى إلى شيء

(١) لأنه لا يتم معناه إلا بها .

(٢) في د : عليه .

(٣) الشاهد في قوله الذي كنت ولو حمل على اللفظ لقال الذي

كان .

من ذلك لم يجوز ، وكذلك إن أدى حمل الصلة كلها على اللفظ  
 الى ايقاع وصف خاص بالذكر على المؤنث [ أو بالمؤنث على  
 الذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها ] (١) من  
 الصفات المذكورة لم يجوز . واعتبار مسائل هذا الباب بأن تبدل  
 من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان  
 منصوباً ضمير المتكلم المنصوب ، وتبدل من الاسم الموصول  
 اسماً في معناه فإن صحَّت المسئلة بعد ذلك كانت صحيحة قبله ،  
 وإلا فهي فاسدة . فلا يجوز : أعجب زيد ما كره عمرو ، إن  
 أوقعت ما على ما لا يعقل لأنك لو قلت : أعجبت الحمار لم يجوز ،  
 ويجوز أعجب زيدا ما كره عمرو ، لأنك لو قلت : أعجبتني الحمار  
 لجاز ذلك .

---

(١) ساقط من د .



## ذكر حكم الفاعل في الافعال التي لا تتصرف

وهي نعم وبش وفعل التعجب

### باب نعم وبش

وهما فعلاّن غير متصرفيّين . فأما قول بعض العرب : والله ما هي بنعمت الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة ، وقول بعضهم أيضا : نعم السَّيْرُ على بش العير ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكياً على جهة التلقب ولم يجعل اسماً راتباً على ما أوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام (١) ، نحو قول بعضهم ، وقد قيل له ها هو ذا فقال نعم (٢) ، الها هو ذا ، أو في ضرورة (٣) شعر نحو قول الشاعر (٤) :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها

بني شاب قرناها نصر وتحلب

وأما قول الشاعر :

فقد بدلت ذاك بنعم بال وأيسام لياليها قصار

فنعم فيه اسم ، بدليل اضافتها الى ما بعدها وهي في الأصل :

(١) يراجع في ذلك كتاب الانصاف لابن الانباري ج ١ ص ٩٨-٩٩ .

(٢) زيادة من د .

(٣) زيادة من د .

(٤) البيت في الكتاب ، ج ١ ص ٢٥٩ و ج ٢ ص ٧ ولا يعرف قائله .

وانظر : الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ .

نعم التي هي فعل سَمِّيَ بها ، وحكِيت على حد قولهم  
ما رأيته منذ شَبَّ إلى دب .

وفي نعم أربع لغات : كسر التون وتسكين العين ، هو الأكثر .  
وفتحها وتسكين العين ، وفتح التون وكسر العين ، وفتحهما (١) ، معا ،  
وفي بش لغتان : كسر الباء وفتحها (٢) .

ولا يكون فاعلها إلا ما عرِف بالألف واللام ،  
أو ما أضيف إلى ذلك نحو قولهم : نعم الرجل زيد ، ونعم غلام  
القوم عمرو ، أو مضمراً على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده  
نحو قولك : نعم رجلاً زيد . ومن هذا القبيل : قوله تعالى  
: **إِنْ تَدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ، (٣) .

وقوله سبحانه : **بَشَا اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** ، (٤) . أو مضافاً إلى  
نكرة وذلك قليل جداً نحو قوله (٥) :

فَنِعْمُ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا سَلَاحَ لَهُمْ

وصاحبُ الركب عثمان بن عفان

ولا بد من ذكر اسم المدح أو المذموم ومن ذكر التمييز  
إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى  
ومن كلامهم ، **إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فِيهَا وَنَعِمْتَ** ، أي ونعمت

(١) د : وكسرها .

(٢) في د : وكسرها معا . وهو ليس بصحيح .

(٣) سورة البقرة : ٢٧١ .

(٤) سورة البقرة : ٩٠ .

(٥) البيت في شرح المفصل ج ٧ ص ١٣١ .

فعلّة فعلتكَ ، بحذف<sup>(١)</sup> التمييز واسم المدح . ويكون اسم  
 المدح أو المذموم أخص من الفاعل ولا يكون أعم ولا مساويا ،  
 لا يقال نعم الرجل انسان ولا نعم البعير جميل عند من يجعل  
 البعير لا يقع إلا على الجميل ، لأنه لا فائدة في ذلك ، وأما من  
 يجعل البعير واقعا على الناقة والجميل ، فإن ذلك جائز عنده لأنه  
 إذ ذاك أخص من الفاعل ، وإذا كان فاعلهما مذكرا لم يكن به  
 عن مؤنث لم تلحقهما علامة التأنيث وإذا كان مؤنثا لم يكن  
 به عن مذكر جاز الحاق علامة<sup>(٢)</sup> التأنيث واسقاطها . فتقول  
 نِعِمْتَ المرأة هِنْدٌ [ ونعم المرأة هِنْدٌ ]<sup>(٣)</sup> . لأن الفاعل إنما  
 يراد به الجنس ، وكأنك جعلت المدح أو المذموم جميع الجنس  
 على حد قولهم : أكلت شاة كل شاة ، لما أثبتوا على الشاة بالسمن  
 جعلوها جميع الجنس . فإذا قلت : زيدٌ نعم الرجل ، [ وزيد  
 بنس الرجل ]<sup>(٤)</sup> . جعلت زيدا جمع جنس الرجال المدوحين أو  
 المذمومين فصار قولك المرأة بمنزلة النساء ، كما<sup>(٥)</sup> تقول قام النساء  
 وقامت النساء ، فكذلك تقول نعم المرأة ، ونعمت المرأة . فإن  
 كان المذكر قد كني به عن مؤنث ألحقتها علامة التأنيث  
 إن شئت نحو قولك : هذه الدار نعمت البلد ، لأن البلد هنا

(١) في د : فحذف التمييز .

(٢) في د : الحاق العلامة واسقاطها .

(٣) زيادة من د .

(٤) زيادة من د .

(٥) في د : فكما .

كناية عن الدار وعلى ذلك قول ذي الرمة (١) :

أو حرّة عيطل تُجَاهُ مُجْفَسرة

دعائم الزور نعمت زورق البلد

فالزورق مذكر ، لكن ألحقت العلامة لما كُني به عن  
الحرّة ، وإن كان المؤنث قد كني به عن مذكر كان ترك  
العلامة إذ ذاك أحسن منه قبل أن يكون كناية عنه ، نحو قولك :  
هذه (٢) البلد نعم الدار ، وإذا كان فاعلها مصمراً لم يبرز (٣) في  
حال تثنية ولا جمع نحو قولك : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً  
الزيدون ، لأنهم استغنوا بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى  
الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب إلا أنه لم يتحقق  
بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة . ولا يجوز الجمع  
بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على  
الفاعل ، فأما قول جرير (٤) :

والتغلييئون نعم الفحل فحلهم

فحلاً ، وأمهم زلاً ، منطبق

فانتصاب فعل على أنه حال مؤكدة لا تمييز ، وأما قوله (٥) :

(١) البيت في ديوانه ١٤٦ .

(٢) في د : هذا .

(٣) في : د ، لم يظهر .

(٤) البيت في ديوانه صفحة : ٣٩٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ .

(٥) البيت لجرير أيضاً ، من قصيدة له يمدح فيها عمر بن عبدالعزيز ،

وهو في ديوانه صفحة : ١٣٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ ، والمغني ٥١٦/٢ ،

والخزانة ١٠٨/٤ .



تزوّد مثل زاد أهلك فينا  
فنعم الزاد ، زاد أهلك زادا

فيخرج على أن يكون زادا المنصوب معمولا لتزود ، ولا يجوز  
دخول من عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة نحو  
قوله (١) :

تخيرهُ ولم يعدل سواه  
فنعم المرء من رجلٍ تهامي  
وإذا تقدم اسم المدح أو المذموم على الفعل كان مبتدأ  
والجملة بعده في موضع الخبر وأغنى العموم عن الرابط ، وإن تأخر  
عنه جاز فيه أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر  
ابتداء مضمّر ، أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره المدح زيدا ،  
والمذموم زيدا .

وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن فعل بضم  
العين ويراد به معنى المدح أو الذم وذلك في الأفعال التي يجوز  
التعجب منها بقياس ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبش في  
الفاعل والتمييز واسم المدح أو المذموم .

وما يجري مجرى نعم وبش في المعنى حبذا فتقول إذا أردت  
المدح (٢) : حبذا زيد ، وإذا أردت الذم : لا حبذا زيد ، وهي في

(١) البيت في أوضح المسالك ١١٣/٢ وفيه (العجز) و/ ٢٨٧ ، وقد  
اختلف في نسبته ، فمنهم من نسبته إلى : أبي بكر بن الأسود الليثي ، وقيل  
هو لبيح بن عبد الله بن سلمة الخير .  
(٢) في د : المدح .

الأصل مركبة من : حبٌ وذا الذي هو اسم إشارة ، فجعلنا بمتزلة اسم<sup>(١)</sup> واحد وحكم لهما بحكم الاسماء ، فإذا قلت : حبذا زيد ، فحبذا مبتدأ أو خبر مقدم . كأنك قلت : المحبوب زيد . ولذلك لم يتغير ذا بحسب المشار إليه بل تقول حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات ، وكثر<sup>(٢)</sup> ادخالهم حرف النداء على حبذا نحو قول جرير<sup>(٣)</sup> :

يا حبذا جبل الريان من جبل

وحبذا ساكن الريان من كانا

مما يدل على أنها اسم ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرته الفعل في نحو قوله<sup>(٤)</sup> :  
ألا يا أسقباني قبل غارة سنجال . . . . .  
ولذلك قل ، والاسم المنتصب بعد حبذا جامداً كان أو مشتقاً تميزه بجواز دخول من عليه ، تقول : حبذا من رجل زيد . وحبذا من راكب زيد .

\* \* \*

(١) في د : شيء واحد .

(٢) في د : وكثرة .

(٣) البيت في ديوانه صفحة : ٥٩٦ .

(٤) وتماهه : وقيل منايا قد حضرن وآجال

وهو من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني ، وهو في : اللسان (سنجل) ، وفيه . يا أصيبحاني .

والغني ٤١٢/١ وفيه : بعد غارة .

وشرح المفصل ١١٥/٨ ، ولم نجده في ديوانه .

## باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج  
بها المتعجب منه عن نظائره ، او قل نظيره ، فقولنا استعظام لأن  
التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز  
أن يرد التعجب من الله تعالى . فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف  
إلى المخاطب نحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار ، (١) أي هؤلاء ،  
ممن يجب أن يتعجب منهم ، وقولنا زيادة : أكثر التعجب لا يكون  
إلا ممن يزيد وينقص وأما الخلق الثابتة فلا يجوز أن يتعجب منها  
إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ  
من ذلك : ما أحسنه وما أقبحه وما أطوله وما أقصره وما أهوجه  
وما أحققه وما أنورك وما أشنع ، وقولنا في وصف الفاعل لأنه  
لا يجوز التعجب من فعل المفعول ، لا يجوز أن تقول ما اضرب  
زيذا إذا تعجبت من الضرب الذي أوقع به ، إلا أن شذ من ذلك  
أيضا شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ منه : ما أشغله وما  
أولعه بالشيء وما أعجبه برأيه وما أحبه الي وما أمقته عندي وما  
ابغضه الي وما أخوفه عندي . بدليل قول كعب بن زهير (٢) :

فلهو أخوف عندي إذ أكلته

وقيل إنك مجبوس ومقتول

(١) سورة البقرة : ١٧٥ .

(٢) من قصيدته الجهيرة التي يمدح فيها الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) ويعتقد بها إليه . انظر ديوانه : ٢١ مع اختلاف في رواية البيتين .

من ضيفم بشراء الارض مخدرة

بيطن عثر غيل<sup>(١)</sup> دونه غيل

اذ لا يبنى افعل التي للمفاضلة الا مما يبنى منه فعل التعجب .  
وقولنا في الحد : خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره  
أو قل نظيره ، لان ما تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم .  
وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفعله ، وأفعل به ، وفعل ، فاذا اردت  
التعجب من فعل على طريقة ما أفعله فاما أن يكون مزيدا أو غير  
مزيد ، فالمزيد ان كان على غير وزن أفعل ، لم يجز التعجب منه  
نفسه . إلا ان يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي  
حكى من ذلك ما أفقره ، من افتقر وما اغناه من استغنى وما أتقاه  
من اتقى وما أقومه من استقام ، وما امكنه عند الامير ، من تمكن ،  
وما أملا القربة . من امتلا ، وما أبلى زيد أي : ما أكثر إبله . وانما  
يقال تأبلى إبلا إذا اتخذها . ولذلك لم يجز التعجب من العاهات  
والألوان لان افعالهما في الاصل على وزن افعل وافعال ، وهما  
أزيد من ثلاثة أحرف ولذلك لم يعملوا حول وعور وسود ،  
لأنها في معنى ، احول ، واعور واسود<sup>(٢)</sup> واما قوله (٣) :

(١) هذا تعليل لطريف للتصحيح مع وجود ما يوجب الاعلال .

(٢) هو : طرفة بن العبد والبيت في : الانصاف ١/١٤٩ ، واللسان

(بيض) ومجمع الامثال ١/٨١ ، وانظر ديوان طرفة بن العبد صفحة : ١٥ .



إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهم

فانت أبيضهم سربال طبّاخ

فلا يقاس عليه<sup>(١)</sup> ، لأنه ضرورة ، وإن كان على وزن أفعّل  
ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه ، نحو قولهم : ما أخطأه  
وما أصوبه وما انتنه وما أظله وما أضوأه ولم يقولوا ما أجوبه ،  
استغناءً عن ذلك بقولهم ما أحسن جوابه ، وإن كانت للتعدية  
لم يجز التعجب منه إلا أن يشد من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ،  
والذي شد من ذلك قولهم ما أعطاه<sup>(٢)</sup> للدنانير وما أولاه للمعروف  
وما أضيعه للشيء ، ومن ذلك قول ذي الرمة<sup>(٣)</sup> :

بأضيع من عينيك للماء كلما توهمت ربماً أو تذكرت منزلاً

وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف ، لم يجز التعجب  
منه ، وإن كان على ثلاثة أحرف نحو : نعم وبئس وإن كان متصرفاً  
فإن كان من الخلق الثابتة لم يجز التعجب منه ، إلا أن شد من  
ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه .

والذي شد من ذلك قولهم ، ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما  
أطولاه ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما

(١) في د : عليها لأنها .

(٢) في د : ( ما آتاه للدراهم وما أعطاه للدنانير ) .

(٣) انظر ديوانه صفحة ٦٧١ وفيه :

بأضيع من عينيك للدمع كلما تعرفت داراً أو تذكرت منزلاً

أشتمه ، وإن لم يكن من الخلق الثابتة ، فإن كان من باب كان  
 لم يجوز التعجب منه ، وإن كان من باب ظننت لم يجوز التعجب  
 منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل فتقول : ما أظن زيدا ،  
 ولو قلت : ما أظن زيدا عمراً قائماً لم يجوز من هاهنا (١) ،  
 وإن كان من غير ذلك من الأبواب جاز التعجب منه .

إِن (٢) ، أدخلت اللام عليهما معا لم يجوز ، لأنه لا يعمل فعل  
 في مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعية ، ولا يجوز حذف  
 أحدهما اختصاراً ، لأنه كالمذكور . ولا يصح تقديره منصوباً ولا  
 مجروراً ، وإن كان من باب أعلم لم يجوز فيما همزته للثقل ، ولا  
 فيما زاد على الثلاثة بنير همزة .

ويصح في أنبأ ، وأخبر ، مع الاختصار على الفاعل لا غير ،  
 ومن أجاز الاختصار على المفعول الأول قال : ما أخبر زيدا لعمره .  
 وإن كان من غير ذلك من الأبواب ، نحو : ما أضربه لزيد ،  
 وما أعطاه ، وما أعطاه للدراهم ، ولا يجوز ذكر المفعولين ،  
 والاختصار هنا جائز بخلاف الظن ، فلذلك لا يجوز : ما أظن  
 زيدا لعمره (٣) ، إلا أفاضاً استغنت العرب عن التعجب منها بغيرها ،  
 وهي : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ، وجلس ، وقال من  
 القائلة ، وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه نفسه ، فأنك

(١) من د .

(٢) بين معقوفين زيادة من د .

فتوصل الى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز ان يتعجب منه ،  
 وتنصب مصدر الفعل الذي [ تعذر ]<sup>(١)</sup> التعجب منه ، على انه  
 مفعول للفعل الذي تتعجب منه [ وتقتصر ]<sup>(٢)</sup> إن شئت على المفعولات ،  
 أو تأتي بجميعها [ ، فتقول : ما أشد دحرجته ، وما أشد  
 استخراج زيد للدرهم ، وما أكثر انطلاقه ، وما أكثر ظنك زيدا  
 منطلقا ، [ وما ]<sup>(٣)</sup> أحسن إخبار زيد بكراً عمراً قائماً [ ، وما أسوأ  
 عسى بكره ، فإن لم يكن له مصدر ادخلت ما المصدرية عليه نحو  
 قوالك : ما أكثر ما يذّر زيد الواجب عليه ، فإن لم يجز دخول  
 ما المصدرية عليه لم يتعجب منه اصلاً ، نحو : نعم وبش : والفعل  
 الذي تتعجب منه ان كان على وزن فعل بضم العين ، بنيت منه  
 أفعل من غير تغيير ، وإن كان على وزن فعل بفتح العين أو  
 كسرهما فلا بد من تحويله الى فعل ، بضم العين وحيثئذ يتعجب  
 منه ، وقد حذفت الهمزة في موضعين قالوا : ما خير اللبن الصحيح  
 وما شره للبطون ، وهو شاذ لا يقاس عليه و (ما) في هذا الباب  
 اسم تام في موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في موضع  
 خبره وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على (ما) وهو مفرد مذكر  
 أبداً على لفظها فيقال : ما أحسن الزيدين ، وما أحسن الزيدون ،  
 ويجوز زيادة كان بين ما والفعل الذي في موضع خبرها فتقول

(١) من د

(٢) من د

(٣) من د

ما كان أحسن زيداً إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع ، فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع الى حين تعجبك لم تدخل كان وقد حكيت زيادة أصبح وأمس بينهما ، إلا ان ذلك لا يقاس عليه (١) قالوا ما أصبح أبعدَها وما أمس أدفأها ، ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه لأنه لا يتصرف فلم يتصرف لذلك في معموله وسواء كان معمول ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ومن كلام عمرو بن معدي كرب :  
 ما أشد في الهيجاء لقاءها ، واكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها .

وأما التعجب على طريقة أفعل به ، فلا يكون إلا من الافعال التي يتعجب منها على طريقة ما أفعله . إلا أنه لا بد من بنائه أولاً على وزن أفعل ، التي يراد بها صارَ ذا كذا نحو قولهم : أبقل المكان أي صار ذا بقل ، وحيث يبنى الأمر عليه ، فيقال : أسمع يزيد ، وأبصر بعمرو ( واصل : اسمع زيد ، وأبصر عمرو ) (٢) لأنه مبني من فعل لا يتعدى وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لما لم يكن امراً في الحقيقة ، بل المعنى الخير ، والأمر قد يجيء بمعنى الخير قال تعالى : قل من كان في الضلالة

(١) ساقطة من د .

(٢) زيادة من د .



فليمدد له الرحمن مَدًّا<sup>(١)</sup> ( اي فيمد له الرحمن مدا )<sup>(٢)</sup> لكن  
 زيدت الباء في الفاعل ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور  
 في نحو قولك : أمرر يزيد أصلاحاً المفظ . ويدل على أن المجرور  
 في موضع الفاعل وإن الفعل لم يتحمل ضميراً إبقاء اللفظ على صورة  
 واحدة في خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع ،  
 فتقول<sup>(٣)</sup> يا عمرو أحسن يزيد ، يا عمران أحسن يزيد ، ويا  
 عمرون أحسن يزيد ، ( ويا هند احسن يزيد ، ويا هندات إحسن  
 يزيد )<sup>(٤)</sup> وإنما حذف من قول أوس ابن حجر<sup>(٥)</sup> يصف درعاً :

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْءُهَا وَشُعَاعُهَا

فأحْصَيْنِ ، وَأَزَيْنِ بِأَمْرِي أَنْ تَسْرِبَلَا

وفي قوله تعالى [ في أحد القولين ]<sup>(٦)</sup> ( أَسْمِعْ بِهِمْ  
 وَأَبْصِرْ )<sup>(٧)</sup> لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة .

وأما التعجب على طريقة فَعَلْ ، فلا يجوز أيضاً . إلا ما يتعجب  
 منه على طريقة ما أفعله بقياس ، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام  
 فتقول ضَرَبَ زيدٌ وضَرَبَ الرجلُ ، أي ما أضربهما ويجوز

(١) سورة مريم : ٧٥ .

(٢) زيادة من د .

(٣) في د : تقول .

(٤) زيادة من د وهي في هامش الاصل .

(٥) البيت في ديوانه صفحة : ٨٤ وفيه : فأحسن .

(٦) ما بين معقوفين ساقط من : د .

(٧) سورة مريم : ٣٨ .

دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال ضَرَبَ بَرِيدٌ . إجراءً له مجرى  
أضرب بريد لأنهما في معنى واحد ، وما ذلك قوله (١) :

حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ  
وَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ الْمَعْتَلَّ اللَّامَ بِالْيَاءِ عَلَى فَعْلٍ ، قَلَبْتَ الْيَاءَ وَאוْأَ  
لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا فَتَقُولُ : ( رَمَوْا ) (٢) الرَّجُلُ .

---

(١) الاصل : حبيب ، ثم لما صير الى التضعيف نقلت الضمة الى  
الاول فسكن الثاني وادغم في الثالث فصار حب .  
(٢) في الاصل و : د : ( لرمو ) .

## باب ما لم يسم فاعله

يحتاج في هذا الباب الى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأول منها بالاقامة اذا اجتمعت ، فأما الأفعال فتلاثة أقسام : قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو : نعم وبش ، وقسم "فيه خلاف" ، وهو كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر ، إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال ليس<sup>(١)</sup> في الدار ، وليس<sup>(٢)</sup> يوم الجمعة ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة ، وأما كيفية بنائه للمفعول ، فإن الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحا غير مضاعف أو معتلا ، أو مضاعفا غير معتل ، فإن كان صحيحا غير مضاعف ،<sup>(٣)</sup> فانه إن كان في أوله همزة وصل ضمت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره<sup>(٤)</sup> ، وإن كان في أوله تاء زائدة ضمت

(١) في د : كين .

(٢) في د : كين .

(٣) ما بين قوسين زيادة من د .

(٤) نحو : انطلق ، واستخرج .

أوله وثانيه [ وان لم يكن في أوله شيء من ذلك ] (١) ضمت أوله  
 [ وثانيه ] (٢) وكسرت ما قبل آخره ، وان كان ما قبل الآخر  
 مكسوراً أبقيته على كسره ، ولا تغير صنفاً من هذه الاصناف  
 بأكثر من ذلك . إلا ان يكون ثانيه ياء أو ألفاً زائدين أو ثالثه  
 ألفاً زائدة فانك تقلبها واواً لانضمام ما قبلها : والمضارع من  
 جميع ذلك يضم أوله ان كان مفتوحاً ويبقى على ضمه ان كان  
 مضموماً ويفتح ما قبل آخره ان كان مكسوراً أو مضموماً  
 ويبقى على فتحه (٣) ان كان مفتوحاً ، وان كان معتلاً أو مضاعفاً  
 غير معتل فعمل به ما يفعل بالصحيح . أو لا يكون التغير اللاحق  
 له بعد ذلك على حسب ما يقتضيه التصريف .

وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل فانه يحذف إما ليعلم  
 المخاطب ، أو لجهل المخاطب (٤) ، أو للخوف منه ، أو للخوف  
 عليه ، أو للتعظيم . وذلك اذا كان المفعول حقيراً ، أو للتحقير وذلك  
 اذا كان المفعول عظيماً ، أو إشاراً لغرض السامع ، أو لأقامة  
 الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارب الاسجاع (٥) ، وأما

(١) ما بين معقوفين ساقط من د .

(٢) زيادة من د .

(٣) في الاصل : ضمه ، والتصحيح من د .

(٤) في د : جهل .

(٥) في د : الاسجاع — بالشين المعجمة وهو تصحيف .



المفعولات ( التي تقام مقام الفاعل ) (١) ، فالمصدر بشرط ان يكون  
 مختصاً لفظاً أو تقديرًا ، ومتصرفاً ، والظرف الزماني والمكاني ،  
 بشرط ان يكونا متصرفين ، والمفعول به المشرح والمقيد ، وأعني به  
 المجرور ، وأما الاولى منها بالاقامة اذا اجتمعت فالمفعول به المشرح  
 اذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه ، فإن لم يكن للفعل مفعول به  
 مشرح أقمت أي البواقي شئت إلا أن أقامة المصدر المختص  
 في اللفظ أولى من اقامة غيره ، فإن كان للفعل مفعولات مخرجة  
 أقمت المشرح لفظاً وتقديرًا ، وتركت المشرح لفظاً لا تقديرًا  
 تقول : اختير زيد الرجال ، ولا يجوز اختير الرجال زيداً ،  
 فإن كانت كلها مخرجة لفظاً وتقديرًا ، فإن كان الفعل من  
 باب أعطيت أو من باب ظننت أقمت أيهما شئت إلا ان  
 (الاختيار) (٢) ، اقامة الاول ، وهو المبتدأ في الاصل في باب ظننت ،  
 والفاعل في المعنى في باب أعطيت ، وإن كان من باب أعلمت  
 لم يجز عندي ، الا اقامة الاول خاصة ، وهو الفاعل في المعنى ، واسم  
 المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه  
 من المفعولات حكم الفعل المبني للمفعول .

(١) زيادة من د .

(٢) زيادة من د .

## باب المبتدأ وخبره<sup>(١)</sup>

يحتاج في هذا الباب الى معرفة الابتداء ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما ، فالابتداء : هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً ، معرّئ من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه ، والمبتدأ هو الاسم ، أو ما هو في تقديره المجهول أول الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف المتقدم ، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية ، والمبتدأ لا يكون الا معرفة ولا يكون نكرةً الا بشرط ، وهي ان تكون موصوفة أو خلفاً من موصوف ، نحو قولك ، مؤمنٌ خيرٌ من مشرك ، أو مقارنة للمعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام وهي : ( أفعل ، من ) أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبرية ، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب ، أو تتقدمها أداة نفي أو أداة استفهام أو خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ، أو يكون فيها معنى الدعاء ، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر ، وهو قليل ، ومنه قولهم : شيء ما جاء بك . وشرٌّ أهرَّ ذاك نابٍ . ، أي ما جاء بك إلا شيء ، وما أهرَّ ذاك نابٍ إلا شرٌّ ، أو تكون النكرة عامة ، أو في جواب من سأل بالهمزة ، وآمٌ ، أو يكون الموضع موضع تفصيل ، نحو قولك : الناس رجلان : رجل أهنته ورجل أكرمته ، فرجل يجوز فيه أن يكون مبتدأ .

(١) في د : والخبر .

والخبر ينقسم قسمين : مفرد "وجملة" ، فالفرد : ثلاثة أقسام  
فقسم هو الأول (\*) ، وقسم "يتزل" (١) منزله من جهة المعنى ،  
نحو قولك : زيد حاتم جوداً ، وقسم واقع موقع ما هو  
الأول ، وهو الظرف والمجرور ، بشرط (٢) أن يكونا تامين ،  
والجملة تنقسم قسمين إسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا  
على رابط يربطهما بالمبتدأ ، أما ضمير يعود على المبتدأ أو  
تكرير المبتدأ بلفظه أو إشارة إليه ومنه : ، ولباس التقوى ذلك  
خير (٣) ، في قراءة من قرأ برفع اللباس ، أو عموم يدخل تحته  
المبتدأ ، أو يقرن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على  
المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله (٤) :

وإنسان عيني يحسر الماء تارة  
فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فإن كانت  
إتاء لم تحتاج إلى رابط ، ومنه ( هجيري (٥) أبي بكر ، لا إله  
إلا الله ) .

(\*) يريد بذلك قول النحاة انه الخبر عين المبتدأ ، يتحمل ضميره ان  
كان مشتقاً او بمنزلة المشتق .

(١) في د : منزل .

(٢) في د : ويشترط فيهما .

(٣) سورة الاعراف : ٢٦ .

(٤) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٣٩١ ، والمغني ٥٥٤/٢ .

ويحسر : يتكشف ، ويجم : يكثر ، والشاهد وجود ضمير المبتدأ في جملة

فيبدو المعطوفة بالفاء على جملة الخبر ( يحسر الماء ) الخالية من ضمير المبتدأ .

(٥) الهجيري والهجيري : الدات والعادة والديدن .

فأما (١) المفرد فإن كان ظرفاً أو مجروراً أو مشتقاً فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ ، وإن كان جامداً لم يحتاج إلى ذلك ، والضمير إن كان مرفوعاً لم يجوز حذفه وإن كان منصوباً لم يجوز حذفه إلا في الشعر نحو قول ابن يعفر (٣) :

وخالدٌ يحمد سادتنا      بالحق لا يحمد بالباطل

التقدير : يحمد سادتنا ، وإن كان مخفوضاً بالاضافة لم يجوز حذفه ، وإن كان مخفوضاً بحرف جر جاز إثباته ، وحذفه نحو قولك : السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم أي : مَنَوَانٌ مِنْهُ مَا لَمْ يُوَدَّ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقِطْعِهِ (٤) ، عنه . لا يقال زيدٌ مَرُوتٌ ، والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدأ الواقع بعد لولاه (٥) ، ولذلك لَحْنُ المعري في قوله (٥) :

يَذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْفِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

(١) في د : ولما .

(٢) هو الأسود بن يعفر ، ولم نجد البيت في ديوانه . ( صنعه الدكتور نوري القيسي ) .

(٣) في د : والقطع عنه .

(٤) في د : لولي ، وهو تصحيف .

(٥) البيت في : سقط الزند وانظر : المغني ٣٠٢/١ و ٥٩٧/٢ .

الشاهد إثبات الخبر وهو جملة (يمسكه) ، ويذهب بعضهم إلى أن وجوب الحذف مقيد بأن يجيء الخبر كونا عاما ، أما الكون الخاص فيجوز أن يذكر .



والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدت الحال مسدً خبره ، نحو  
قولك : ضرب بي زيدا قائماً ، وكلُّ مبتدأ استعمل محذوف الخبر  
في مثل أو في كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال .  
وقسم يلزم فيه اثبات الخبر وهو كل خبر لا يكون له إن  
حذف ما يدل عليه ، وخبر ما التعجيبة وكل خبر يكون في مثل  
أو كلام جارٍ مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك ،  
والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان : قسم يلزم فيه اثباته  
وهو ما التعجيبة ، وكل مبتدأ يكون في مثل أو كلام جارٍ  
مجراه ، أو لا يكون عليه دليل لو حذف ، وقسم : أنت فيه  
بالخيار وهو ما عدا ذلك ، والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على  
المبتدأ وتأخيره عنه ، ثلاثة أقسام ، قسم يلزم فيه تأخير الخبر : وهو  
أن يكون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام ، أو كم الخبرية أو ما  
التعجيبة ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو  
التكثير ، أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبراً  
عنه بفعل مرفوعه مضمّر مستتر فيه عائد على المبتدأ ، أو يكون المبتدأ  
قد استعمل خبره مؤخراً عنه في كلام<sup>(١)</sup> ، أو مثل جارٍ مجراه ،  
وقسم يلزم فيه تقديم الخبر : وهو أن يكون الخبر اسم استفهام ،  
أو كم الخبرية أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغة للابتداء<sup>(٢)</sup> بها ، إلا  
كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون المبتدأ إن<sup>٣</sup>

(١) في د : في مثل أو كلام .

(٢) في د : للاخبار عنها الا كون .

ومعموليتها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، أو يكون الخبر قد استعمل مقدماً على المبتدأ في مثل أو كلام جار مجراد ، وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك . ولا يقضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ، نحو : « هولهم : هذا حلو » حامض أي مز ، ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة ، بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفة .

---

(١) في د : من غير عطف .

## باب الاشتغال

وانما عَقِبَ به بعد المبتدأ والخبر لأن كثيراً من مسائله يرجع الى ذلك ، فالاشتغال : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه ، أو في موضعه ، فمثال عمله في الاسم [ قولك ] (١) زيد ضربته ، ألا ترى انه لو لم يعمل الفعل في الضمير لنصب زيداً ، ومثال عمله في موضعه [ قولك ] (٢) : أزيد قام أبوه ، ألا ترى أن قام ، لو لم يعمل في الأب لم يعمل في زيد لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقعه وأعني بالسببي (٣) ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفة على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف الى شيء من ذلك ، والاسم المشتغل عنه ان لم يتقدمه شيء ، وكان العامل الذي بعده ليس في معنى أمر ولا نهى ولا دعاء ، فاما أن يعمل في الضمير أو في السببي رفعا أو غيره ، فان عمل فيه رفعا لم يجز في المشتغل عنه الا الرفع على الابتداء ، وان عمل فيه غير ذلك جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار ، والنصب على اضممار فعل يفسره الظاهر

(١) زيادة من د

(٢) زيادة من د

(٣) في الاصل : بالسبب

من لفظه إن أمكن وإلا فمن معناه ، والمخفوض اذا (١) كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع إلا أن النصب أبدا في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور ، فان كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دعاء جاز أيضاً في المشتغل عنه الرفع على الابتداء . والحمل على إضمار فعل فيكون على حسب الضمير أو السببي ، فان كان مرفوعاً رفع ، وان كان منصوباً أو مخفوضاً نصب والاختيار إضمار الفعل ، هذا اذا لم يقع العامل صلة أو صفة أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور ، وهي : ما النافية ولا في جواب القسم وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض وهي : هلا ولولا ولو ما والا بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القسم فانه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا الرفع على الابتداء (٢) . وان تقدمه (٣) شيء فاما ان يكون حرف عطف ، أو أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، أو أداة هي بالفعل أولى ، أو سؤالا تكون جملة الاشتغال جواباً له أو غير ذلك ، فان تقدمه غير ذلك فالأمر [فيه] (٤) على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن تقدمه سؤال فان كان العامل في

(١) في د : ان كان .

(٢) لأن كل ذلك لا يعمل ما بعده في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

(٣) في د : تقدم .

(٤) زيادة من د .



الضمير أو السببي غير خبر فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن كان خبراً جاز في المشتغل عنه الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل إلا أن الاختيار أن يوافق المشتغل عنه في إعراب (١) الاسم الذي استفهم به ، فإن كان مبتدئاً أو معمولاً لفعل كان هو كذلك ، وإن تقدمه حرف عطف فلا يخلو أيضاً أن يكون العامل أيضاً (٢) خبراً أو غير خبر ، فإن كان غير خبر فالأمر في المشتغل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن كان خبراً فاما أن يكون العطف على جملة اسمية فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإما ( أن يكون ) (٣) على جملة فعلية فيجوز الابتداء والحمل على إضمار فعل ، والمختار الحمل على إضمار الفعل (٤) . ولها أن يكون العطف على جملة ذات وجهين فيستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل ، هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه باذا التي للمفاجأة ، فلا يجوز إلا الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي مقروناً بعده ، فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه (٥) لو لم يتقدمه شيء (٦) أو بآما فيبقى على حكمه (٧) لو لم يتقدمه شيء ، وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً لم يجز

- (١) في د : الاعراب .  
 (٢) ساقطة من د .  
 (٣) ساقطة من د .  
 (٤) في د : وإما أن يكون .  
 (٥) في د : كحكمه .  
 (٦) ساقطة من د .  
 (٧) في د : حاله .

في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل ، وتلك الأدوات هي أدوات الشرط وأعني بذلك إن وأخواتها ولو التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى إن ، والفرق بينهما أن التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى الماضي وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي . نحو قولك : لو يقوم زيد أمس لقام عمرو ، وإن شئت أسقطت اللام . والتي هي بمعنى إن تخلص الفعل للاستقبال ، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صيرت معناه إلى الاستقبال نحو قوله (١) :

قوم إذا حاربوا ، شدوا ما زرعهم

دون النساء ولو باتت بأطهار

أي : وإن باتت بأطهار ، و ( لو ) من : نعم العبد ضهير لو لم يخف الله لم يعصه ، محتملة الوجهين ، وأدوات التحضيض وهي : هلا ولولا ولوما وألا بمعناها ، فإن كانت لولا حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء (٢) ، وتدخل اللام في جوابها [ وجواب لو إذا كان موجياً أو منقياً بما ] (٣) ، ( أو بمعناها ) (٤) ، ويجوز حذفها ومن ذلك قوله :

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما

بعض ما فيكما إذ عبتما عورتي

وحذفها مع [ ما ] أحسن من حذفها في الموجب فإن كان

(١) البيت للاختل ، وهو في ديوانه : ٨٤ ، والمفنى ٢٩٢/١ .

(٢) في د : المبتدأ .

(٣) ما بين معقوفين زيادة من د .

(٤) ساقطة من د .

الجواب منقياً بلم لم يجوز دخول اللام عليه<sup>(١)</sup> ، وكل ظرف زمان لما يستقبل وان تقدّمته أداة هي بالفعل أولى كان الاختيار الحمل على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء ، والادوات التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان<sup>(٢)</sup> إلا ان ادوات الشرط وادوات الاستفهام اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ، فلا تكون المسئلة من الاستفهام .

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا في ضرورة شعر ما عدا الهمزة . واذا كان الفعل الذي دخلت عليه ماضياً فانه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل في الكلام ، وان كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المشتغل عنه في هذا الباب ان كان له ضمير واحد أو سببي واحد حملته عليه ، وان كان له سببان أو ضميران متصلاّن ، أو ضمير منفصل وسببي حملته على أيهما شئت ، وان كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي أو ضمير منفصل حملته على الضمير المتصل لا غير ، وان كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي حملته على أيهما شئت في باب ظننت ، وفي : فقدت وعدمت ، وفي غير ذلك من الابواب لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل . وان كان له ضميران متصلاّن حملته على المرفوع منهما إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب ظننت وفي فقدت وعدمت .

(١) لاستفهام تكرر اللام .

(٢) في د : الباقيتان .

## باب كان وأخواتها

وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس  
وغدا وراح وأضى وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام  
وقعد من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة . وجاء في  
قولهم ما جاءت حاجتك وهي أفعال . وكلها يجوز (فيها) (١) أن  
تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها إلا اسم  
الشرط ، واسم الاستفهام وكم الخبرية ، ولا سيما التي إلترم فيها  
الرفع على الابتداء نحو ما التعجبية وأيمن الله . وما كان خبراً  
للمبتدأ كان خبراً لها إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب (٢) ،  
وكلها يجوز أن تستعمل تامة فلا تحتاج إلى خبر ، إلا ليس وما  
زال وما فتى وجاء وقعد في المثل ، لأن الأمثال لا تغير عما  
استعملت عليه ، وليس فيها ما يزداد بقياس ، وذلك بين الشيء  
المتلازمين إلا كان ، فأما زيادتهم أمسى وأصبح في قولهم :  
ما أصبح أبر دها وما أمسى أدفاها ، فشاذه ، وكان : إذا كانت  
زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان وإن كانت  
ناقصة . فكذلك أو بمعنى صار وإن كانت تامة فبمعنى حضر ، يقال  
كان (لبن) ، أي : حضر ، وبمعنى حدث ، يقال كان أمر أي  
حدث ، وبمعنى كفل يقال كنت الصبي ، أي كفلته وبمعنى  
غزل يقال : كنت الصوف أي غزلته ، وأما أصبح وأمسى وأضحى

(١) زيادة من د .

(٢) أي جملة الانشاء .



فان كانت ناقصة فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان  
الذي يشاركها في الحروف ، وقد تكون بمعنى صار وان كانت  
تامة فهي للدخول في الأزمنة المذكورة . وقد تكون أصبح منها  
الاقامة في الوقت الذي يشاركها في الحروف ومن ذلك قولهم :  
اذا سمعت يسرى القين ، فاعلم بأنه منصبح . ، أي مقيم في  
الصباح ، وأما غدا وراح فان كانتا ناقصتين فهما للدلالة على  
اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد  
تكونان بمعنى صار واذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في  
الوقت الذي يشاركهما في الحروف ، وأما ظل وبات فان كانتا  
ناقصتين فتكونان بمعنى صار ، وقد تكون ظل لمصاحبة النصفه  
للموصوف نهاره ، وبات لمصاحبه إياها ليلة وان كانتا تامتين  
كانت بات بمعنى عرس ، وظل بمعنى الاقامة بالنهار ، وأما  
صار فان كانت ناقصة تكن للدلالة على تحويل الموصوف عن  
صفته التي كان عليها الى صفة اخرى ، وان كانت تامة تكن  
بمعنى انتقل ، وأض في تمامها ونقصانها بمنزلتها . وجاء وقعد  
في المثل بمنزلة صار الناقصة . وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف  
في الحال ان كان الخبر مبهم الزمان وان كان مقيداً بزمان  
نفته على حسب تقييده ، وأما ما زال وما فتى ، فللدلالة على  
ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلاً لها على حسب  
ما قبلها ، وأما ما انفك وما برح فان كانتا ناقصتين فللدلالة  
ايضا على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلاً لها على

حَسْبَ ما قبلها ، وإنْ كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة . وأما ما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال إنْ كانت ناقصة ، وإنْ كانت تامة فللدلالة على بقاء الفاعل . ولا تفارق ما زال وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها إما ملفوظاً بها وإما مقدرة . وانها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام إلا في القدر المضارع في جواب القسم قال الله تعالى : **تَا اللَّهَ تَفَتُّوا** (١) ولا تحذفها مما عدّ ذلك إلا في الشعر ، نحو قوله (٢) :

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءُ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ

على قومِها ما قُتِلَ الزُّنْدُ قَادِحٌ

وقد استعملت بَرَحَ ناقصة بغير أداة نفي لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك قليل جداً ، قال الشاعر (٣) :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي

بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْطَقاً مُجِيداً

ولا يجوز دخول إلا في خبر ما زال وأخواتها . وسائر أفعال هذا الباب إذا كانت منفية جاز دخول إلا في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعال لا تدخل إلا في خبرها تقول

(١) سورة يوسف : ٨٥ .

(٢) البيت في الخزائن ٤٥/٤ . وصدره في المغني ٤٣٩/٢ ، وهو من الإنبات التي لا يعرف قائلها .

(٣) هو : خدّاش بن زهير ، والبيت في : ابن عقيل ٢٢٨/١ .

ما كان زيد" إلا قائماً ، ولا تقول : ما كان زيد" إلا منفكاً قائماً .

وأفعال هذا الباب كلها متصرفة" إلا ليس وما دام وقعد وجاء في المثل ، وهي بالنظر الى تقديم أخبارها عليها ، قسم " لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما دام وقعد في المثل ، وما زال وأخواتها ما دامت منفية بما ، أو بلا في جواب قسم ، وقسم " يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال ، ما لم يعرض له عارض " يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه ، وهي العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ، ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر بل يجوز : كان إياه زيد" ، وكأنه زيد" ، وإلا حسن الانفصال ، قال عمر ابن أبي ربيعة (١) :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
عن العهد ، والانسان قد يتغير  
ومما جاء متصلاً قول أبي الأسود (٢) :

(١) البيت من قصيدته المشهورة والتي مطلعها :  
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائع فمهجر  
انظر ديوانه صفحة : ٨٦ .  
وضمير الخبر (إياه) عائد على المغيري الذي ورد في البيت قبله :  
أهذا المغيري الذي كان يذكر  
(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ٨٢ . والكتاب  
٢١/١ . والانصاف ٨٢٣/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٢ .

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ

أَخْوَاهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا (١)

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً ، أو يكون الاسم نكرة لا مسوَّغ للابتداء بها ، إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون الاسم مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها ، أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر .

وقسم ، يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك ، أو يُعَدُّ الفارق بين الاسم والخبر أو يكون الخبر فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكون الخبر مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها .

وقسم ، أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك ، وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفعل ، وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً ولم يجر فيما عدا ذلك في الديوان : وإن قدمته على الفعل جاز ، وعلى ذلك قوله (٢) :

(١) في الديوان : أخ أرضعته أمه .

(٢) البيت للمعلوط القريظي . وهو في الفنى ٢٢/١ . ( وصفحات

أخرى انظر فهرس الشواهد ) .

موضع الشاهد تقديم معمول الخبر (خيراً) على الفعل (لا يزال) .



ورجُ القتي للخير ما إن رأيتَه

على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وان قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو<sup>(١)</sup>، مِن أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فان كان ظرفاً أو مجروراً جاز وإن كان غير ذلك ، ولا يخلو ان يكون قبل الخبر أو بعده ، فان كان قبله لم يجوز نحو قولك : كان طعامك أكلاً زيد ، وإن كان بعده جاز نحو قولك : كان أكلاً طعامك زيد ، وإن قدمتها على الفعل لم يجوز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده . وإذا اجتمع في هذا الباب إسمان فامّا ان يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً ونكرةً ، فان كانا معرفتين جعلت الذي تقدر المخاطب يجهله الخبر ، فان كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم والأقل تعريفاً الخبر ، وقد يجوز عكس ذلك ، فان كانا في رتبة واحدة من التعريف جعلت أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مُسوِّغٌ للأخبار عنها والأخرى الخبر ، ولا يجوز عكس ذلك ، فان كان لكل واحدةٍ منهما مُسوِّغٌ جعلت أيّهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر .

(١) في د : يخلوا .

## باب الافعال الجارية مجرى كان وأخواتها

وأعني بذلك أفعال المقاربة ، وهي : عسى ويوشك واخلولق وكاد وكرب وأخذ وجعل وطفق بفتح الفاء وكسرهما ، وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ككان وأخواتها فما كان اسماً لكان ، كان اسماً لها ، وأما أخبارها فلا تكون إلا أفعالا ، فأما عسى ويوشك واخلولق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن وقد تحذف مع عسى ويوشك وهو قليل وبإبه الشعر ، ومنه قوله (١) :

عسى الكرب الذي أميت فيه  
يكون وراءه فرج قريب

وقول الآخر (٢) :

يوشك من فر عن منيته

في بعض غراتيه يوافقها

وأما كاد وكرب فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير أن ، وقد تدخل عليهما أن ، وذلك قليل وبإبه الشعر ومنه قوله (٣) :

وقد كاد من طول البلى أن يَمْصَحَا

(١) البيت لهدبة بن خشرم العذري ، وهو من الأبيات السوانير ، انظره في : ابن عقيل ٢٨١/١ ، والتذكرة السعدية ٣٨/١ ، وشرح شواهد المغني وغيرها من المظان ، والمغني ١٦٤/١ ثم ٦٤١/٢ ، والخزانة ٨١/٤ ، وغيرها من المظان .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت ، وهو في الكتاب ٤٧٩/٢ ، وابن عقيل ٢٨٦/١ .

(٣) هذا شطر بيت من الرجز ، وينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في : الكتاب ٤٧٨/١ ، والانصاف ٥٦٦/٢ ، والخزانة ٢١٥/٢ ثم ٩٠/٤ .

وقول الآخر (١) :

وقد كريت أعناقها أن تقطعا

وأما أخذ وجعل وطفق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن ، والسبب في ذلك أن عسي ويوشك واخلولق فيها تراخ ، فلما كانت الأفعال التي في موضع أخبارها مستقبلة أدخلوا عليها أن (٢) ، المخلصة للاستقبال ، وأما أخذ وجعل وطفق فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال فلم يسغ لذلك دخول أن عليها ، وأما كاد وكرب فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل أن على أخبارهما فتشبيها لهما بعسي لأنها مستقبلة ، ومن لم يدخلها فتشبيها لهما بجعل لكثرة المقاربة ألا ترى أن معنى قولك : كاد زيد يقوم ، قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن ، كما أن الذين حذفوا أن من خبر عسي ويوشك شبهوهما بكاد ، ولا تقع الاسماء موقع أخبار هذه الأفعال وإن كان ذلك هو الأصل في كلام نحو قولهم (٣) :

عسي الغوير أبؤسا ،

أو في ضرورة نحو قوله (٤) :

(١) وأوله : سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما .

والبيت للكلبة اليربوعي ، وهو في : ابن عقيل ٢٨٧/١ .

(٢) في د : أن ، وهو تصحيف .

(٣) هذا مثل قالته الزباء ، ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ،

والأبؤس : جمع : بؤس .

وقد خرج بعض النحاة ، على أن ( أبؤسا ) خبر عسي .

(٤) البيت في : ابن عقيل ١٣١/١ ، والمغني ١٦٤/١ ، والخزانة ٧٧/٤ .

وهو ينسب لرؤبة ، وموضع الشاهد ورود خبر عسي اسما وهو ( صائما ) .

## أكثر في العذل (١) ملحاً دائماً

لا تكثرون إني عسييت صائماً

وانما رُفِضَ هنا الاسم وان كان الأصل لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء . وقد تسدُّ أن مع صلتها مسدَّ الاسم والخبر في : عسى ويوشيك فتقول ، عسى أن تقوم ، ويوشيك أن تقوم ، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في : ظننت وأخواتها ، وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فتقول عسى أن يقوم زيد ويوشيك أن يقوم عمرو على أن يكون زيد اسم عسى وعمرو اسم يوشيك وأن والفعل في موضع الخبر ، وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وإن تكون على وزن فَعَلَ بكسر العين فتقول : عسييت أن أقوم وعسييت أن تقوم بفتح العين وكسرها ، وإذا كان فاعلها ظاهراً أو ضمير غيبة لم تستعمل إلا على فَعَلَ بفتح العين ما عدا ضمير جماعة المؤنثات فانها تستعمل معه بالفتحة ، وتقول في التثنية والجمع ، الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ، إن لم تقدِّر في عسى ضميراً بل تكون أن وصلتها في موضع الاسم والخبر ، فإن جعلتهما متحملة للضمير قلت : عسياً وعسناً وعسواً وعسيين . ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميراً عائداً

(١) في بعض الأصول : في الموم .



على اسمائها ، فأما قوله (١) :

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثْقِلُنِي

ثوبِي فأنهض نهضَ الشاربِ الثَّمَلِ

فعلى إقامة السبب ؛ وهو الانتقال مقام المسبب وهو النهوض  
نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت انهض نهض الشارب  
الثل لا يقال ثوبي إياي ، فقدّم ذكر السبب كما قال تعالى  
« أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٢) ،  
فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال احدهما بل التذكير  
إن ضلت ، فعومل الضلالُ معاملة التذكير لما كان سببه .  
وقد تعمل عسى عمل لعل إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً  
فيقال : عساك ان تقوم وعساني ان أخرج ، قال (٣) .

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما

تنازعني : لعلّي أو عساني

---

(١) ينسب هذا البيت لعمر بن أحمد الباهلي ، وهو في : المغنى  
٦٤١/٢ ، والبيان ٧٦/٣ ، والخزانة ٩٣/٤ .  
(٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .  
(٣) البيت لعمران بن حطان الخارجي ، وهو في : شعر الخوارج :  
والكتاب ٣٨٨/١ ، وعجزه في أوضح المسالك ٤٣٩/١ وفيه : ( أقول لها :  
لعلّي أو عساني ) .

## باب ما ولا ولا

إعلم : أن (ما) لها شبهتان عامٌ وخاصٌ : فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ، إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وانها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال ، كما أن ليس كذلك ، فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها . وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فاعملوها عمل (ليس) (١) ، إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة : أحدها ، أن يكون الخبر غير موجب ، والآخر أن لا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا مجرور ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بان الزائدة . فان فقدَ شيء من ذلك رجعوا الى اللغة التيمية ، فأما قول الفرزدق (٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريشٌ وإذا ما مثلهم بشر

فمثلهم مرفوعٌ إلا أنه مبنيٌ على الفتح لضافته الى

مبني (٣) نحو قول الآخر :

تَداعى منخراها بدم

مثل ما أثمر حماض الجبل

(١) ذلك لأن القاعدة العامة أن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص فإذا اختص بالاسماء عمل فيها وإذا اختص بالأفعال عمل فيها .

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز ، انظر : ديوانه : ٢٢٣ ، والمغني ٨٧/١ ، و/ ٤٠٢ ثم ٥٧١/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢٢٧ ، وانخراة ١٣٠/٢ .

(٣) وهذا باطل من القول إذ لو بني كل مضاف الى مبني لكثير ذلك وورد في غير هذا الموضع .

وكذلك قول الآخر (١) :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذبا

يخرج على أن يكون معذبٌ مصدرًا كمنزقٍ ، وكذلك منجنون ، التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً (٢) ، فيكون من باب ما أنت إلا سيراً . ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه نحو قوله (٣) :

أما والله أن لو كنتَ حرّاً

وما بالحر أنت ولا القمين

وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب رفعت ليس إلا ، نحو قولك : ما زيدٌ

---

(١) هو بعض بني سعد ، والبيت في : شرح المفصل ج ٨ ص ٧٥ .  
والمغني ٧٦/١ ( الشاهد / ١١٠ ) وشرح شواهد المغني ٢٢٠-٢١٩/١ .  
والخزانة ١٢٩/٢ وفي الأصول الأخرى : أرى الدهر .  
والمجنون : الدولاب الذي يستقي عنه . وموضع الشاهد نصب  
حر (ما) مع أنها فتتقضى نفياً بالـ .  
(٢) والتوجيه : ولا يعذب معذبا ، أي : تعذيباً ، انظر : اوضح  
المسالك ١٩٨/١ .

(٣) البيت يروى بهذا اللفظ أيضاً :  
وما بالحر أنت ولا الخلق  
وما بالحر أنت ولا العتيق  
والبيت مجهول القائل ، وهو في : المغني ٣١/١ ، وشرح شواهد  
المغني : ١١١ ، والانصاف ٢٠٠/١ ، والخزانة ١٣٣/٢ ، والشاهد دخول  
الباء في خبر (ما) مع تقدمه على الاسم .

قائماً لكن قاعدٌ ، وبِلَ قاعدٌ ، وإن كان لا يقتضيه وعطفته على  
الخبر ، كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً ، وإن  
كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع إن قدرتها  
تسمية وتنصب إن قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ فتخفض ،  
فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة موصوف وأوليت الوصف  
الحرف وكان الموصوف سيبياً من اسمها كان الوصف على حسب  
الخبر إن كان مرفوعاً ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً ،  
ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن كان مجروراً بالباء  
الزائدة . وإن كان الموصوف اجنبياً منه لم يجز في الوصف في  
جميع ذلك إلا الرفع وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، وإذا  
تأخر الوصف جاز فيه الرفع والنصب كان الموصوف سيبياً أو لم  
يكن ، هذا إن كان الحرف لا يقتضي الإيجاب ، فإن اقتضاه لم  
يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم ، ولا ولات يكونان  
بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونصب الخبر .

أما لا فإنها لا تعمل إلا في النكرات بشرط أن يكون الخبر  
أيضاً مؤخراً منفياً نحو قولك : لا رجلٌ أفضل منك ، فإن  
كان موجباً أو مقدماً لم تعمل ، نحو قولك : لا أفضل منك رجلٌ  
ولا امرأة . ولا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك ، وسبب ذلك  
أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ولا تكون خاصة حتى  
تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك :



وَأَمَّا لَاتٌ فَلَمْ تَرْفَعْ بِهَا الْعَرْبَ إِلَّا ( الْحَيْنَ ) مُظْهِراً أَوْ  
مُضْمرّاً فَيَقُولُ : لَاتٌ حَيْنٌ قِيَامُ لَكَ ، وَلَاتٌ حَيْنٌ قِيَامُ لَكَ ،  
فَتَنْصَبُ حَيْنٌ تَرِيدُ لَاتَ الْحَيْنِ حَيْنٌ قِيَامُ لَكَ ، وَتَعْمَلُ فِي الْحَيْنِ  
مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً لِاخْتِصَاصِهَا بِهِ ، وَمِنْ أَعْمَالِهَا فِيهِ مَعْرِفَةُ قَوْلِ  
الْأَعْمَى ( ١ ) .

جاء منها بطائف الأهلوال  
فأعملها في هنا وهو معرفة . والعطف على خبرها كالعطف  
على خبر ما إذا كان منصوباً وقد أجروا إن الثاقبة في الشعر  
محري (ما) في نصب الخبر لشبهها بها ، قال (٢) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ  
إِلَّا عَلَى أَعْضَفِ الْمَجَانِينِ  
وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهَا مُخْتَصَةٌ .

## باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي ، إنْ وأنْ ولكنْ ومعناها التأكيد ، و كانْ ومعناها التشبيه وليتْ ومعناها التمني ، ولعلْ ومعناها الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات . اعلم أنْ هذه الحروف لما كانت مختصة بالاسماء ، ولم تكن كالجزم منها أشبهت الأفعال ، فعلت ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر . ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد فرفعت وأشبهت الاسماء الفضلات فنصبت . وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء كـ (ما) التعجبية وأيمن الله ، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب واسماء الاستفهام وكم الخبرية .

وانفردت إنْ من بين سائر اخواتها بدخول اللام في الخبر إذا كان اسماً أو فعلاً مضارعاً أو ماضياً غير متصرف ، نحو نِعَمْ وبشس ، أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية ، فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ، وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع

موقع الخبر نحو قولك إن في الدار لزيداً ، وقد تدخل أيضاً على معمول الخبر إذا تقدم عليه نحو قولك إن زيداً لفي الدار قائم ، فأما قراءة من قرأ ( إلا أنهم لياكلون الطعام )<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة فتشاذر<sup>(٢)</sup> ، واللام فيها زائدة . ولا تدخل اللام على إذا نفسها وإن أبدلت همزتها هاءً فأما قوله<sup>(٣)</sup> :

ألا يا سناً برق على قلل الحمى  
لهنك من برق علي كريم

فأصله : له أنك . ثم نقلت حركة الهمزة ، وانعرب تقول له أنت .

ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ولا تقديم أخبارها على اسمائها لضعفها في العمل . إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً فإن العرب اتسمت فيهما . ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل ، ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً ولا على الاسم إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً في أحد القولين ، وهو مع

(١) سورة : الفرقان ، الآية / ٢٠ .

(٢) القراءة بكسر الهمزة .

(٣) البيت لرجل من نمير ، وعجزه في : المغني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد المغني : ٦٠٣ ، واللسان (لهن) ، وأما القالي ٢٢٠/١ ، ومجالس تعلب : ١١٣ .

ذلك قليل نحو قوله (١) :

ولا تلخني فيها فإنَّ بحبَّها

أخاك مُصاب القلب جمٌ بلابلهُ

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف يا المتكلم لحقته نون  
الوقاية ، ولا تلزم فتقول : إني وإنني ، وكذلك سائر اخواتها إلا  
ليت فإنها تلزمها فتقول : ليتني ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة نحو  
قوله (٢) :

كمنية جابر إذ قال : ليتي

أصادفه وأتلف بعض مالي

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دلَّ  
على ذلك دليل ، ومن ذلك قول الفرزدق (٣) :

فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي

ولكن زنجي عظيم المشافر

التقدير ، ولكنك زنجي ، إلا أن يكون الاسم ضمير أمر

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو في : ابن عقيل ١٢٧/١ ، والخزانة  
٥٧٢/٣ والمغني ٧٧٣/٢ .

وبلايل : جمع بليلة ، وهي الوسوسة .

والشاهد تقديم معمول الخبر ( مصاب ) وهو الجار والمجرور ( بحبها ) .

(٢) البيت لزيد الخير الطائي ، ( زيد الخيل الطائي ) وهو في ديوانه : ٨٧  
وابن عقيل ٩٨/١ .

(٣) البيت في ديوانه : ٤٨١ ، والمغني ٣٢٣/١ ، والخزانة ٣٧٨/٤ .



أو شأن : فانه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة ، بشرط ألا يؤدي  
حذفه الى أن يلي إن وأخواتها فعل ، نحو قوله (١) :

إن من يدخل الكنيسة يوماً  
يلق فيها جاذراً وطيّاء

التقدير إنه ، وكذلك أيضاً يجوز حذف الخبر إذا كان عليه  
دليل ومن ذلك قوله (٢) :

خلاً أن حياً من قرش تفضلوا  
على الناس أو أن الأكارم نهشلاً

فحذف تفضلوا لدلالة ما قبله عليه ، وأكثر ما يكون ذلك  
إذا كان الاسم نكرة نحو قول الأعشى (٣) :

إن محلاً وإن مرثحلاً  
وإن في السفر ما مضى مهلاً (٤)

أي : إن لنا محلاً ، وإذا الحقت هذه الحروف ما لم يجر  
أعمالها نحو قولك : إنما زيد قائم ، لزوال اختصاصها بالأسماء .

(١) هو الاخطل التغلبي ، ولم نجده في ديوانه : وهو في المغني ٣٦/١ ،  
والخزانة ٢١٩/١ و ٤٦٣/٢ .

(٢) البيت نسبه ابن بغداد الى الاخطل ، ولم نجده في ديوانه ، وهو  
في : الخصائص ٣٧٤/٢ ، والخزانة ٣٨٥/٤ .  
والمغني : اي : أو ان الأكارم نهشلاً تفضلوا .

(٣) هو في : ديوانه : ١٧٠ .

(٤) ويروى في : المغني ٨٧/١ والخزانة ٣٨١/٤ : وإن في السفر

اذ مضى مهلاً .

ألا ترى أنك تقول : إنما يقوم زيد ، إلا لیت فانه يجوز الغاؤها  
إذا جعلت ما كافةً وأعمالها إذا لم يعتد بها لأنها باقية على  
اختصاصها ، لا يقال : لیتما يقوم زيد . وقد روي بيت  
النايفة (١) :

قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع الحمام ونصبه على الوجهين .

وجوز في : إن وأن ولكن وكان التخفيف بحذف  
أحد المثلين ، فأما لكن إذا خففت فيبطل عملها لزوال الاختصاص  
نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو قائم . وأما أن وكان فلا  
يجوز فيهما إلا الأعمال لبقائهما على اختصاصهما بالاسماء إلا  
أن اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً نحو قولك : علمت  
أن زيد قائم ، وكان زيد قائم ، وعلمت أن سيقوم زيد ،  
التقدير أنه زيد قائم وكأنه زيد قائم وأنه سيقوم زيد ، ولا يكون  
ظاهراً أو ضميراً لا يراد به الشأن إلا في ضرورة نحو قوله (٢) :

كان وريديه رشاء خلَّب

(١) هو النايفة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٦ وفيه :

قالت فيا لیتما هذا الحمام لنا .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، انظر

ديوانه : ١٦٩ .

وقوله الآخر (١) :

... كَانَ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَادٍ السَّلَمِ

وقد يثبت المضمر في الضرورة نحو قوله (٢) :

فلو أنك في يوم الرُّخاء سألْتَنِي

طلاقك لم أبخل وأنتِ صديق

والجملة الواقعة خبراً لأنَّ إذا كانت فعلية فصل بينهما بالنسب أو سوف أو قد في الإيجاب وبالألف في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف نحو قوله تعالى : . وأنَّ للإنسان إلا ما سعى . (٣) . ولا يحتاج إلى الفصل لشبهه بالاسم وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذكر دليل على اختصاصها بالاسم ، وأما إنَّ فيجوز الفاعل وإعمالها ولا يكون اسمها إلا ظاهراً . فإنَّ عملت لم تلزم اللام في الخبر بل يجوز إنَّ زيدا قائمٌ ولقائمٌ وإنَّ ألغيت لزمَّت اللام فرقاً بينها وبين النافية نحو قولك ، إنَّ زيدا لقائمٌ ، عن ألقاها فلزوال الاختصاص ، إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو قولك : إنَّ ظننتُ زيدا لقائماً ، وتلزم اللام أيضاً فارقةً ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل

(١) وأوله : ويوما تلاقينا بوجه مقسم

والبيت نسب إلى غير واحد . انظره في : الكتاب ٢٨١/١ و ٤٨١ . والانصاف ٢٠٢/١ ، واللسان ( ق س م ) والخزانة ٣٦٤/٤ والمغني ٣٢/١ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو في : المغني ٢٩/١ . وابن عقيل

٣٢٨/١ .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

أو على الفصل ، نحو قولك : إن ظننت زيدا لهو القائم ، ومن أعملها  
فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة ، إذ لا تدخل من الأفعال إلا  
على النواسخ للابتداء ولا تدخل على غيرها ، إلا أن شذ من ذلك  
شيء فلا يقاس عليه ، نحو قوله (١) :

سَلَّتَ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَسْلَمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وحكي عن بعض الفصحاء : « إِنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لِسَوَطًا »  
وانفردت إِنْ ولكنْ بجواز العطف على موضعها مع الاسم في  
أحد القولين إلا أنه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو  
قبله ، فإنْ عطفت بعده جاز لك وجهان : النصب والرفع على  
الموضع ، وإن عطفت قبله فالتنصب على اللفظ ليس إلا ، نحو قولك :  
إِنْ زيدا وعمروا قائمان ، ولا يجوز الرفع على الموضع لأنه لم يتم  
الكلام فإنْ جاء شيء من ذلك فشاذاً لا يقاس عليه ، نحو قولهم :  
إنك وزيد ذاهبان ..

(١) البيت لعائكة بنت زيد بن عمرو ، ترثي زوجها الزبير بن العوام  
(رضي الله عنه) \* وهو في : ابن عقيل/٣٢٧ ، والمغني ١/٢١ ، والخزانة  
٤٣٨/٤ . وهذه اللام تسمى : الفارقة ، لأنها تفرق بين الإثبات والنفي ،  
والشاهد دخولها على الفعل (قتلت) \* وهو غير ناسخ .



## باب المفعول به

المفعول به هو : كلّ فصلة انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأيّ شيء وقع الفعل . أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه . والعامل فيه أبدأ الفعل أو اسم الفاعل أو الامثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأنّ والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل وأعني بذلك الاغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل وأسماء الأفعال .

## باب الافعال المتعدية

اعلم ان الافعال قسمان ، متعدٍ وهو ما يصلح ان يبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأي شيء ، وقع . وغير متعدٍ وهو ما لا يصلح ذلك فيه ، فالتعدي منها وهو المقصود في هذا الباب ، إما يتعدى الى واحد أو الى اثنين أو الى ثلاثة ، فالتعدي الى واحد ، إما ان يتعدى اليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً ، لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب ، وإما بحرف خفض وهو كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض كسرت ، وأما بنفسه تارة وبحرف جر أخرى ، وهو كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجر على حد سواء ، نحو ، نصح ، وهذا الضرب الآخر يحفظ ولا يقاس عليه . ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً وهو أن يزيد المحذوف ، واقتصاراً وهو ان لا تريده ، فمن الاختصار قوله (١) :

منعمة تصون إليك منها

كصونك من وراء شر عبي (٢)

أي : تصون إليك منها الحديث ، لأن المرأة توصف بكتمان الحديث ومن الاقتصار قوله تعالى : « كلوا واشربوا » (٣) أي

(١) البيت للحطيمية ، وهو في : ديوانه : ٣٥ ، والخصائص ٣٧٢/٢ .

(٢) في الاصل ود : كمونك ، والتصحيح عن الديوان .

والشرعبي : ضرب من ثياب اليمن .

(٣) سورة البقرة : ٦٠ .

أوقفوا هذين الفعلين . ويجوز ادخال اللام على المفعول به اذا تقدم على العامل ، قال الله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » (١) . وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لا ينقاس عليه ، إلا في ضرورة نحو قوله (٢) :

فلما أن تواقفنا قليلاً أنخنا للكلاكلِ فارتَمينا

اي : أنخنا الكلاكل . وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف الخفض إن كان المفعول أن أو أن مع صلتها ، تقول ، عجبت من أنك قائم ، ومن أن يقوم زيد ، وإن شئت حذفْت من وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يجز حذفه ، إلا حيث سُمع قالوا . فرقته وفرعته أو في ضرورة نحو قوله (٣) :

مروون الديار ولم تموجوا كلامكم علي إذا حرام

اي : على الديار ، وإذا تعدى الفعل الى المفعول ظاهراً لم يتعد اليه مع ذلك مضمراً ، لا تقول لزيد ضربته . فأما قوله (٤) :

هذا سراقَةٌ للقمرآن يدرُسُه

والمرء عند الرثشا إن يلقها ذيب

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : يدرس

(١) سورة يوسف : ٣ ويقال لهذه اللام لام التقوية .

(٢) لم تقف على قائله ، والكلاكل : جمع كلكل ، وهو الصدر .

(٣) البيت لجريز بن عطية الخطمي ، وهو في ديوانه ص ٥١٢ ( وفيه رواية أخرى ) . وابن عقيل ٤٥٦/١ .

(٤) هذا البيت ملحق ، فهو برواية أخرى :

ضجوا بأشمت عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرأنا

في ديوان حسان بن ثابت ، ص ٤١٠ . وفي رواية أخرى في المغني

٢٤٠/١ ، والخزانة ٢٢٧/١ .

الدرس ، والمتعدّي الى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فالداخل عليهما :  
ظننت ، اذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد  
الطرفين ، وعلمت اذا لم تكن بمعنى عرفت ، ووجدت بمعناها ،  
وحسبت ، وخلفت اذا كانتا بمعنى ظننت الشكّية ، وزعمت  
الاعتقادية ، ورأيت بمعنى علمت أو ظننت بمعنى الشكّية ، وجعل  
بمعنى صير ، ووهب بمعنى جعل .

وما كان من الافعال متعدياً الى ثلاثة اذا بني للمفعول صار  
من هذا الباب وهذه الافعال يكون مكررة مفعولها الأول كل  
ما صلح ان يكون مبتدأ ولم يلزم ذلك فيه ، ومفعولها الثاني  
كل ما صلح ان يكون خبراً لكان ، ويجوز في هذه الأفعال حذف  
المفعولين اختصاراً واقتصاراً ، فمن الاختصار قول الكميت (١) :

بأي كتاب أم بأية سنة

تري حبههم عاراً علي وتحسب

اي : وتحسب حبههم عاراً علي ، ومن الاقتصار قولهم : من يسمع  
يخل ، اي تقع منه خيلة ، فأما حذف احدهما فلا يجوز اقتصاراً  
ويجوز اختصاراً في ضعف من الكلام ومنه قول عنترة (٢) :

(١) البيت في شعر الكميت والهاشميات ص/ ٣٨ ووضح المسالك

٣٢١/١ .

(٢) البيت من معلقته الشهيرة ، التي مطلعها :

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

انظر : ديوانه : ١٨٦ وابن عقيل ٣٧٨/١ .



ولقد نزلت - فلا تظنني غيره -  
مني بمنزلة المحب المكرم

اي فلا تظنني غيره واقعا مني .

وهذه الافعال ان دخلت عليها أداة نفي لم تلغ أصلا ، وان  
لم تدخل عليها فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو  
تأخر ، فان تقدمت عليها ؛ فلا تخلو أن تقع أول الكلام أو يتقدمها  
شيء ، فان لم تقع أولا فالأعمال حسن والالغاء ضعيف ، ومن  
الالغاء قوله (١) :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي  
إنني وجدت ملاك الشبّة الأدب

وان وقعت أولا فالأعمال ليس الا ، نحو قولك : ظننت زيدا  
قائما ، وان توسطت أو تأخرت جاز الوجهان ، إلا ان الالغاء مع  
التأخير أحسن منه مع التوسط ، هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو  
بضميره أو بالإشارة اليه ، فان أكدته بشيء من ذلك فالأعمال  
تقدمت أو تأخرت أو توسطت ، وقد يجوز الالغاء في حال التوسط  
والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر وهو قليل  
جدا . وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة ومن ذلك قوله (٢) :

(١) البيت نسبه ابو تمام الى بعض الفزاريين ، وهو في : شرح ديوان  
الحماسة ١١٤٦/٣ وشرح السيريزي ١٤٧/٣ ، والتذكرة السعدية ج ١ الورقة  
٤٨ وابن عقيل ٣٧٢/١ .  
(٢) لم يعرف قائله ، وهو في : المغني ٧١٤/٢ ، وشرح شواهد  
المغني : ٩٣٢ .

يا عمرو وإنك قد مللت صحابتي

وصحابتيك إخال ذلك قليل

والالفاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك بكثير .  
وقد نُسِدَ أَنْ وَأَنْ مع صلتيهما مسدَّ المفعولين فتقول : ظننتُ  
أَنْ زَيْدًا قائمًا ، وَأَنْ يقوم زيدٌ .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل وهو : وضع ضمير منفصل  
لا موضع له من الاعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو  
نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرة مقاربة لها ، وأعني  
بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب ( أفعل من ) لأنها لا تقبل  
الالف واللام ، كما أن المعرفة لا تقبلهما ويكون الضمير على وفق  
المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب ، لأن العرب جعلت  
فيه ضرباً من التأكيد لما قبله فتقول : ظننتُ زَيْدًا هو القائم ،  
وظننتك أنت القائم ، وظننتني أنا القائم . ولما فيه من التأكيد لم  
يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد فلا يقولون : ظننتك أنت أنت  
القائم ، يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً ، بل استغنيتُ  
بأحدهما عن الآخر .

ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك  
إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة  
مقاربة لها ، إلا أنه لا تظهر الفصلية نصاً إلا في باب ظننت  
وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً

نحو قولك ، أعلمت زيداً عمرواً هو القائم ، لا ترى انه لا يتصور ان يكون تأكيداً لعمرو لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلاً منه لأن المضمر اذا كان بدلاً مما قبله فانما تكون صيغته على وفق موضع الاول من الاعراب ، فلو كان بدلاً لقلت : إياه ، فتبين انه فصل لا موضع له من الاعراب ، أو في باب كان بشرط دخول اللام على الفصل نحو قولك : ان كان زيداً لهو القائم ، فأما قول الشاعر (١) :

وكأني بالأباطح من صديق

براني لو أصبت هو المصابا

فأني بضير النية فاصلاً بين مفعولي يرى مع أن الذي قبله ضمير متكلم ، فيخرج على أن يكون التقدير : يرى مصابي هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل . وحكى الأخفش : أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذو الحال ، فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، إلا أن ذلك قليل . ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع . والموانع ان يكون المفعول إسم استفهام أو مضافاً إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إن وفي خبرها اللام ، فهذه الأشياء توجب

(١) هو جرير بن عطية الخطفي . والبيت في : ديوانه : ١٧ ، والمغني

٥٤٨/٢ . والخزانة ٤٥٤/٢ .

التعليق ، أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى ، فتكون في  
التعليق بالخيار ، نحو قولك : علمت زيداً<sup>(١)</sup> ، أبو من هو ،  
وإن شئت نصبت زيداً ، ألا ترى أن المعنى : علمت أزيداً<sup>(٢)</sup> ،  
أبو عمرو أم أبو غيره ، إلا أن يدخل الفعل معنى فعل  
لا يعلق ، فإن العرب تلتزم فيه الاعمال وذلك نحو قولك :  
أرايتك زيداً أبو من هو ، ولا يجوز رفع زيد لأن الكلام دخله  
معنى أخبرني وأخبر لا تعلق ، ولم يعلق من غير  
أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم : سأل أبو  
من زيد ، وأما ترى . أي برق ها هنا ، والفعل المعلق إن  
كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت  
الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر نحو قولك :  
فكرت أبو من زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إليه  
بنفسه ، كانت الجملة في موضعه نحو قولك : عرفت أبو من  
زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين سدت الجملة  
مسدّهما ، نحو قولك : علمت أبو [أيهم] زيد ، وإذا كان الاسم  
مستفهماً عنه في المعنى وأعملت فيه الفعل ، فإن كان متعدياً  
إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني ، نحو قولك ،  
علمت زيداً أبو من هو ، وإن كان متعدياً إلى واحد ، كانت  
الجملة بدلاً من الاسم الذي قبلها ، نحو قولك : عرفت

(١) في د : زيد

(٢) في د : أزيد



زيداً أبو مَنْ هو ، ويكون من قيل بَدَل الشيء من الشيء ،  
والتقدير : عرفتُ شأنَ أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل إنَّ  
الفعل في جميع ما ذُكِرَ من قيل ما يتعدى إلى مفعولين ،  
إمّا بحق الأصل وإمّا بالتَّضمين وهو الصحيح عندي .

وغير الداخل على المبتدأ أو الخبر إمّا أن يصل إليها بنفسه ،  
وهو كَلَّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في  
المعنى . نحو قولك : أعطيت زيداً درهماً ، ألا ترى : أنَّ زيداً  
أخذ الدراهم . وإمّا أن يصل إليهما بنفسه وإلى الآخر بحرف  
الجر ، وهو كَلَّ فعل يطلب مفعولين إلا أن طلبه لأحدهما  
على معنى حرف من حروف الخفض نحو قولك ، اخترت من  
الرجال زيداً ، ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما  
اختصاراً أو اقتصاراً ، ومن الاختصار قوله تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ  
وَأَتَّقَى (١) » ، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما  
بنفسه إلا فيما سمع ومما سُمِعَ ذلك فيه : احتار ، واستغفر ،  
وأمر ، وسمي ، وكني ، ودعا ، بمعنى سمي ، قال (٢) :

دَعَيْتَنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ  
أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِيَانِ  
أَي : سَمَّيْتُ أَخَاهَا .

(١) سورة الليل : ٥

(٢) هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم ، من قصيدة يشيب فيها  
بزوج أخيه مروان بن الحكم ، انظر : شذور الذهب : ٣٧٥ .

والمُتَعَدِّي إلى ثلاثة هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى 'عرف' ، وأرى  
بمعناها ، وأبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وحدث ، إذا ضمنت معنى 'أعلم' ،  
ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً  
واختصاراً ، أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً  
وغير جائز اقتصاراً ، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان  
أولاً في باب ظننت ، والثالث ما كان ثانياً فيه ، ويجوز أن  
تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين ، الثاني والثالث .

## باب اسم الفاعل

اعلم ان اسم الفاعل إما ان يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت ، فإما أن يكون مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء ، أو مثنى ، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو ، والنون ، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معمله الذي يليه النصب والخفض إن كان المفعول معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره نحو قولك : هذا الضارب الرجل ، والضارب غلام الرجل ، وهذا الرجل أنا الضارب غلامه ، وإن كان المفعول غير ذلك لم يجز فيه إلا النصب ، نحو قولك هذا الضارب زيداً<sup>(١)</sup> والضاربك ، وإن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون فإن أثبت النون لم يجز فيه إلا النصب ، وإن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول ، والخفض ، إن قدرت حذفها للإضافة فنقول : الضاربك ، والضارباً زيداً ، والضاربوا زيداً ، بنصب زيد وخفضه ، وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وإن لم يكن فيه الألف واللام ، فإما أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الحال ، أو

(١) في د : بالألف والواو والنون ، وهو تصحيف .

(٢) مذهب البصريين غير ذلك ، وهذا مذهب الاخفش .

الاستقبال ، جازَ فيه وجهان : حذف النون أو التنوين وخفض  
المعمول الذي يليه ، وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل ، نحو قولك :  
هذا ضاربٌ زيداً ، وهذان ضاربان زيداً ، وهؤلاء ضاربون  
زيداً ، وهذا ضاربٌ زيد ، وهذان ضاربان زيد ، وهؤلاء ضاربوا  
زيد ، وإن كانَ بمعنى 'المُضي' ، فإمّا أن يكون من فعلٍ  
متعدٍ إلى واحد ، أو من فعلٍ متعدٍ إلى أزيد ، فإن كان من  
فعلٍ متعدٍ إلى واحد ، فحذفت النون أو التنوين والخفض ، نحو  
قولك : هذا ضارب زيد أمس وهذان ضاربان عمرو أمس<sup>(١)</sup> ، [وهؤلاء  
ضاربو زيد أمس] ، وإن كان من فعلٍ متعدٍ إلى أزيد لم يُجزَّ فيه  
إلا حذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذي يليه ونصبه ما بعده ،  
ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط : وهي أن لا يوصف  
ولا يُصغَّر ، وأن يعتمد على أداة أو استفهام ، أو يقع صلة  
لموصول ، أو صفة لموصوف لفظاً أو نية ، أو خبراً لذي خبر ، أو  
حالاً لذي حال ، أو في موضع المفعول الثاني ، من باب ظننت ،  
أو الثالث من باب أعلمت ، فأما قوله<sup>(٢)</sup> :

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعتُ

ذكرتُ سليمانَ في الخليط المباين

(١) زيادة من : ٥ .

(٢) ينسب هذا البيت إلى : بشر بن أبي خازم ، ولم نجده في  
ديوانه ، وهو في : اللسان (ف/ق/د) وفي الأشموني ٥٩/٤ ورد بهذه  
الرواية :

في الخليط المزابل



فعلى إضمار فعل التقدير : فقدت فرحين<sup>(١)</sup> ، ويجوز  
تقديم معمول إسم الفاعل عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع  
التي ذكرت في باب الفاعل ، وإذا كان معمول إسم الفاعل  
ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول :  
ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك ، وقد يثبت في الضرورة ،  
نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

وما أدري وظني كل ظن  
أمسّلني إلى قومي شراح

ونحو قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

ولم يرتفق والناس محتضرونه  
جميعاً ، وأيدي المعتفين راهقه

وإذا أتبع معمول إسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان  
التابع على حسبه في الإعراب ، وأما المخفوض فاما أن  
تتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نسق أو بدل ، فإن أتبعه  
بنعت ، أو تأكيد أو عطف بيان . فالحذف على اللفظ والنصب  
على الموضع إلا أن يكون خفضه بإضافة إسم الفاعل بمعنى  
المضي إليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإنه لا يجوز إذ ذلك

(١) انظر : الاشموني ٦٢/٤ .

(٢) هو : يزيد بن محمد الحارثي ، والبيت في : البحر المحيط  
٣٦١/٧ ، المحتسب ٢٢٠/٢ . وشراح : مرخم ، شراحيل على غير نداء .

(٣) البيت في الكتاب ٩٦/١ ، مجهول القائل .

إِلَّا الْخَفْضُ عَلَى اللَّفْظِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَارِبُ زَيْدٍ الْعَاقِلُ  
نَفْسُهُ أَمْسِرَ ، وَإِنْ أَتْبَعَهُ بِعَطْفٍ نَسَقَ أَوْ بَدَلَ فَاِمَّا أَنْ يَكُونَ  
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَلِفٌ وَلَا مَ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ : فَالْخَفْضُ  
عَلَى اللَّفْظِ وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ  
زَيْدٍ وَعَمْرَأُ أَيِ وَضَرَبَ عَمْرَأُ أَوْ : يَضْرِبُ عَمْرَأُ ، وَهَذَا ضَارِبُ  
زَيْدٍ أَخَاكَ ، أَيِ وَضَرَبَ أَخَاكَ ، أَوْ : يَضْرِبُ أَخَاكَ ، وَإِنْ  
كَانَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مَ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَتْنِيٍّ أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً  
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، جَازَ الْخَفْضُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ ،  
نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدٌ وَأَخِيكَ وَعَمْرُو ، بِخَفْضِ الْأَخِ  
وَعَمْرُو وَنَصْبِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَتْنِيٍّ وَلَا جَمَعَ سَلَامَةً بِالْوَاوِ  
وَالنُّونِ ، فَاِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّابِعَ مَعْرِفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَوْ  
بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .  
فَإِنْ كَانَ مَعْرِفًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ جَازَ الْخَفْضُ عَلَى اللَّفْظِ ،  
وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ  
وَالْغُلَامُ ، وَهَذَا الضَّارِبُ الْغُلَامُ وَصَاحِبُ الدَّابَّةِ ، وَهَذَا  
الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَغُلَامُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

الوَاهِبُ الْمَائِةُ الْمُهْجَانُ وَعِنْدَهَا

عُودًا تَزْجِي بَيْتَهَا أَطْفَالَهَا

(١) هُوَ الْأَعْمَشِيُّ ، وَابْنُ دِيوَانِهِ : ١٥٢ ( بَيْرُوت ) وَهُوَ مِنْ  
فَصِيحَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا : قَيْسُ بْنُ مَعْدٍ يَكُوبُ ، وَفِيهِ : تَزْجِي خَلْقَهَا  
وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ج ١ ص ٩٤ .

رأوي بخفض عبْدٍ ، ونصبه ، وإن لم يكن معرقاً  
بشيء مما ذكر فالتصّب على الموضع ليس إلا ، نحو قولك :  
هذا الضارب الرجل وعمرأ ، ينصب عمرأ لا غير ، واسم المفعول  
في ما ذكر يجري مجرى اسم الفاعل ..

## باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ ، وفَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وإِنَّمَا عملت عمله لوقوعها موقعه بدليل أَنَّهَا للمبالغة ، وفَعِلٌ المبالغة فَعِلٌ بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه مَفْعُلٌ ، فهذه الأمثلة إِذْ نَ واقعَة موقِع مَفْعُلٌ ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره ، إِلا أَنَ إِعمال فَعِلٍ وفَعِيلٍ قليلٌ ، فمن إِعمال فَعِيلٍ قوله (١) :

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ

بَاتَتْ طَرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

ومن إِعمال فَعِلٍ ، قولُ زَيْدِ الْخَيْلِ (٢) :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرضِي

جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ

(١) البيت لساعدة بن جؤية ، وهو في : ديوان الهذليين ١٩٨/١ .  
المغنى ٤٨٦/٢ . الخزائن ٤٥٠/٣ ، اللسان ( شأو ) .  
وشاها : شاقها ، وكليل : أى برق كليل ،  
(٢) وهو في ديوانه : ٤٢ .  
ومرقون : جمع مرق ، وهو مازق : شق الثياب ، والكرمليين : ماء  
في جبل طى ،



## باب المصدر العامل عمل فعله

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله (١) :

أعلاقة أم الوليد بعدما

أفنان رأسك كالنظام المخلص

التقدير : أتعلق أم الوليد .

ومقدّر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل " أو إسم مشتق منه ، أو بما والفعل ، نحو قولك : يعجيني ضرب زيد عمراً ، التقدير : أن ضرب زيد عمراً ، أو : أن زيدا يضرب عمراً ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه ، وسواء كان بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، ولا يخلو المصدر من أن يكون متوناً ، أو مضافاً ، أو معرفاً بالآلف واللام ، فإن كان متوناً فإنك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وتنصب المفعول ، فتقول : يعجيني ضرب زيد عمراً ، وإن شئت حذف المفعول وأبقيت الفاعل أو بالعكس ، وهو الأكثر في الاستعمال ، نحو قوله تعالى : " أو أطعام في يوم ذي مسغبة " . يتيماً ذا مقربة ، (٢) ، التقدير : أو إطعام أحدكم ، إلا أن إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جداً ،

(١) البيت للمرار الفقمسي ، وهو في : الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ .  
والنفس ٣٤٤/١ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ،  
والنظام : الذي يبس وصار أبيض ، والمخلص ، - بكسر اللام -  
المختلط رطبه بيابسه ،  
(٢) سورة البلد ، الآية ١٦ .

ومما جاء من ذلك ، قوله في أحد الوجهين (١) :

حربٌ تردد بينهم بتشاجر

قد كُفرت أبأؤها أبأؤها

التقدير : بتشاجر أبأؤها وقد كُفرت أبأؤها ، أي لبست  
الدروع ، وإن كان مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى  
المفعول ، فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوباً ،  
ومن ذلك قوله (٢) :

وهن وقوفٌ ينتظرن قضاءه

بضاحي عذاة أمره وهو ضامن

أي : قضاء أمره ، وإن أضفته إلى المفعول خفضته وبقي  
الفاعل على رفعه ، وهو قليل ومنه قوله (٣) :

أفنى تلادي وما جمعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الأباريق

في رواية : من رفع الأفواه (٤) ، بل الأولى إذا وجد  
الفاعل والمفعول أن يضاف إلى الفاعل . وإن كان معرفاً  
بالألّف واللام فالأحسن فيه أن لا يعمل ، وقد يجوز أن تعمل  
عمل فعله ، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال : عجبت من

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص / ٦٠ ط الكنية الاهلية - بيروت  
ط / ٢ ولم نجده في ط / الصاوي \*

(٢) هو : الشماخ بن ضرار ، انظر ديوانه ص / ٧١٧ وفيه : وهن صليل

(٣) البيت للقيشور الاسدي ، وهو في : المغني ٢ / ٥٩١ .

(٤) انظر : المغني ٢ / ٥٩١ .

الضَّرْبُ زيدٌ عمراً ، وإن شئتَ حذفتَ الفاعلَ وأَبْقَيْتَ المفعولَ  
أو العكس ، ومن حذفَ الفاعلَ ، قوله (١) :

ضعيفُ النكايَةِ أعداءه

يَخَالُ الفِرَارُ يراخي الأَجَلَ

وجمع المصدرِ يجري مجراهُ في الأعمالِ ، نحو قوله (٢) :

وقد وعدتُكَ موعداً لو وفَّتْ به

مواعيدُ عرقوبِ أخاه يَشْرِبُ

والأخ منصوب بمواعيد ، ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول  
على الفاعل ، نحو قولك : يعجبني ضربُ زيداً عمرو ، وأما  
تقديمه على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع  
الفعل ، فتقول : زيداً ضرباً ، تريد : زيداً أَضْرَبُ ضرباً ، وإن  
كَانَ مَقْدَراً بَأَنَّ والفعل ، أو بَأَنَّ التي خبرها فعلٌ ، أو بما  
والفعل ، لم يَجْزُ ذلك . لأنه ! لا تقدر بالوصول ، غومل  
معاملتها ، فكما لا تتقدم الصلّة ولا شيء منها على الموصول ،  
فكذلك لا يتقدمُ معمولُ المصدرِ عليه .

(١) البيت في الكتاب ٩٩/١ ، وفيه : أعداءه .

(٢) البيت من سوانير الأمثال . وهو للأشجعي ، وانظره في :

اللسان (ع/ز/ق/ب) . والعجز في : الكتاب ١٣٧/١ ،

وفي اللسان :

وعدت . وكان الخلف منك سجيّة

مواعيد عرقوب أخاه يشرب

## باب أسماء الأفعال

اعلم : أنَّ العربَ وضعتُ للفعلِ أسماءً ، وأكثرَ ذلكَ في الأمرِ ، نحو قولهم : بَلَغَ زيداً ، بمعنى : دَعَا زيداً ، وروَّيَ عمراً بمعنى : أَمَهَلَهُ ، وتَيَدَّ مثلها ، ونَزَلَ بمعنى : أَنْزَلَ ، وتَرَاكَ عمراً ، وبمعنى : أَتْرَكَه ، وحَذَرَ الشرَّ ، بمعنى : أَحْذَرَ الشرَّ ، وَقَرَّ قَارَ وَعَرَّ عَارَ ، بمعنى : قَرَّرَ ، وَعَرَّ عَرَّ ، وَمَهَّ بمعنى : أَكْفَفَ ، وَصَهَّ بمعنى : اسْكُتَ ، وَابْهَأَ أي : كَفَّ وَهَيْتَ بكسر الهمزة وفتحها ، أي : أَسْرَعَ ، وَهَيْكَ مثلها ، وَقَطَّكَ أي : أَكْتَفَ ، وَقَدَّكَ مثلها ودَعَا أي : انْتَفَشَ .

ودَعَا لك ، ودَعَدَا مثلها ، وَأَمِنَ ، بِقصر الألف ومدّها ، أي : اسْتَجَبَ ، وَهَلُمَّ ، أي : أَقْبَلَ أو أَحْضَرَ ، وَحَى ، أي : أَقْبَلَ ، وَهَلَا ، أي : قَرَى ، وَحِيلَ بفتح الهمزة وتسكينها ، أي : أَقْبَلَ أو رَأَى ، وَقَدَّ تَوَزَّنَ ، فَيُقَالُ ، حَيْهَلًا ، وَلَا تَكُونُ إِذْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْنَى : رَأَى ، وَهَاءُ وَهَاءُ وَهَآءُ ، أي : خَذَّ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، يُحْفَظُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى فِعَالٍ ، نَحْوُ نَزَالَ ، فَإِنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ لِكثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ ، وَحُكْمُهَا أَنَّ تَعَامُلَ مُعَامَلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي هِيَ بِمَعْنَاهُ فِي التَّعَدِّيِّ وَتَرَكَهُ ، فَتَقُولُ تَرَاكَ ، كَمَا تَقُولُ أَتْرَكَ ، وَتَرَاكَ عَمْرًا ، كَمَا تَقُولُ أَتْرَكَ عَمْرًا ، وَلَا تُضَافُ إِلَى مَعْمُولِهَا كَمَا لَا يُضَافُ الْفِعْلُ ، لَا تَقُولُ تَرَاكَ زَيْدًا ، فَإِنْ



اتصلت به كاف مخاطبة ، نحو قولهم : زويدك زيدا ،  
كانت حرف خطاب بمنزلة في ذلك ، ولا يقدم معمولها لعدم  
تصرفها ، لا تقول : زيدا دراك ، ولا الشر حذار ، ولا ينصب  
الفعل بعد الفاء في جوابها ، إلا أن تكون من لفظ الفعل ،  
نحو قولك : تراك فتركك ، وإن لم تكن من لفظه لم يجز  
ذلك ، لا يقال : بلله زيدا فيكرمك ، ومن قال : بله  
زيد ، فخفض لم يجعله اسم فعل ، بل هو مصدر مضاف  
موضوع موضع الفعل ، كأنه قال : ترك زيدا ، أي اترك  
زيدا ، فيكون بمنزلة قوله تعالى : فضرَب الرقاب (١) . وقد  
يجعلون للأفعال أسماء في الخبر ، إلا أن ذلك قليل ، ومنه :  
أف ، منونة وغير منونة ، أي أتضجر ، وأؤه ، أي  
أتوجع ، وشستان ، بكسر النون وفتحها ، بمعنى تباعد ، ومن  
ذلك قوله (٢) :

شَتَان ما يَوْمي على كُورِها

ويوم حَيَّان أخِي جَابِر

كأنه قال : تباعد يومي ويوم حَيَّان ، أي تباعد ما بينهما ،  
وهيَّات ، بفتح التاء وكسرهما ، وضمتها منونة وغير منونة ،

(١) سورة محمد ، الآية ٤٠ .

(٢) البيت للأعشى ، من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح  
عامر بن الطفيل في المناقرة التي جرت بينهما ، انظر : ديوانه ص : ٩٦ .

بمعنى بعد ، ومنها قوله (١) :

فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خل بالعقيق توأصله

وسرعان ، أي سرع ، ووشكان ، أي ، وشك ،

ومن كلامهم : سرعان ذي أهالة ، وليس شيء منها ينصب

المفعول ، لأنها لم توضع موضع أفعال متعدية .

---

(١) هذا البيت لجريز بن عطية ، من تقيضة له مع الفرزدق ، انظر : ديوان جريز ص : ٤٧٩ ، وفيه :

فأيهات أيهات العقيق ومن به      وأيهات وصل بالعقيق توأصله  
وانظر رواية أخرى له في : أوضح المسالك ٢/٢٣ ، وقطر الندى : ٢٥٦ ، وشذور الذهب : ٤٠٢ .

## باب الأَعْرَاءِ

وأعني بذلك : وضع الظروف والمجرورات موضع  
 أسماء الأفعال ، وهو موقوف على السماع ، والذي سمع من  
 ذلك : عليك وعندك ، ودونك ، وأمامك ، ومكانك ،  
 ووراءك ، وإليك ، فأما عليك وعندك ودونك ، فوضعت  
 موضع أفعال متعدية فتعدت لذلك ، فتقول : عليك زيداً ،  
 وبزيد ، ودونك زيداً ، وعندك زيداً ، إذا أمرته به وقد توضع  
 أيضاً عندك موضع تخوف وتقدم فلا تعدى ، فتقول :  
 عندك إذا خوّفته من شيء بين يديه ، أو أمرته أن يتقدم ، وقد  
 توضع أيضاً على مع مخفوضها موضع فعل متعدٍ إلى مفعولين ،  
 فتقول : عليّ زيداً ، والمعنى : أولني زيداً ، ولا يجوز ذلك في  
 غيرها ، وأما أمامك ومكانك ووراءك وإليك فوضعت موضع  
 أفعال لا تعدى فلم تعدت لذلك ، فأما أمامك فاستعملت تارة  
 بمعنى تخسوف ، وتارة بمعنى تبصر ، فتقول : أمامك إذا  
 خوّفته من شيء بين يديه أو بصّرتَه شيئاً ، وأما وراءك فوضعت  
 موضع أظن ، فتقول : وراءك ، أي أظن لما خلفك ، وأما مكانك  
 فوضعت موضع قولك تأخر ، وأنت تحذره شيئاً خلفه ، وأما إليك  
 فوضعت موضع تنح وتأخر ، فتقول : إليك ، أي ، تأخر  
 وتنح عن مكانك الذي أنت فيه ، ومن ذلك قوله :

إذا التَّيَّارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قَلْنَا

إِلَيْكَ إِيَّاكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

أي تأخر والكاف في جميع ذلك مخفوفة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل وهو المخاطب ، فإن اتبعت الضمير المجرور قلت : عليك نفسك زيدا ، وإن اتبعت الضمير المرفوع ، قلت : عليك أنت نفسك زيدا ، ولا يغري إلا للمخاطب ، فلا تقول : على يد عمر ، فإن جاء ، من إغراء الغائب شيء حفظ ، ولم ينقص عليه ، نحو ما حكى من قول بعضهم : عليه رجلاً ليسني ، وأما قوله عليه السلام : من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، وإلا فعليه بالصوم فإنه وجاء ، فيتخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال : وإلا فعليه الصوم ، فلا يكون من الأغراء ، وأما المغري به فيكون غائباً ومتكلماً ، ومخاطباً فإن كان غائباً أو متكلماً ، اتصل ضميره بالظرف أو المجرور ، وقد انفصل ، فتقول : عليك ، وعليكني ، وعليك إياه ، وعليك إيتاي ، وإن كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها بل انفصل أو تأتى بدله بالنفس ، فتقول : عليك إيتاك ، وعليك نفسك ، ولا تقل : عليكك ، لأنه لا يتعد فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا في باب ظننت ، وفي فقدت ، وعدمت ، لا تقول : ظلمتني ولا ضربتك ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ، لا تقول زيدا عليك ولا عمراً دونك ،



لأنها لم تقو قوة الأفعال إذ لا تتصرف تصرفها ، ولا يبرز فيها  
 ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع ، بل تقول : عليكما زيداً ، وعليكم  
 زيداً ، وعليكم زيداً ، فأما قوله تعالى : « كتاب الله عليكم » (١) ،  
 فكتاب مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم مجرور متعلق به ،  
 كأنه قال : كتب الله عليكم ذلك ، وكذلك قول الشاعر :

يا أيها المائع دلّوي دونك  
 إني وجدت الناس يحمدونك (٢)

فيخرج على أن يكون دلوي منصوباً باضمار فعل كأنه قال  
 خذ دلوي ، ودونك انغراء مستأنف ، ولا يجوز أيضاً أن يجاب  
 بشيء من ذلك بالغاء ، لا تقول عليك زيداً فتهنه ، ولا دونك  
 عمرواً فتحسن إليه .

(١) سورة النساء ، الآية / ٢٤ .

(٢) البيت لجازية من الانصار وقيل : لراجز جاهلي من بني أمية بن  
 عمرو بن تميم . وصدره في : المعنى ٢ / ٦٧٤ . ٦٨٢ . وأوضح المسالك  
 ٣ / ١٢٠ . وتنذور الذهب : ٤٠٧ .  
 والمائع : هو بالهمزة المنقلبة عن الياء ، وهو الذي يتزل في جوف البئر  
 ليملأ الدلاء .

## باب ما يجوز أن يتسع فيه

فيتنصب على التشبيه بالمفعول به ، وهي ثلاثة أنواع : الظرف  
والمصدر المتسع فيهما ، ويستوفى الكلام عليهما في موضعه ،  
ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي كل صفة مأخوذة من  
فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب إلا أنها شبهت  
باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي ، فنصبته نحو قولك : هذا  
حسن الوجه ، ووجه الشبه بينهما أنها صفة محتملة ضميراً طالبة  
لإسم بعدها ، تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، كما  
أن اسم الفاعل ، كذلك ، فإن نقص من ذلك شيء لم تشبه  
فلا يجوز : زيد أفضل منك الأب ، لأنه لا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث ، وصفات هذا الباب تنقسم قسمين ، قسم : يشبه  
عموماً وأعني بذلك : أنه يجري منه المذكر على مثله ، والمؤنث على  
مثله والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر وهو كل صفة  
معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتاء ،  
وذلك نحو : حسن وحسنة ، تقول : مررت بامرأة حسنة الأم ،  
وبرجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة  
الأب ، وقسم : يشبه خصوصاً ، وأعني بذلك أنه يجري منه  
المذكر على مثله والمؤنث على مثله أيضاً ، وهو كل صفة لفظها  
صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاص بأحدهما ، أو بالعكس ،  
أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما ، فمثال الأول حائض وطامث ،  
ومثال عكسه عجزاء ، ومثال الثالث ، عذراء ومُلْتَحَر ، تقول :

مررت بامرأة حائض البنت ، وعجزاء البنت ، وعذراء البنت ،  
 ولا يجوز ان تقول : مررت برجل أعذر البنت ولا أعجز البنت ،  
 ولا حائض البنت ، ونقول : مررت برجل ملتجح الأبن ، ولا يجوز  
 ان تقول مررت بامرأة ملتحية الابن ، فعلى هذا لا تكون الصفة  
 مشبهة إلا اذا نصبت المفعول أو خفضته ، لأن الاضافة  
 إنما تكون من نصب والا فهي غير مشبهة ، والمشبّهة تتبع ما  
 قبلها في واحد من الرفع والنصب والخفض ، وفي واحد من  
 التعريف والتذكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وفي  
 واحد من التذكير والتأنيث وأما قوله :

يا ليلة خرّس الدجاج بهرتها

بيغداد ما كادت الى الصبح تنجلي

فخرس " مفرد مخفف من خرّس ، يقال ، ليلة " خرّس " ، إذا  
 لم يسمع فيها صوت ، وليس بجمع ، فإن لم تكن مشبهة ،  
 فإنها تتبع ما قبلها في واحد من النصب والرفع والخفض ، وفي  
 واحد من التعريف والتذكير خاصة .

ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي بشرط  
 أن يكون فيه الألف والتلام نحو قولك : زيد حسن الوجه ،  
 أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف والتلام ، أو الى ضميره ، أو ضمير  
 ما أضيف إليه نحو قولك : هذا حسن وجه الأم جميل  
 وجهها ، وهذه امرأة حسنة وجه الجارية جميلة أنفه ، أو أن

يكون ضمير معمول لصفة أخرى ، نحو قولك : مرت  
 برجل حسن الوجه جميله ، أو أن يكون مضافاً إلى ضمير  
 الموصوف ، نحو قولك : مرت برجل حسن وجهه ، أو أن  
 يكون نكرة ، نحو قولك : مرت برجل حسن وجهها ،  
 والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة ،  
 لا تخلو من أن تكون معرفة بالألف واللام ، أو نكرة ، فإن  
 كانت نكرة جاز في معمولها إن كان معرفاً بالألف واللام ،  
 أو مضافاً إلى ما عرّف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ضمير ما أضيف  
 إليه ، أو إلى ضمير الموصوف ، ثلاثة آوجه : الرفع والنصب<sup>(١)</sup> ،  
 والخفض ، إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف ،  
 النصب والخفض ، إلا في ضرورة ، نحو قولك : هذا حسن  
 وجهه ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله :

أنعتها إني من تعانها

كوم الذرى وادقة ضراتها

(١) هذا من غرائب النحاة إذ الصفة محمولة في عملها على فعلها  
 وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ولا بد أن تكون هي أضعف منه في القدرة  
 على الأعمال . فما دام الفعل لا ينصب فهي من باب أولى لا تعمل هذا  
 العمل .

ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو في المعنى فاعل لا إثارة فيه  
 للمفعولية ولا تشبهها فهو غير مستحق للنصب . وأهم من كل ذلك أن هذا  
 الذي يزعمون في عملها النصب لم يرد عليه شاهد من كلام العرب .  
 وفياسم إياه على النكرة المنصوب تمييزاً قياس فاسد لأن التمييز يكون  
 محولاً عن الفاعل وهو بيان لا بهام النسبة لا يصح أن يلحق بالمفعول  
 أو يشبه به .



ومن الخفض قوله (١) :

أقامت علي ربيعهما جارتا صفا  
كميتا الأعالي جونتاً منصطاهما

وإن كان المفعول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف ، جاز فيه الخفض والنصب ، نحو قولك : هذا حسن وجهاً ، وحسن وجه ، ومررت برجل حسن وجه جميل أنفه ، بنصب أنفه وخفضه ، وإن اتصل به ضمير رفعه عائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا في ضرورة ، وإن كان ضمير مفعول لصفة أخرى ، فإن كانت الصفة منصرفة لم يجوز فيه إلا الخفض ، نحو قولك : حسن الوجه جميله ، وإن كانت غير منصرفة جاء في الضمير أن يكون في موضع خفض ، وإن يكون في موضع نصب ، فتقول : مررت برجل حسن الوجه أحمره ، بكسر الراء إن قدرت الضمير مخفوضاً ، وفتحها إن قدرتَه منصوباً ، وسمع الكسائي : ( لا عهد لي بالآثم قفأ منه ، ولا آضمه ) . يفتح العين ، وإن كانت الصفة معرفة بالألف واللام ، فإن كانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون ، وإن أثبت النون لم يجوز في المفعول إلا النصب ، نحو قولك : قام الرجلان الحسنان وجوهاً ، والرجال

(١) البيت من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني ، يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري ، انظر ديوان الشماخ ، صفحة ٣٠٨ .  
والصفا : جبل ، وانظر الكتاب ج ١ ص ١٠٢

الحسنون وجوهاً ، وقام الرجال الحسنان الوجوه<sup>(١)</sup> ، والرجال  
الحسنون الوجوه<sup>(٢)</sup> ، وقام الرجال الحسنان وجوهاً منهما ،  
والرجال الحسنون وجوهاً منهم ، وقام الرجال الحسنان  
وجوههما ، والرجال الحسنون وجوههم ، إلا أن نصبه إذا  
اتصل به ضمير يعود على الموصوف ، لا يجوز إلا في ضرورة ،  
وإن حذف التون جاز فيه النصب والخفض ، إلا أن ذلك  
لا يجوز فيه ، إلا إذا اتصل به ضمير عائد على الموصوف إلا  
في ضرورة ، وإن كانت غير ذلك جاز في<sup>(٣)</sup> المعمول ، إن كان  
معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما عرّف بهما ، أو إلى  
ضميره ، أو إلى ما أضيف إلى ضميره ، ثلاثة أوجه ، الرفع ،  
والنصب ، والخفض ، وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف لم  
يجز فيه إلا الرفع ، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة ، نحو  
قولك : مرتت بزيد الحسن وجهه ، ومررت بالرجل الحسن  
وجهه ، بنصب وجهه ورفعه .

وإن كان نكرة أو مضافاً إلى ضمير نكرة لم يجز فيه إلا  
النصب ، نحو قولك : هذا الحسن وجهاً ، الجميل أنفه ،  
وإن كان ضميراً ، فإن كان عائداً على ظاهر يجوز فيه النصب ،  
والخفض ، جاز فيه أن يكون في موضع نصب ، وإن يكون  
في موضع خفض .

(١) في د ، الحسنان الوجه .  
(٢) في : د ، الحسنون الوجه .  
(٣) في د : فيه .

فإن كان عائداً على ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب ، لم  
يجز فيه ، إلا أن يكون في موضع نصب ، نحو قولك : هذا  
الحسن وجهها الجميل .

ويجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، بجميع  
التوابع ما عدا الصفة .

وإذا كان مخفوضاً خفيض المعطوف عليه ، ولم يجز  
نصبه بإضمار فعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف على  
المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه .

## باب المنصوبات

### التي يطلبها الفعل على اللزوم

( بهذا الباب [ تبيّن ] احكام المنصوبات التي لا ينفك  
الفعل عن طلبها من جهة المعنى (١) ، وهي : الحال ، والمفعول المطلق ،  
وأعني به المصدر ، والمفعول فيه ، وأعني به ظرفي الزمان والمكان ،  
فأما المصدر فهو : اسم الفعل ، نحو : قيام ، أو عدده ، نحو :  
عشرين ضربة ، أو ما قام مقامه ، نحو قولك : سرت قليلاً ،  
فحذفته وأقمت صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون  
ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه ، نحو قولك :  
سرت كل السير ، أو أشد السير ، ويشترط في جميع ذلك  
أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه أو من معناه .

وأما ظرف الزمان ، فهو اسم الزمان ، أو عدده ، أو ما قام  
مقامه نحو : سرت قدوم الحاج ، أي : وقت قدومه ، فحذفت  
اسم الزمان وأقمت المصدر مقامه ، أو ما شبهه به ، أو ما أضيف  
إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو  
بعضه ، نحو قولك : سرت جميع اليوم ، أو بعضه ، ويشترط  
أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في .

وأما (٢) ، ظرف المكان ، فهو اسم المكان ، أو عدده ، نحو :

(١) سقطت هذه الجملة من : د

(٢) في الاصل : وظرف المكان ، هو :



عشرين ميلاً ، أو ما قام مقامه ، نحو قولك : قدمت قريباً منك ، أي : مكاناً قريباً منك ، فحذف الظرف ، وأقيمت صفته مقامه .

أو ما شبه به ، أو ما أضيف إليه ، بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ، نحو قولك : سرت جميع الليل ، أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في .

والحال : هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً ، أو نيةً ، مفسراً لما أنبهم من [ الهيئات ] أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسر ، قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً .

والمؤكد : تبسم زيد ضاحكاً .

فأما المصدر : فينقسم ثلاثة أقسام :

مبهمٌ ، وهو ما يقع على القليل والكثير من جنسه ، نحو :

قيام .

ومختص ، وهو ما كان اسماً لنوع ، نحو : القهقري ، أو

تخصص بالألف واللام ، أو بالاضافة ، أو النعت .

ومعدود ، وهو ما دخلت عليه تاء التأنيث الدالة على الافراد ،

كضربةٍ ، أو كان اسم عدد ، كعشرين ضربةً ، أو مثني ،

وأما ظرف الزمان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام :

مَبْنِيٍّ ، وهو ما لا يصح وقوعه في جواب ( كم ولا في  
جواب ) ( ١ ) متى ، نحو [ زمان ] .

ومختص : وهو ما يصح وقوعه في جواب متى ، نحو : يوم  
الجمعة .

ومعدود ، وهو ما يصح وقوعه في جواب كم ، نحو :  
يومين .

وقد يكون الظرف مختصاً ، ومعدوداً ، فيقع في جواب كم  
ومتى ، نحو : المحرم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضَفْ إلى  
شيء منها شهراً ، فإن أُضِفَتْ إلى ما تصح إضافته إليه منها ، كان  
في جواب متى ، وصار مختصاً ، نحو : شهر رمضان ، فما كان  
منها معدوداً ، مختصاً كان أو غير مختص ، فالعمل في جميعه ،  
إلا أن تُريد التكثير ، نحو قولك : سرت سنة ، فيكون العمل  
إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود ، فالعمل قد  
يقع في جميعه ، وقد يقع في بعضه .

وأما ظرف المكان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، مبني ، وهو  
ما ليس ( له ) ( ٢ ) نهاية معروفة ، ولا حدود مصورة ،  
نحو : خلفك .

ومختص ، وهو عكسه ، نحو : الدار ، والمسجد ، ولا يقتضي

( ١ ) بين قوسين ، ساقط من : د

( ٢ ) سقطت من الاصل ، و : د ، واثبتنا ما لتساوق سياق الكلام .

شيء من ذلك أن يكون العمل في جميعه ، ومعدود وهو ما يصح وقوعه في جواب كم ، والعمل في جميعه ، وأما الحال : فقسمان ، موكدة ، ومبيّنة ، كما ذكرت . ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربى الحال [ بنفسه ] إلا ظرف المكان المختص ، فإنه إن كان مشتقاً من لفظ الفعل . وصل إليه الفعل الذي من لفظه ، بنفسه ، وما عدأ ذلك فإنه لا يصل إليه ، إلا بواسطة في ، إلا ما شذ ، من ذلك وهو : الشام ، من قولهم : ذهبت ، نزلت الشام ، وكل اسم مكان مختص مع دخلت وأدراجته ، من قولهم : رجع أدراجته ، واستمر أدراجته ، أو ما جاء من ذلك ، في ضرورة نحو قوله (١) :

جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ

رَفِيقَيْنِ قَالَا : خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبُدٍ

ويتعدى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر نفسه ، ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً ، إلا بواسطة في ، إلا ان يتسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله (٢) .

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

(١) البيت ، نسبه ابن هشام الى رجل من الجن ، سمعوا بكه صوته ولم يروا شخصه ، يذكر النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ، وأيا بكر رضى الله عنه حين جرى الله رب الناس خير جزائه .  
(٢) البيت فى الكتاب فى ٩٠/١ ، ونسبه الى : عامري :

فجعل اليوم مشهوراً اتساعاً ، وإن كان مشهوراً فيه ، ولا  
يتسع في الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو  
متعدياً إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب  
المفعول به .

وأما الحال فلا يضر .

والمصدر ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصراف ، أربعة  
أقسام :

أحدها ، أن يكون متصرفاً ، لا منصرفاً ، وهو ( كل ) ما  
أقيم من الصفات التي لا تنصرف ، مقام مصدر محذوف ،  
وكل ما جمع من المصادر جمعاً متناهياً ، أو كانت فيه ألف  
تأنيث مقصورة ، أو ممدودة ، نحو : رجاء ، وكبرياء ، والثاني  
عكسه ، نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، ودبحانه ، أي :  
استزاقه ، وعمرك الله [ وقعدك الله ]<sup>(١)</sup> ، ومعاذ الله ، وغفرانك  
لا كفرانك ، أي : استغفاراً [ وحجراً ، أي : تحريماً لذلك  
وبراءة منه ، قال تعالى : حجراً محجوراً ،<sup>(٢)</sup> . ]<sup>(٣)</sup> ،  
وحنانيك ، وهذازيك ، وحذاريك ، وداليك ، ولبيك ،  
وسعديك .

والثالث : أن يكون لا متصرفاً ، ولا منصرفاً ، وهو : سبحان ،

(١) بين قوسين ، ساقط من : د

(٢) سقطت من الاصل .

(٣) سورة/الفرقان ، الآية ٢٢ .

(٤) بين معقوفين زيادة من : د .



إذا جعل علماً ولم يُضَفْ ، نحو قوله (١) :

أَقْسُولُ لَمَّا جَاءَنِي جَاءَنِي فَخْرُهُ

سبَّحَانُ مِنْ عُلْمَةِ الْفَاخِرِ

أي : براءة منه (٢) .

والرابع : أن يكون متصرفاً منصرفاً ، وهو ما عدا ذلك ،

نحو : ضَرَبَ .

وأعني بالتصرف ، استعمال الاسم في موضع النصب ،

والرفع ، والخفض ، وبالإِنْصَراف دخول التنوين أو ما عاقبه ،

وكذلك أيضاً ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف

والانصراف ، أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون لا متصرفاً ولا منصرفاً ، وهو : سَحَرُ

إذا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِيْنَهُ .

والثاني : أن يكون متصرفاً لا منصرفاً ، وهو : غَدُوَّةٌ ، وَبَكْرَةٌ ،

وَعَشِيَّةٌ ، إذا كانت أعلاماً ، إلا أن استعمال عَشِيَّةٍ علماً يقل .

والثالث : أن يكون منصرفاً لا متصرفاً ، وهو : سَحِيرٌ ،

إذا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ لَيْلَتِكَ ، وَبَكْرَ وَعَشِيَّةٍ ، وَعَتَمَةً ، وَصَحْوَةً ،

وَضُحًى ، وَصَبَاحٌ ، وَمَسَاءٌ ، وَبَيْنٌ ، وَذَاتُ مَرَّةٍ ، وَذُو صَبَاحٍ ،

وَذُو مَسَاءٍ .

(١) هو الاعشى . والبيت في الكتاب ج ١ ص ١٦٣ . والديوان ص ٩٤ وفيه : فجره ، الفاجر ، والفجر : المخالفة ، والفاجر : المنقاد للمعاصي ، ورواية الكتاب تتفق مع رواية ابن عصفور .

(٢) انظر ، الكتاب ١/ ١٦٣ .

ومن العرب من يجعل ذات مرة ، وذات يوم ، وذات صباح ،  
وذا مساء ، متصرفة ، وهي لغة خثعم ، قال (١) :

عزمت على إقامة ذي صباح

لأمر ما يسود من يسود

والرابع : ان يكون متصرفاً منصرفاً ، وهو ما بقي منها ،  
إلا ان التصرف يفتح فيما كان منها صفة في الاصل ، نحو  
قولك : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً إلا أن .  
نوصف نحو : سير عليه طويل من الدهر ، أو يكون صفة  
خاصة بالموصوف ، نحو : سير عليه ملي ، أو مستعملة استعمال  
الأسماء نحو : سير عليه قريب ، فإن تصرفه يحسن إذا ذاك .  
وظرف المكان ينقسم بالنظر إلى التصرف والآنصراف  
ثلاثة أقسام .

أحدها : ان يكون متصرفاً ، وهو كل ما أقيم من الصفات  
التي لا تنصرف مقام ظرف مكان محذوف ، أو كان جمعاً  
متناهيًا .

والثاني : عكسه ، وهو : مكانك ، إذا دخلها معنى عوَضك ،  
ودونك ، إذا أريد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات .  
وفوقك ، إذا أريد بها علو المرتبة في صفة من الصفات ، وسواك ،

---

(١) هو : انس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الكتاب ،  
ج ١ ص ١١٦ ، وانظر : الخصائص ٣٢/٣ .  
والقدير : الامر معتد أو مؤثر يسود من يسود من يسود ، الخصائص  
٣٢/٣ .

وسواك ، وسواك ، وعند ، ومع ، ووسط ساكنة السين ، إلا  
ان عند ، ومع ، قد يدخل عليهما من ، ولا تتصرف بأكثر من  
ذلك .

وأما الحال : فإن كانت مبينة اشترط فيها أن تكون  
نكرة ، أو في حكمها نحو قولهم : أرسلها العراك ، وطلبت  
جهدي ، وطاقتي ، كلمته فاه إلى في ، ورجع عوده على بدئه ،  
وجاء القوم قضهم بقضيتهم ، وجاء زيد وحده ، ومررت بالقوم  
ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ، أي معركة العراك ، ومجتهداً  
جهدي ، ومنطقاً طاقتي ، وجاعلاً فاه إلى في وعائداً عوده على  
بدئه ، ومنقضين قضتهم بقضيتهم ، ومنفرداً وحده ، ومنفرداً  
وحده ، ومنفرداً ثلاثتهم بالمرور ، فحذفت النكرات ، وأقيم  
ممولها مقامها .

وأما أدخلوا الأول فالأول ، وجاء القوم الجماء الغفير ،  
بالألف ، واللام فيهما زائدتان .  
والغفير ، وصف لازم ، كلزوم وصف من ، في قولك :  
مررت بمن<sup>(١)</sup> معجب لك .

ويشترط فيها أيضاً ، أن تكون مشتقة ، أو في حكمها ، وأعني  
بذلك ان تكون في معنى : ما أخذ من المصدر ، وإن لم تكن

---

(١) لان (من) هنا نكرة تامة ، مخصصة بالوصف . و (من) في  
كل مواضعها اسم مبهم ، ولا بد من ازالة ابهامها ، فهي في الموصولية يزال  
ابهامها بجعنة الصلة وفي الاستفهام يزال ابهامها بتضمنها معنى  
الاستفهام .

مأخوذة منه ، نحو قولك : علمته الحساب باباً باباً أي : مفصلاً .  
ويشترط فيها أن تكون منتقلة ، أي غير لازمة ، أو في حكمها ،  
نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها .

فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة ، فإنها تشبه بعد  
( خلق ) غير اللازم ، إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على  
خلاف ذلك .

ويشترط فيها أيضاً أن يكون قد تم الكلام دونها<sup>(١)</sup> ، أو في  
حكم ما تم الكلام دونه ، نحو قولك : ضربني زيداً قائماً ، وبابه ،  
ألا ترى أن ما هنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر ،  
ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقل : ضربني زيداً إذا وجد  
قائماً<sup>(٢)</sup> ، لم تكن لازمة .

كانت الحال آتية بعد الجملة من الفعل ومرفوعه ، وهي  
تامة في الأصل ، قبل إضافة الظرف إذا إليها ، وإنما عرض لها  
اللزوم في حال الإضافة .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون منصوبة على معنى<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وهذا هو الذي يعنونه بقولهم فضلة تمييزاً لها عن العمدة التي  
لا يتم الكلام بدونها .

(٢) بين قوسين ساقط من : د

(٣) هذا واحد من المذاهب في نصب الحال ، والذي عليه الأكثر  
أنها منصوبة بما بينت هيئة من فعل أو شبهه وينصب الكوفيون إلى أنها  
منصوبة بعد تمام الكلام .



والباب فيها ان تأخرت عن ذي الحال ، أن تكون من معرفة ،  
أو من نكرة مقارنة للمعرفة ، أو غير مقارنة لها ان كانت الحال  
يقبح ان تكون وصفاً لذي الحال ، نحو قولهم : مررت بـير قبل  
فقيراً بدرهم ، ومررت بماء قعدة رجل ، ووقع أمر فجأة .  
وقد يجيء من نكرة غير مقارنة للمعرفة ، وإن كانت معاً  
يحسن و صُفَّ ذي الحال به ، إلا أن ذلك قليل ، فإن تقدّمت  
على ذي الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال .  
وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما يشترط  
في المبينة إلا الانتقال ، ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب  
على الحال الظرف ، والمجرور التامان ، والجملة المحتملة للصدق  
والكذب ، فإن كانت الجملة اسمية فإنها تدخل عليها واو  
الحال ، ويلزم ان كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائد على  
ذي الحال ، ملفوظ به ، أو مقدّر .

ولا يلزم إن كانت مشتملة عليه ، بل المختار لحاقها ،  
وإن كانت فعلية ، وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ،  
أو معنى دون لفظ ، واشتملت على ضمير عائد عليه ، فالاختيار  
الواو .

وقد يجوز أن لا تأتي بها ، وإن لم تشتمل على ضمير عائد  
عليه ، فلا بد من الواو ، ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظاً  
ومعنى حالاً ، حتى تكون معه قد مظهره أو مضمرة ، أو  
يكون وصفاً لمحذوف ، فإن كان الفعل الماضي لفظاً فعل شرط ،

قد حذف جوابه في الأصل ، وقع حالا ، ولا يكون معه إذا  
ذلك قد ، لا ظاهرة ولا مضمرة ، ولا يكون وصفاً لموصوف  
محذوف .

ومن ذلك قول العرب : « لأضربنه ذهباً أو مكث » ،  
فذهب في موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنه ذاهباً أو  
ماكثاً ، أي : لأضربنه على كل حال ، والأصل فيه :  
لأضربنه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز أن تقول :  
لأضربنه يذهب أو يمكث .

وإن كان الفعل مضارعاً ، فإن دخل عليه حرف من  
الحروف المخصصة للاستقبال ، كالسين ، وسوف ، لم يجر أن  
يكون حالا ، وإن لم يدخل عليه حرف من الحروف التي لا يكون  
ما بعدها إلا مستقبلاً ، فإن كان منفياً وكانت الجملة مشتملة  
على ضمير عائد على ذي الحال جاز أن تأتي بالواو ، وأن لا  
تأتي بها .

وإن لم تكن مشتملة عليه ، فلا بد من الواو ، وإن كان  
مثبتاً لم يكن بدءاً من الضمير ، ولا يجوز دخول الواو إلا أن  
يشد فيحفظ .

ولا يقاس عليه نحو قولهم : « قممت وأصك عينه » ،  
أو في ضرورة ، نحو قوله (١) :

(١) هو عبدالله بن همام السلولي ، والبيت في : ابن عقيل ٣٧١/١ .  
واظافير : جمع اظفور ، والمراد به هنا السلاح .

فلما خشيت أظافيرهم

نجوت وأرهنهم مالكا

ولا يقضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة الى ذي حال واحدة ، أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أقبل التي للمفاضلة ، فانها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان ، وفي حالين من ذي حال واحدة ، نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً ، فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل نحو قولك : لقي عمرو زيدا منصعداً منحدراً ، إذا كان اللاقى منصعداً ، والملقى منحدراً ، وإن كان أحد الطرفين مشتملاً على الآخر ، جاز ذلك أيضاً في كل عامل ، نحو قولك : لقيت زيدا يوم الجمعة غدوةً ، فتَنصَّب يوم الجمعة وغدوةً بليت على أنهما ظرفان .

والمصادر وظروف الزمان يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان ، إلا أن يكون العامل اسماً موصولاً ، وفعللاً غير متصرف . أو يكون المصدر ضميراً متصلاً .

وإن جعل العامل صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور التي تقدم ذكرها في باب الفاعل ، لم يجز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على

شيء من تلك الأدوات (١) .

وأما تقديمها على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون  
الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه لا يجوز تقديمها  
إذ ذلك على العامل وحده .

وأما الحال ، فإن كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه ،  
( جاز تقديمها ) (٢) ، عليه ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها  
من قبيل الأسماء الموصولة ، أو فعلاً غير متصرف ، وإن جعل  
الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صلة لموصول ، أو صفة  
لموصوف أو دخل عليه أداة من أدوات الصدور لم يجز تقديمها  
على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شيء من تلك  
الأدوات ، وأما تقديمها على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون  
الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه أيضاً لا يجوز  
إذ ذلك تقديمها على العامل وحده ، وإن كان العامل فيها ليس  
بفعل ولا جار مجراه لم يجز تقديمها عليه ، تقول : زيد في الدار  
ضاحكاً ، ولا يجوز أن تقول : زيد ضاحكاً في الدار .

ولو كان المعمول ظرفاً لجاز تقديمه ، فكنت تقول : زيد

(١) لأن ذلك كله مما لا يعمل ما بعده في ما قبله ، لأن الصلة  
تابعة للموصول مكملة له فلا يجوز تقديمها عليه ، وكذلك الصفة تمنع  
أن تتقدم على الموصوف بداهة .

(٢) بين قوسين ساقط من : د



يوم الجمعة في الدار<sup>(١)</sup> ، بدليل قوله<sup>(٢)</sup> .

تركت بنا لو ما ولو شئت جادنا

بعميد الكرى تلج بكرمان ناصح

فاعمل في بعميد الكرى تلجاً ، بما فيه من معنى الفعل ،

وقدّمه عليه<sup>(٣)</sup> .

وكانه قال : بعميد الكرى يارداً ، أي : نغر بارد .

وأما توسط الحال بين ذي الحال والعامل فيه فجائز ، نحو

قولك جاء راكباً زيداً ، ولقيت مسرعاً زيداً . ما لم يمنع من

ذلك كون ذي الحال مخفوضاً ، أو ضميراً متصلاً .

---

(١) لأن العامل حينئذ ضعيف لا ينصرف فيه بالتقديم والتأخير أما  
الظرف قائمهم يتوسعون فيه . ومرد ذلك إلى أن معنى الظرفية من لوازم  
الحدث ، بخلاف الحال ونحوه فإنه ليس كذلك .

(٢) هو جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح بها : عبدالعزيز بن  
مروان . انظر : ديوان جرير ، ص ١٠٠ .

(٣) انظر ، معنى اللبيب ٥٣١/٢ .

## باب المنصوبات

التي يطلبها جميع الافعال على غير اللزوم

وهي : المفعول معه ، والمفعول من أجله .

فأما المفعول معه ، فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى  
مع ، المضمّن معنى 'المفعول به' ، وذلك نحو قولك : ما صنعت  
واباك ، ألا ترى أن الواو بمعنى ( مع ) الأب في المعنى 'مفعول  
به' ، كأنك قلت : ما صنعت بأبيك ، ولو لم ترد هذا المعنى  
لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله ،  
وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدم عليه بوساطة الواو ، وصح له  
العمل فيه مع توسطها بينهما ، لأنها حرف عطف في الأصل ،  
فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف .

والدليل على أنها عاطفة في الأصل ، أنها لا تقع إلا في  
الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو  
المجاز .

واختلف في قوله تعالى : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ  
وَشُرْكَاءَكُمْ » (١) ، فعمل قوم ، ( وشركاءكم ) على أن يكون  
مفعولاً معه ، وحمله قوم على أن يكون معطوفاً على مفعول :  
( أجمعوا ) ، وحمله آخرون على أن يكون منصوباً بفعل  
منضم ، والتقدير : ( وأجمعوا شركاءكم ) (٢) .

(١) سورة يونس ، الآية / ٧١ .

(٢) والتقدير : فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم .

والأول من هذه الوجود هو الأظهر ، ولكون الواو التي هي بمعنى : مع ، عاطفة في الأصل ، لم يجز تقديم المفعول معه ، على العامل ، وإن كان متصرفاً ، كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه . ولذلك أيضاً لم يجز توسيطه بين الفعل والفاعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ، لأن الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول .

ومسائل هذا الباب تنقسم أربعة أقسام :  
قسم "يساوي" فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه ، وأن يكون معطوفاً على ما تقدم ، وذلك : إذا كانت الجملة فعلية ، وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه ، نحو قولك : جاء البرد والطبالة .

وقسم "يكون" الاسم فيه مفعولاً معه ، ولا يجوز فيه أن يكون معطوفاً ، إلا في ضرورة ، وذلك : إذا كانت الجملة فعلية ، أو اسمية مضممة معنى الفعل ، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل ، وليس في الكلام طول يقوم مقام التأكيد ، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه ، نحو قولك : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وزيداً .

ولا يجوز رفع الأب ، وخفض زيد ، إلا في الضرورة ، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشأن .

وقسم ، يختار فيه أن يكون معطوفاً ، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسمية متضمنة معنى الفعل ، وتقدم الواو إسم لا يتعذر العطف عليه ، نحو قولك : ما أنت وزيداً ، وما شأن عبدالله وزيداً ، والأحسن رفع زيد في المسألة الأولى ، وجزه في الثانية .

وقسم ، يكون الاسم فيه معطوفاً ، ولا يجوز أن يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسمية غير متضمنة معنى فعل ، نحو قولك : أنت أعلم ومالك ، وكذلك أيضاً لا يجوز إلا العطف ، إذا لم يتقدم الواو إلا المفرد ، نحو قولهم : كل رجل وضيعته .

وأما قول الشاعر (١) :

أزمان قومي والجماعة كالذي

منع الدُّعامة أن تميل مميلًا

فإنما نصب الجماعة ، لأن قومي محمول على إضمار فعل ، كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة (٢) ، ألا ترى أن المعنى على ذلك .

وأما المفعول من أجله ، فهو : كل فضلة انتصبت

(١) هو : عبيد بن حصين الراعي ، من قصيدة مجمهرة . يخاطب بها : عبدالملك بن مروان الأموي . وهي في : جمهرة أشعار العرب ، ص/ ٩٣٠ ، والميت من شواهد سيبويه ج ١/ ١٥٤ . وفي الأصول الأخرى : أيام لزم الرحالة أن تميل مميلًا .

(٢) انظر . الكتاب ، وأوضح المسالك ١/ ١٩١ .



بالفعل ، أو ما جرى مجراه ، على تقدير لام العلة ، ويكون معرفة ونكرة .

ويشترط فيه أن يكون مصدراً ، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن<sup>(١)</sup> ، إلا أن يكون المراد به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة .

نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة

كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

فأدنى ، ليس بمصدر ، ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلة .  
نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

لدى السُّرِّ إلا لبسة المتفضل

فوصل نضت لنوم بلام العلة ، وإن كان مصدراً لما لم يكن مقارناً له في الزمان ، لأن النضو وقع ، والنوم فيما يستقبل .

(١) الفعل المعلن : هو المصدر المنتصب على أنه معول من أجله ، فعلاً لغير فاعل ، وذلك نحو قولك : قمت اجلالا لك .

(٢) هو امرؤ القيس ، من قصيدته المشهورة ، والتي طالعها : الأعم صباحا أيها الطفل البالي . وهل يعين من كان في العصر الخالي . انظر : ديوان امرؤ القيس ، ص/ ١٦٧ .

(٣) هو امرؤ القيس أيضاً ، وهو من معلقته المشهورة ، انظر ديوانه ، ص/ ١٤٨ .

## تطبيقات

يرجى تصويب هذه التطبيقات قبل قراءة الكتاب ، وسنحقق في آخر الجزء الثاني كل ما يلزم من التصويبات الضرورية .

الصفحة فالسطر	الصواب
٤/٥٠	زياد
٢/٦١	فيها
١٠/٦٦	ان تبدوا
١٤/٨٣	هجيري
١١/٩٢	الشين
٤/١٠١ من الهامش/٣	شعر الخوارج ص/٢١
١٠/١١٧	الشيعة
١٠/١٢٣	الضارب
٤/١٦٢	ناعله
١٨٣/هامش/٣	قيس بن ذريح
١/٢٢٨ هامش	ابو دؤاد
١٥/٢٤٧	الأربعة
٢/٢٦٣	نسبها
٢٠/٢٦٧	فأحسين

وفي الصفحة ١٩٨ سقط هامش السطر/٦

وهو : هو : الحسين بن الحمام المزي ، والشاهد من مفضلية مشهورة ،

انظرها في : التفضيلات ص : ٦٥ مع اختلاف في رواية الشاهد .

وفي الصفحة/١١٦/١ الهامش تحذف عبارة ( شعر الكميت ) .



نحو قوله :

وَأَمِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرَاكَ هِزَّةٌ

كما انتفض المصقور بلله القطر (١)

فالذكر مصدرٌ ووصل إليه الفعل بلام العلة ، لما كان فاعله

المتكلم ، وفاعل تعرو ( الهزة ) (٢) .

فأما قول الأعشى :

مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا

كَأَسْ رَنَوَاتٍ وَطِرْفٍ طِمْرُ

فليس الملك مفعولاً من أجله ، بل مفعولٌ به منصوبٌ

بمدت ، وأطنابها بدلٌ منه ، وَأَنْتَ حَمْلًا عَلَى معنى

الخلافة .

(١) البيت من قصيدة لابي صخر الهذلي : وهو من سوانر الشواهد ،

وفي : د ، فترة ، والمشهور رواية الاصل المثبتة وانظر رواية أخرى له في :

شرح اشعار الهذليين ٩٥٧/٢ .

(٢) في د : الفترة .



## باب المنصوبات

عن تمام ما يطلبها

وهي : التَّمْيِيزُ ، والمُسْتَنَى .

فَأَمَّا التَّمْيِيزُ ، فهو : كلُّ اسمٍ نكرة منصوب مفسَّر لما  
أنبهم من الذوات ، فَأَمَّا قولُ بعض العرب : العشرون الدرهم ،  
والخمسَةُ عشر الدرهم ، فالألف واللام الداخلة على الدرهم زائدة  
فيه ، وكذلك قولُ الشاعر (١) :

إلى رَدْحٍ مِنْ الشَّيْزَى مِلَاءٍ

لباب البرِّ يَلْبِكُ بالشَّهاد

لباب البرِّ منصوب بملاء بعد إسقاط حرف الجرِّ ، أي :  
ملاء بلباب البرِّ ، ويكون انتصابه إمّا عن تمام الاسم ، وإمّا عن  
تمام الكلام .

فالانتصب عن تمام الكلام هو كلُّ تمييز مفسَّر لمبهم ،  
يَنْطَوِي عليه الكلام ، نحو قولك : امْتَلَأِ الْإِنَاءَ ماءً وتَصَبَّ  
زيدٌ عِرْقاً ، ألا ترى أن ماءً مفسَّر للماءِ ، الإِنَاءُ ، الذي انطوى  
عليه قولك : امْتَلَأِ الْإِنَاءَ ، الذي انطوى عليه قولك : امْتَلَأِ الْإِنَاءَ ،  
وهو نوعان : منقولٌ ، وغير منقول .

والمَنقولُ : ما كان منه قبل النِّقْلِ مفرداً بقيَ على إفراده ،  
وما كان منه مجموعاً بقيَ على جمعيته ، وإن شئتَ أفردته ،

(١) هو : ابن الزُّبَيْرِ ، والبيت في اللسان (ش/ي/ز) والشَّيْزَى :  
شجرة ، يقال لها الآبنوس ، وقيل : تتخذ منها الجفان .

ولا يجوز دخول من عليه .

وغير المنقول : إن لم يكن اسم جنس ، كان على حسب  
المبهم الذي هو تفسير له من أفراد ، أو تثنية ، أو جمع ، ولا  
يجوز دخول من عليه .

وإن كان اسم جنس ، جاز دخول من عليه ، ولم  
يجز تثنيته ولا جمعه ، إلا في باب : نعم ، وبئس ، فإنه يكون  
على حسب المدوح ، أو المذموم من أفراد أو تثنية ، أو جمع ،  
فتقول : نعم رجلاً زيداً ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم  
رجالاً الزيدون ، ولا يجوز دخول من عليه ، إلا في ضرورة  
شعر ، أو شذوذ من الكلام .

والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلا بعد عدد ، نحو :  
عشرين درهماً ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقادير ثلاثة أنواع :  
مكيلات ، وموزونات ، وممسوحات ، نحو : كراً برآ ،  
أو : رطل سمناً ، وذراعاً توباً ، وما في السماء موضع راحة  
سحاباً ، وعليه شعر كلين ذنباً .

وقد يجيء في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثله رجلاً ،  
فنصبوا رجلاً ، لحجز الإضافة بينه وبين مثل .

وإن لم يكن مما تقدم من المقادير ، ومن ذلك قول  
الأعشى (١) :

(١) الشاهد في ديوانه ص/ ٧٥ ط/ بيروت ، وفيه رواية أخرى ، و :  
الاشموني ٦٣/٣ .

بِأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَا رَهْ  
يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

نصب على التمييز بدليل دخول من على ، مثله في قول  
الآخر :

يَا سَيِّدُ مَا أَنْتِ مِنْ (١) سَيِّدٍ  
مَوْطَأُ الْأَكْنَفِ رَحْبُ الذَّرَاعِ

ومن ، إنما تدخل على التمييز ، لا على الحال .  
وتعام الاسم إما بتون ، نحو : عشرين ، أو بتنوين ، نحو :  
رطل ، أو بمضاف نحو : شعر كلبين . نحو مثله (٢) ، أو بتقدير  
تنوين وذلك في المنيئات ، نحو : أحد عشر . ونحو : دخول من  
على جميع ما تفسر به المقادير والأعداد إلا أن ما يأتي منه  
تفسيراً لعدد فإنه لا يجوز دخول (من) عليه حتى يردّ إلى أصله  
فيجمع ويعرّف بالألف واللام ، ولا يجوز تقديم التمييز ، وأما  
توسيطه فجائز ، ومن ذلك قول زُفَر بن الحارث :

نُطَاعِنُ عَنْهُمْ الْأَقْرَانَ حَتَّى  
جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرَجُ الْمُجِيلِ

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي نحو : أحد ،

(١) يريد أن قوله ما أنت ( من سيد ) نظير قول الآخر ما أنت جاره .  
أي ما أنت من جاره .  
(٢) كقولك عندي مثله خيلاً .

وغريب ، ولا بالأسماء المتوغلّة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلّة في  
الابهام (١) .

[ وأما (٢) الاستثناء ، [ فهو (٣) إخراج الثاني مما دخل فيه  
الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك .  
وهي : إحدى عشرة أداة ، إلا وهي حرف ،  
وحاشا ، وحشا ، وخلا ، وعدا ، وهي حروف إذا جرت ما بعدها ،  
وأفعال إذا نصبت ، إلا أن النصب بحاشا قليل ، ومنه قولهم ،  
حاشا الشيطان وابن الأصبع (٤) ، ، والخفص ، بخلا ، وعدا  
قليل .

وليس ولا يكون وهما فعلان ، فإن دخلت ما على خلا ،  
وعدا ، لم يكونا إلا فعلين إن كانت ما مصدرية ، فإن كانت  
زائدة جاز الخفض بهما ، فيكونان إذ ذاك حرفين ، وهو قليل  
جدا . وغير ، وسوى ، بضم السين وكسرهما ، وسواء بفتحها  
والمد ، وهي أسماء .

والمخرج ، لا يكون إلا التصف فما دونه ، فأما قوله  
تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من  
الفاوين » (٥) ، ومعلوم ، أن الفاوين أكثر من غيرهم ، فإنه يتخرج

(١) لأنه إما موغل في التنكير وإما موغل في الابهام فلا يصلح للتفسير  
لعدم دلالة على الجنس .

(٢-٣) بين معقوفين ساقط من الأصل ، والتكملة من : د .

(٤) المشهور قوله : اللهم اغفر لي ولئن يسمع حاشا الشيطان وإنا

الأصبع . انظر : ابن عقيل ١/٥٢٦ .

(٥) سورة الحجر الآية ٤٤ .



على أنه يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الإضافة تشریفاً لهم ،  
ويكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يكون المخرج إلا مختصاً لو قلت :  
قام القوم إلا رجالاً ، لم يجز . ولا يكون أيضاً المخرج منه إلا  
مختصاً لو قلت : قام رجال إلا زيدا لم يجز .

والاسم الواقع بعد إلا لا يخلو من أن يكون قبله عامل  
مفرغ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان ، فاما أن يكون  
العامل المفرغ رافعاً ، أو ناصباً ، أو خافضاً ، فإن كان رافعاً عمل  
فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد . وإن كان ناصباً أو  
خافضاً ، فاما أن يكون معموله محذوفاً أو لا يكون ، فإن لم  
يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا على حسب  
ذلك العامل ، وذلك نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا ، وما مرت  
إلا بزيدا ، وإن كان معموله محذوفاً ، كان الاسم الذي بعد  
إلا منصوباً على الاستثناء ، ومن ذلك قوله :

نجاً سالمٍ والنفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومثزرا

أي : ولم ينج شيء إلا جفن سيف .

وإن لم يكن قبل إلا عامل مفرغ لما بعدها ، فاما أن يكون  
الكلام الذي قبلها موجباً أو منفيّاً ، فإن كان موجباً جاز في الاسم  
الواقع بعد إلا وجهان ، أفصحهما نصبه على الاستثناء .  
والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله ،

فتقول : قام القوم إلا زيدا زيدا ، برفع زيد ونصبه .  
 وإن كان منقياً لفظاً أو معنى ، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوباً بلا النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلاً على الموضع ودونهما النصب على أن يكون إلا مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ .  
 والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع ، نحو قولك : لا رجل في الدار إلا زيدا ، برفع زيد ، ونصبه ، وإن كان مجروراً بالباء الزائدة ، أو من الزائدة ، جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه .

أفصحها النصب على الاستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإن كان منصوباً نصبته ، وإن كان مرفوعاً رفعته ، ودونهما التعت على اللفظ فيخفض .

أو على الموضع فيرفع أو ينصب على حسب الموضع ، وذلك قولك : ليس زيد بشيء إلا شيء ، لا يعبأ به بنصب شيء ، وخفضه ، وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، برفع شيء ، ونصبه وخفضه ، أن قدرت (ما) تسمية .

وكذلك أيضاً إن قدرتها حجازية لاستواء اللغتين مع إلا ، فتحو : ما جاءني من أحد إلا زيدا ، برفع زيد ونصبه ، وخفضه .

وما ضربت من أحد إلا زيدا ، بنصب زيد ، وخفضه .  
 وإن لم يكن الاسم الذي قبلها معمولاً لشيء مما ذكر جاز في

الاسم الواقع بعدها ، ثلاثة أو وجه ، أفصحها : أن يكون بدلاً ،  
فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذي قبله ، ثم يليه أن  
يكون منصوباً على الاستثناء ، ودونهما أن يجعله مع إلا نعتاً لما  
قبله ، فيكون إعرابه أيضاً على حسب إعرابه ، نحو قولك : ما  
القوم إلا زيداً ، بنصب زيدر ، ورفع ، وما ضربت أحداً  
إلا زيداً ، بنصب زيدر لا غير .

وما مررت بأحد إلا زيداً ، بنصب زيد ، وخفضه .

ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام ، ويجوز تقديمه على  
المستثنى منه ، أو على صفته ، فإن قدمت على المستثنى منه لم  
يجز فيه إلا النصب . على كل حال . نحو قولك : ما قام إلا  
زيداً القوم ، وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله ، ويجعل  
ما بعده بدلاً منه ، وذلك قليل ، نحو قوله (١) :

رأت اخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يبق إلا واحد منهم شفر

رؤي برفع واحد ، وإن قدمت على صفة المستثنى منه  
جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف يقوى  
ويحسن .

وإذا تكررت المستثنيات ، فإن كان بعضها معطوفاً على  
بعض ، كانت على حسب المستثنى الأول ، ويكون كلها  
مستثنيات من شيء واحد ، نحو قولهم : قام القوم إلا زيداً

(١) البهت في اللسان (ش/ف/ر) .

والإِلاَ عمراً وإِلاَ خالداً . . وإنْ لم يعطف بعضها على بعض ، فإنْ  
ناتبت هي المستثنى الأول في المعنى ، كانت أيضاً على حِسه  
في الإِعراب ، لأنَّها بدلٌ منه ، ومن ذلك قوله (١) :

ما لك من شيخك إلاَّ عمله

إِلاَ رسيمة وإِلاَ رَمْلَه

فالرسم والرمل ، هما العمل ، وإنْ لم تكن الأول في المعنى .  
فأمَّا أن يكن استثناءً بعضها من بعض أو لا يمكن ، فإنْ لم يمكن ،  
فإنْ كان العامل مفرغاً ، جعلت واحداً منها على حِسه ،  
ونصبت ما عداه . نحو قولك : . ما قام إلاَّ زيدٌ ، إلاَّ عمراً . .  
وإنْ لم يكن مفرغاً كانت مستثناة مما استثنى منه الأول ، ولا  
يخلو من أنْ يتأخر عن المستثنى منه ، فيكون الواحد منها في  
الإِعراب على حِسه لو انفرد ، وتنصب ما عداه . فتقول :  
. ما قام القوم إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً . .

أو يتقدم عليه فلا يجوز إلاَّ النصب ، نحو قولك :  
. ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً أحدٌ ، وإنْ أمكن استثناء بعضها من  
بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى  
من الذي قبله ، إلى أنْ تنتهي إلى الأول ، ويكون إعراب الأول  
منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوبٌ لا غير . نحو

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٤/١ . وأوضح  
المسالك ٦٧/٢ والاشموني ٤٥٩/٢ ، وابن عقيل ٥١٢/١ .



قولك : « عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً » (١) .  
فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسة ،  
والخمس من العشرة .

وطريق معرفة قدر المستثنى في هذه المسائل ان تخرج  
الآخر من الذي قبله ، وما بقي منه أخرجه مما قبله ، ولا تزال  
تفعل ذلك وإلى أن تنتهي إلى الأول .

فالمستثنى إذن في المسألة المتقدمة أربعة ، وذلك : انك أخرجت  
الواحد من الاثنين ، فبقي واحد ، فأخرجت حكم الاسم الواقع  
بعد إلا ، إن كان من جنس ما قبله .

فإن كان منقطعاً ، فاما ان يتوجه عليه العامل المتقدم من  
جهة المعنى ، أو لا يتوجه .

فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب ، نحو قولك :  
ما زاد شيء إلا ما نقص ، فزاد لا يتوجه على ما نقص ، لأن  
ما نقص لا يوصف بأنه زاد ، بل المعنى لكن نقص .

وإن توجه عليه من جهة المعنى فلفظة أهل الحجاز النصب ،  
وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل في جميع ما تقدم ذكره .  
وذلك نحو قولك : « ما جاءني أحد إلا حمار ، ألا ترى أن  
الحمار وإن لم يكن من جنس ما قبله .

فإن معنى العامل متوجه عليه ، لأن المعنى : بل جاءني  
حمار » .

(١) انظر : اوضح المسالك ٦٩/٢ .

وامّا الاسم الواقع بعد غير ، فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً  
بإضافة غير إليه .

ويكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا في  
جميع ما تقدم ذكره . فتقول : ما قام القوم غير زيد ، برفع  
غير ، ونصبه .

إلا أنك إذا اتبعت الاسم الواقع بعد غير ، كان لك في  
التابع وجهان ، الخفض على لفظه ، وإن يكون على حسب  
إعراب غير ، ومن ذلك قوله :

لم ينو غير طريد غير منفلت

وموثق في جبال القدر مسلوب

برفع موثق وخفضه .

ولا يجوز ذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل  
على اللفظ خاصة .

وامّا الاسم الواقع بعد سوى ، وسوى ، وسواء ، فلا  
يكون إلا مخفوضاً بها ، وهي أبداً منصوبة على الظرفية (١) .

وامّا الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى ،  
نحو قوله :

حشى رهط النبي فإن منهم

بحوراً لا تكدرها الدلاء

(١) انظر : أوضح المسالك ٧٠/٢ .

فإن كان مخفوضاً ، كان خفضه بها ، ويكون حرفاً متعلقةً بما قبلها .

وإن كان منصوباً ، فيكون نصبه بها ، وتكون أفعلاً ، وفاعلها مضمرون فيها ، والضمير عائداً على البعض المفهوم من معنى الكلام .

وإن لم يذكر . كأنك قلت : خلا هو زيداً ، أي : خلا بعضهم زيداً .

ألا ترى أنك إذا أخبرت عن قوم معهودين من جملتهم زيد ، فقلت : قام القوم . حصل في نفس المخاطب أن بعض القائمين زيد . فيكون الضمير عائداً على ذلك البعض المفهوم ، ومن عوده على الضمير المفهوم ، قوله تعالى : فأثرن به نقماً<sup>(١)</sup> . ولم يذكر المكان .

وتكون الجملة في موضع نصب على الحال [ وإن دخلت ما على شيء منها ، كانت مصدرية ، والمصدر في موضع الحال . (٢) ] على حد قولهم : أتيتهم ركضاً .

وإن جعلتها زائدة ، كان حكمها على حسبه ، قبل لحاق ما .

وأما الاسم الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينصب على أنه خبر لهما . ويكون اسمها ضميراً عائداً على البعض المفهوم من معنى الكلام كما تقدم ، والجملة في موضع

(١) سورة العاديات ، الآية/٤ .

(٢) بين معقوفين ، زيادة من : د .

الحال . كأنك قلت : قامَ القومُ ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً .

وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على 'حَسَبِ الاسم المتقدم ، فتقول : ، ما أتتني امرأة ليست فلانة' ، ، ولا تكون فلانة' ، فتكون الجملة على 'هذه اللفظة صفة للاسم المتقدم .



## باب النداء

حروف النداء : (يا) ، و (أيا) ، و (هيا) ، و (وا) ، و (أي) ،

والهمزة ، ممدوتين ومقصورتين .

فـ (وا) ، منها للمندوب وما جرى مجراه خاصة .

و (يا) : تستعمل في جميع ضروب المناديات من : مندوب ،

ومتعجب منه ، ومستغاث به ، وغير ذلك ، قريباً كان أو بعيداً ،

وسائرهما لا يستعمل إلا في النداء الخالص .

فأما الهمزة ، منها فللقريب خاصة ، وسائرهما للبعيد مسافة

أو حكماً كالتائب ، وقد تكون للقريب .

والإسم المنادى غير المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجب

منه ، أما أن يكون مفرداً أو مضافاً ، فإن كان مضافاً ، كان

منصوباً بإِضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره .

وإن كان مفرداً ، فأما أن يكون مطولاً أو غير مطول ،

فإن كان مطولاً ، وأعني به : ما كان عاملاً في غيره ، لم يجر

فيه أيضاً إلا النصب ، نحو قولك : يا ضارباً زيداً .

وإن كان غير مطول ، فأما أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن

كان معرفة بني على الضم ، ويكون في موضع نصب بإِضمار

فعل أيضاً .

وإن كان نكرة ، فأما أن تكون مقبلاً عليها ، أو غير

مقبّل عليها ، فإن كان مقبلاً عليها ، فهي أيضاً مبنية على

الضم ، كالمعلم ، وإن كانت غير مقبّل عليها ، كانت منصوبة

بِضَمَّارِ فِعْلٍ .

والأسماءُ كُلُّهَا يَجُوزُ نَدَاؤُهَا إِلَّا الْمُضَمَّرَاتِ ، والأسماءُ  
المُرْفُوعَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، والأسماءُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ ، والأسماءُ اللَّازِمَةُ  
لِلصَّدَدِ .

وقد يَنَادِي الْمُضَمَّرُ الْمُخَاطَبَ فِي نَادِرِ كَلَامٍ ، أَوْ ضَرُورَةٍ  
شَعْرٍ ، وَتَكُونُ صِيغَتُهُ صِيغَةُ الْمُتَصَوِّبِ ، نَحْوُ مَا حَكَى مِنْ قَوْلِ  
بَعْضِهِمْ :

يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ كَفَيْتُكَ (١) .

وقد تَكُونُ كَصِيغَةِ (٢) الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

يَا أَبِجَرَ ابْنَ أَبِجَرَ يَا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جَعْتَا

فَإِنْ أَرَدْتَ نَدَاءَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، تَوَصَّلْتَ إِلَى ذَلِكَ  
بِأَيٍّ ، أَوْ إِسْمِ إِشَارَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا هَذَا  
الرَّجُلَ . ، أَوْ بِهِمَا مَعًا ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

أَلَا أَيُّهَا النَّابِغُ السَّيِّدُ انْتَنِي

عَلَى نَائِبِهَا مُسْتَبْسِلٍ مِنْ وَرَائِهَا

(١) انظر : أوضح المسالك ٧٢/٢ .

(٢) في د : ( تكون صيغته صيغة المرفوع ) .

(٣) هو سالم بن دارة ، يقوله في : ( مر بن واقع ) ، ونسبه الأزهري  
تبعاً للعيني إلى الأخوص ، وصدره في : أوضح المسالك :

يَا مَرْيَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا .

انظر : أوضح المسالك ج ٢ ص ٧٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ .

ولا ينادى منها بغير وُصلةٍ ، إلا اسم الله تعالى ، لكثرة  
الاستعمال مع معاقبتهما الهزّة من ( الاله ) ، أو في ضرورة ، نحو  
قوله (١) :

فيا الغلامان اللذان فرأ  
إيتاكما أن تكباني سرّاً  
ويجوز حذف حرف النداء ، وإبقاء المنادى ، نحو قوله  
تعالى : « يوسف أعرض عن هذا » (٢) .  
إلا أن يكون المنادى اسم إشارة ، أو نكرة ، مقبلاً عليها ،  
أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة ، نحو  
قوله (٣) :

جاري لا تستنكري عذيري  
أو في شاذّ من الكلام ، نحو قولهم : « افتد مخنوق » ،  
و « أطرق كرا » ، و « ثوبي حجر » . . .  
ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً ، ولذلك لحن المتنبي  
في قوله (٤) :

هذي برزت لنا فهجبت رسيما  
ثم انصرفت وما شفيت نسيما

(١) عدنان شطوان من ألوز المشطور ، وقائلهما مجهول ، ومما في  
شرح الفصل ٩/٢ وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ ، والانصاف  
٣٣٦/١ .

(٢) الآية ٢٩ سورة يوسف .

(٣) هو العجاج بن رؤبة ، واتسده ابن هشام في أوضح المسالك  
١٠٢/٢ .

(٤) انظر ديوانه ج ٢ ص ٣٥٩ وفيه : انشيت .

وإذا أتبعته المنادى ، فلا يخلو من أن يكون معرباً أو  
مبنياً .

فإن كان معرباً ، فإن أتبعته يبدل ، كان حكم التابع  
كحكمه ، لو باشره حرف النداء ، ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم  
فيه لام تعريف ، لأنك إن أثبتتها ، فقلت : يا عبد الله الرجل ،  
لم يجر . كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء ، وإن حذفتم لم يجر  
لأن النكرة لا تستعمل إلا مع حرف النداء ملفوظاً به ، وإن  
أتبعته عطف نسق ، فإن كان مفرداً لم يكن إلا معرفة ، لأن  
النكرة لا تستعمل إلا مقرونة بحرف النداء .

ويكون مبنياً على الضم ، إلا أن يكون فيه ألف ولام ،  
فيكون منصوباً ، وإن كان مضافاً فهو منصوب أبداً .

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فهو منصوب لا غير ،  
نحو : يا عبد الله العاقل نفسه .

وإن كان مبنياً ، فإن أتبعته يبدل ، أو عطف نسق ، فحكمه  
حكم المعرب في ذلك ، إلا أن يكون في المعطوف الألف  
واللام ، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ ، لأن حركة البناء في  
هذا الباب تشبه حركة الإعراب .

والنصب على الموضع ، نحو قولك : ( يا زيد الرجل )  
يرفع الرجل ونصبه .

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فإن كان التابع مفرداً .  
فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع ما عدا أيتا ، فإنه



لا يجوز في نعتها إلا الرفع على اللفظ خاصة ، ولا ينعت إلا بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة .

وإن كان مضافاً فإن كانت الإضافة محضة ، فالتنصب لا غير ، نحو قولك : يا زيد أخا عمر ونفسه .

إلا أن ابناً انفردت في هذا الباب ، إذا وقعت بين اسمين علميين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين اسمين متفقين في اللفظ . وإن لم يكونا علميين ولا جاريين مجراهما ، وكان الأول منهما غير مضاف بجوار اتباع حركة آخر المنادى بأخر التون من ابن ، فنقول : يا زيد بن عمر ، وبضم الدال من زيد وفتحها ، ويا شريف بن الشريف ، بفتح الفاء من شريف وضمها ، أنشد الفرأء :

يا غنم بن غنم مجبوسة

فيها ثغا، ونعيق وحبوق

وإن كانت الإضافة غير محضة ، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ والتنصب على الموضع ، ومن ذلك قوله (١) :

يا صاح يا ذا الضامر العنس

والرحل والأقتاب والعنس

روى بنصب الضامر ورفع .

فإن اتبعت تابع المنادى ، فعلى اللفظ خاصة ، فنقول :

(١) هو : خالد بن المهاجر ، وهو في : الخزائن ٣٢٩/١ ، والخصائص

٣٠٢/٣ ، وفيه : ذي الاقتاد .

• يا زيد العاقل ذود<sup>(١)</sup> الجمّة ، ، بالرفع إن جعلته نعتاً للعاقل ،  
والنصب ان جعلته نعتاً للمنادى •

وإذا كررت المنادى ، جاز في الأول الضم والفتح ، فإن  
ضمته كان ما بعده منصوباً ، أمّا على البدل ، أو على عطف  
البيان ، أو على نداء مستأنف ، وإن نصبت نحو قولك : ( يا زيد  
زيد عمرو ) •

وكان زيد الأول مضافاً إلى عمرو ، وأقحمت زيدا الثاني بين  
المضاف والمضاف إليه ، فيكون نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

إلا علالة أو بدا هة قارح نهّد الجزاره

فعلالة مضاف إلى : قارح ، وأقحم بينهما المعطوف ، وإذا  
نويت المنادى المبني على الضم في ضرورة جاز فيه وجهان :  
أجودهما أن يبقى على ضمة ، والآخر أن يرد إلى أصله من  
النصب •

وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم ، كان فيه خمس لغات ،  
أفصحها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحو قولك :  
يا غلام ، ، والثانية : أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ، نحو :  
يا غلاما ، •

والثالثة ، ان تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنه

(١) في د : ذي •

(٢) هو : الاعشى ، والشاهد في : ديوانه صفحة ٧٨ ، والكتاب ٧٦/١ ،  
والخصائص ٤٠٧/٢ ، وفيها : إلا بداهة أو علاله •

لم يحذف منه شيء ، ومن ذلك ، قراءة من قرأ : « قال رب احكم بالحق » (١) .

المعنى : يا رب ، ولذلك جاز حذف حرف النداء .  
والرابعة : إثبات الياء ساكنة ، نحو قولك : « يا غلامي » .  
والخامسة : إثباتها متحركة بالفتح .  
فأما قوله (٢) :

فلست بأرجع ما فسات مني  
بلهف ولا بليت ولا لو اني  
فالمعنى : ( يا لهفا ) ، فحذف الألف ، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وأما المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو قولك :  
« يا غلام غلامي » ، فإنه لما كان الثاني ليس بمنادى في الحقيقة ،  
لم يجوز فيه إلا ما يجوز في غير النداء ، إلا ابن أم ، وابن عم ،  
وابنة أم ، وابنة عم ، فإنه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة في  
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنهم جعلوا المضاف والمضاف  
إليه ، كالشيء الواحد ، إلا أن الوجه الذي يجعل فيه الاسم بعد  
حذف الياء بمنزلة اسم ، لم يحذف منه شيء يبنى الآخر فيه على  
الفتح ، فنقول : « يا ابن أم » ، « يا ابن عم » ، تشبيها بعلبك .  
وقد اقتصت العرب بعض الأسماء بالنداء ، وهو : أبت

(١) الآية/ ١١٢ سورة الانبياء .

(٢) قائمه مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٨٨/٣ .

وأَمَّت ، واللَّهَم ، وفَلَّ ، وهو كناية عن العلم ، وهنَّاه ، وهنَّاه ، بضم الهاء وكسرهما ، وهما كنايةان عن نكرة ، فهنَّاه ، للمذكَّر ، وتقول : في تثنيتِه ( يا هَنانِيَه ) ، وفي جمعه ( يا هَنوناه ) ، و ( هَنناه ) للمؤنث ، وتقول : في تثنيتِه ( يا هَنَتانِيَه ) ، وفي جمعه : ( يا هَنانَوَه ) ، وكلُّ صفة معدولة على وزن ( مَفْعَلان ) نحو : مكرمان ، وملائمان ، عُدْلا عن : كريم ولئيم ، أو على وزن ( فَعْل ) ، نحو : فاسق وخبيث ، ولكم ، وغدر .

عُدلت عن : فاسق ، وخبيث ، وألکم ، وغادر ، أو على وزن ( فَعَال ) ، نحو : خُبَّاث ، ولكاع ، وغَدار ، وفُساق .

عُدلت عن : فاسقة ، ولكماء ، وغادرة ، وخبيثة ، ولا يستعمل شيء من ذلك في غير النداء ، إلا في ضرورة نحو قوله (١) :

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلٍ

أو ما كان منها على وزن : ( مَفْعَلان ) في نادر الكلام ، حكى السجستاني : « هذا زيد مكرمان » ، تابعا للمعرفة ممنوع الصرف ، ولا يجوز إظهار حرف النداء مع اللهم ، لأن الميم المشددة صارت عوضاً منه ، فأما قوله (٢) :

(١) هو : أبو النجم العجلي . من أرجوزته المعروفة بـ ( أم الرجز ) ، والشاهد ، في : أوضح المسالك ٩٢/٣ .  
(٢) مجهول القائل ، والشاهد من الرجز . وهو في : الانصاف ٣٤٢/١ ، والنسيان (ال/ل/هـ) ، وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ . وفي المغان الأخرى : صليت أو سبحت .



وما عليك أن تقسولي كلما  
سبحت أو هللت : يا اللهم ما

فضرورة لا يلتفت إليها .

فإن ناديت الاسم على جهة الاستغاثة به ، أو التعجب ، لم  
يناد (١) إلا يا ، كما تقدم ، وتدخل لام الجبر عليه مفتوحة ومن  
ذلك قوله (٢) :

لخطاب ليلى يا لبرئن منكم  
أدل وأمضى من سليلك المقائب

فنادى ( برئن ) على جهة التعجب من دلالتها ، وإن ذكرت  
المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ، فرقاً بينهما ، ومن  
ذلك قوله (٣) :

كنفني الوشاة فأزعجونني  
فيا للناس للواشي المطاع

ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكس  
ذلك ، وإذا عطف على المستغاث به مستغاثاً به آخر ، كسرت اللام  
في الثاني منهما لزال اللبس ، ومن ذلك قوله (٤) :

(١) أعلمها جاء السكت وهي التي تلحق آخر الفعل الناقص مجزوماً  
كقوله تعالى ( فبهذا هم مقتله ) .  
(٢) قائله مجهول ، والمضاه في : شرح المفصل ١٣١/١ .  
(٣) هو قيس بن ذريح ، والشاهد في الكتاب ، ج ١ ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .  
وشرح المفصل ١٣١/١ .  
(٤) قائله مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٩٦/٣ .

ييكِكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبُ

يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِنَعِجِبِ

وقد يعامل المستغاث به والمتعجب منه معاملة المندوب ،  
وسَيِّئِينَ ، ولا يجوز حذف حرف النداء منهما ، وإن ناديت  
الاسم على جهة التذبة ، وأعني بذلك نداء الهالك ، لم يناده من  
حرف النداء إلا ياء ، و وا ، كما تقدم . ولا يكون إلا علماً وما  
جرى مجراه من نَبَزْ أو كُنْيَة ، أو موصولاً ليس فيه الألف  
واللام ، نحو قولهم : « وامن حفر بئر زمزماه » أو مضافاً إلى  
المعرفة .

وتلحق علامة التذبة آخر الاسم المندوب ، نحو قولك :  
« يا زيداه » .

أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب ، نحو « يا غلام زيداه » .  
أو آخر صلته ، نحو قولك : « وامن حفر بئر زمزماه » .  
وقد حكى لحاقها في آخر صفة ، في قولهم :  
« يا جُمُجُمَتِي الشَّامِيَّتَانِ » ، وهو قليل .

ولا تثبت الهاء إلا في الوقف ، فإن وصلت حذفتها ، فتقول :  
« يا زيدا لا تبعد » ، وقد يعوض من الألف بنونين في الشعر  
نحو قوله :

واققعساً وأين مني فقعس

ولا تثبت وصل إلا في ضرورة ، نحو قوله :

ألا يا عمرو عمراه وعمرؤ ابن الزبيراه

وعامة الندبة في الأصل إنما هي : الألف ، فإذا ألحقتها  
الآخر فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان  
متحركاً بالفتح ، ألحقت الألف ولم يغير ، نحو قولك : ( يا غلام  
أحمداه ) ، ( ويا غلامياه ) .

وإن كان متحركاً بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف وفتحت  
ما قبلها نحو قولك : ( يا زيداه ) ، ( ويا عبداللّٰهه ) ، إلا أن  
يخاف لبس فيقلب الألف حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ،  
فتقول : ( يا غلامكاه ) في ندبة غلامك ، ( ويا غلامكيه )  
في ندبة غلامك ، لئلا يلتبس .

وإن كان ساكناً ، فإن كان الساكن تنويناً حذفته وألحقت  
الألف وأتبعته حركة ما قبلها ، فتقول : ( يا غلام زيداه ) ، وإن  
كان ألفاً ألحقت ألف الندبة وحذفت التي قبلها لالتقاء الساكنين ،  
فتقول : ( وا موساه ) ، وإن كان واواً ، فإن كانت متحركة في  
الأصل فتحتها وألحقت الألف فتقول : ( وامن يعز واه ) .  
وإن لم تكن كذلك حذفته ثم ألحقت الألف وجعلتها تابعة  
للحركة التي قبلها ، إن خفت لبساً ، فتقول : ( وا غلامهوه ) ،  
ولا تقول : واغلامهاه ، لئلا يلتبس بندبة غلامها .

وإن كان ياء ، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها  
وألحقت الألف ، فتقول : في ندبة غلام القاضي ، : يا غلام القاضي .  
وإن لم يكن لها أصل في الحركة حذفته وألحقت  
الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها إن خفت التباساً ، فتقول :

في ندبة بناته ، يا بناتهيه ، ثلاثا يلتبس بندية بناتها .  
ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً ، ولا يتكلم  
بالندبة من العرب ، إلا النساء ، وأما الرجال فإنهم يعاملون  
معاملة غير المندوب .  
ولا يرخم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه ،  
ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات .

#### والترخيم :

حذف أواخر الأسماء في النداء ، فعلى هذا الاسم المنادى  
لا يخلو من أن يكون قد بني بسبب النداء ، أو لا يكون كذلك .  
فإن لم يبن لم يجر ترخيمه ، وإن بني ، فإما أن يكون  
نكرة مقبلاً عليها ، أو غير ذلك ، فإن كان نكرة مقبلاً عليها جاز  
ترخيمه ، إن كانت فيه تاء التأنيث ، بحذفها نحو : ( ثبة ) ،  
تقول : ( يا ثب أقبلي ) .

وما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا صاحباً ،  
فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال ، فقالوا : يا صاح ، وأما قولهم :  
( أطرق كراً ) ، في ترخيم كروان ، وليس فيه تاء فشاذاً .

وإن كان غير ذلك فإنه إن كان مركباً من خمسة ، يحذف  
الاسم الثاني منه ، وإن كان غير مركب لم يرخم ما كان منه  
على حرفين ، أو ثلاثة ، وليس أحدها تاء التأنيث ، وإن كان  
أحدها تاء التأنيث رخمته بحذفها ، نحو : ( هبة ) اسم رجل .



وما كان منه على أزيد من ثلاثة أحرف جاز ترخيمه ، فإن كان في آخره تاء التانيث حذفها لا غير ، نحو : فاطمة ، وإن كان فيه زيادتان ، زيدتا معا ، كألقي التانيث ، والألف والنون ، وعلامتي النسبة والجمع ، وباء ي النسب ، حذفتهما لا غير .  
 وإن كان قبل الآخر ، حرف مدّ ولين ، نحو : ( منصور ) حذفته مع الآخر ما لم يؤد ذلك الى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ، فلا يحذف إلا الآخر خاصة ، نحو : ( نمود ) ، وإن لم يكن قبله حرف مدّ ولين ، حذفت الآخر خاصة .

والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى ردّ المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخراً بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون ، وعلى لغة من لم ينو ردّه ، فيحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء ، فيبنى على الضم ، إلا ما في آخره تاء التانيث من الصفات ، فإنه لا يرخم على لغة من لم ينو الردّ ، لئلا يلتبس المؤنث بالذكر ، فتقول في ترخيم قائمة ، يا قائم ، بالفتح ، وإذا رخمتم ما في آخره تاء التانيث على لغة من نوى الردّ ، جاز لك أن تقحم فيه تاء التانيث وتحركها بالفتح ، فتقول : يا فاطمة .

والترخيم فيما آخره تاء التانيث أحسن من تركه ، وترك الترخيم فيما عدا ذلك أحسن من الترخيم ، إلا : حارثاً ، ومالكاً ، وعامراً ، فإن ترخيمها أحسن ، لكثرة استعمالها .

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ثم زال بالتخيم  
 سببه زال ذلك الحكم ، فتقول في تخيم قاضين ، إسم رجل ،  
 يا قاضٍ فترد الياء لما زال موجب حذفها ، وهو الواو .  
 والمرخم على لغة من لم ينو الرد يحكم له بحكم اسم ،  
 كأنك لم تحذف منه شيء في البناء على الضم كما تقدم .  
 وفي اعلاله على ما يقتضيه التصريف ، فتقول في طفاوة ،  
 يا طفاء ، لأنه بمنزلة كساء ، وفي ( عرقوه ) ، ( يا عرقي ) ،  
 كما فعلت بأدُل ، جمع ( دلو ) ، وفي ( قَطَوَات ) ، يا قَطَا ،  
 كمصى ، ولا يرخم إسم في غير نداء إلا في ضرورة ، فإنه يرخم  
 على اللغتين .

فمن الترخيم على لغة من نوى ، قوله (١) :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرَوْيْتِهِ

أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ فسد علموا

ومن الترخيم على لغة من لم ينو ، قوله :

وهذا ردائي عنده يستعيرُ

ليسلبي نفسي أَمالَ بن حَنْظَل

(١) هو : أوس بن حبناء ، والشاهد في : الكتاب ١/٣٤٣ ، والانصاف  
 ١/٣٥٤ .

وموضع الشاهد ابن حارث وأصله ابن حارثة .

## باب لا

اعلم ، ان لا اماً ان تدخل على نكرة أو معرفة ، فان دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها .  
واما قولهم : ( لا تَوَلِّكَ اَنْ تَفْعَلَ )<sup>(١)</sup> ، فشاذاً ومحمول على معناد .

لأن المعنى ' لا ينبغي لك ان تفعل ' وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
بكتُ جزعاً واسترجعت ثم أذنتُ  
ركايبها أن لا إلينا رُجوعُها  
ضرورة .

واما قولهم : ( قضيةٌ ولا أبا الحسن ) ، و ( اماً البصرة فلا بصرة لك ) ، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
أرى الحاجات عند أبي خبيب  
نكدن ولا أمةً بالبلاد  
فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر :  
تبكي على زيد ، ولا زيد مثله  
بري من الحمى سليم الجوانح

(١) التسهيل ص/ ٦٨ .

(٢) مجهول ، والشاهد في : الكتاب ٣٥٥/١ ، والخزانة ٨٩/٢ .

الاشموني ٤٠/٢ .

(٣) هو : عبدالله بن الزبير الاسدي ، والشاهد في الكتاب ، ج ١

ص/ ٣٥٥ ، والاشموني ١٠/٢ ، والاعاني ١٧١/١٠ (بولاقي) وقد نسبته ابو

الفرج مع ابیات اخرى الى : عبدالله بن فضالة . وانظر : شرح المفصل

١٠٢/٢ .

يُتَخَرَّجُ عَلَى 'تَكْثِيرِ زَيْدٍ' .

وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى 'نَكْرَةٍ' ، فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مُضَافًا ، أَوْ مَطُولًا  
عَمِلَتْ عَمَلُ لَيْسَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَعَمِلَ (إِنْ) فِتْنَصِيهِ ، لِأَنَّهَا  
نَقِيضَتِهَا .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، أَوْ  
جَمْعَ سَلَامَةٍ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، بَنِيَ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَحُذِفَ التَّنْوِينُ ،  
فَتَقُولُ : ( لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ ) ، ( وَلَا غُلَامَانِ لَزِيدٍ ) ، ( وَلَا هُنْدَاتِ  
لَكَ ) .

وَإِنْ كَانَ مَثْنًى أَوْ جَمْعًا عَلَى 'حَدِ النَّشِيَةِ بَنِيَ مَعَهَا ، وَكَانَتْ  
صِيغَتُهُ كَصِيغَةِ الْمَنْصُوبِ ، فَتَقُولُ : ( لَا زَيْدَيْنِ لَكَ ) ( وَلَا  
زَيْدَيْنِ لَكَ ) .

وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ لَا وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ ، فَإِنْ فَصَلْتَ  
بَيْنَهُمَا بَطَلَ عَمَلُهَا وَلَزِمَ تَكَرُّرُهَا ، فَتَقُولُ : ( لَا فِي الدَّارِ  
رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ) .

وَالْخَبَرُ إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، جَازَ اثْبَاتُهُ وَحُذْفُهُ ، وَإِنْ  
كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَبَنِيَ تَمِيمٌ يَلْزِمُونَ الْحَذْفَ ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَجِيزُونَ  
الْوَجْهَيْنِ ، فَيَقُولُونَ : ( لَا رَجُلًا أَفْضَلُ مِنْكَ ) ، وَقَدْ يَحْذَفُونَ  
(أَفْضَلُ) إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

وَلَيْسَتْ لَا عَامِلَةً فِي الْخَبَرِ ، بَلْ هِيَ مَعَ اسْمِهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ  
وَاحِدٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ لِلْمَجْمُوعِ .

هَذَا حُكْمُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَامِلٌ ، فَإِنْ



كَانَ لَهُ عَامِلٌ مُضَرٌّ لَمْ تَوْثُرْ فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( لَا أَهْلًا وَلَا مَرْحَبًا ) .

وَإِذَا اتَّبَعْتَ الْأِسْمَ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرَبًا ، فَإِنْ اتَّبَعْتَهُ بِغَيْرِ بَدَلٍ ، أَوْ عَطَفَ نَسَقٌ ، جَازَ لَكَ وَجْهَانِ : النَّصْبُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( لَا مِثْلَكَ عَالَمًا ) ، بِنَصْبِ عَالَمٍ وَرَفْعِهِ ، وَإِنْ اتَّبَعْتَهُ بِبَدَلٍ ، فَإِنْ كَانَ الْمَبْدَلُ مَقْرُونًا بِأَلَا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي بَابِ الْإِسْتِنَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْرُونًا بِهَا ، فَإِنْ أَبْدَلْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ فَالنَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( لَا مِثْلَكَ صَاحِبِ دَابَّةٍ ) ، ( وَلَا مِثْلَكَ رَجُلًا عِنْدَنَا ) ، وَإِنْ أَبْدَلْتَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، رَفَعْتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَبْدَلُ مَعْرِفَةً ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْوُ : لَا مِثْلَكَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، وَإِنْ اتَّبَعْتَهُ بِعَطْفٍ نَسَقٌ ، فَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَعْطُوفِ (لَا) جَازَ النَّصْبُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْفِعْلِ ، إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ نَكْرَةً ، فَتَقُولُ : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ، بِنَصْبِ امْرَأَةٍ وَرَفْعِهَا .

وَقَدْ حَكِيَ الْأَخْفَشُ ، الْبِنَاءَ [ عَلَى الْفَتْحِ ] (١) ، عَلَى نِيَّةٍ لَا (٢) . وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( لَا غُلَامٌ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو ) ، وَإِنْ قَدَرْتَهَا تَكَرُّارًا لِلأَوَّلِ ، فَالْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، لَوْ لَمْ تَتَكَرَّرْ ، وَإِنْ قَدَرْتَهَا مُسْتَأْنَفَةً جَازَ فِي الْأِسْمِ بَعْدَهَا مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ ، لَوْ اتَّفَرَدَتْ

(١) زيادة من : د .

(٢) كقوله : ( لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ) بِالْفَتْحِ . انظر : المغني ٢/٦٣٧ .

من إجرائها مجرى 'إن تارة' ، وليس أخرى ، وإن كان  
الاسم الواقع بعدها مبنياً كان حكمه في الاتباع كحكم المرب  
في جميع ما ذكر ، إلا أنه يجوز في لغة ، إن كان مفرداً ، أو لم  
يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد ، فينيان ، فتقول : لا  
رجلٌ ضريفٌ في الدار ، وقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة اذا  
قدّرت إضافته غير محضة ، ولا بدّ إذ ذاك من الفصل بين المضاف  
والمضاف إليه ، بالتلام اصلاً لللفظ نحو قولهم : ( لا أبالك ) ،  
وقد يؤتى بها في الضرورة نحو قوله (١) .

أبالموت الذي لا بدّ أني

ملاقٍ - لا أبالك - تخوِّفني

وإذا دخلت ألف الاستفهام على (لا) فإن بقيت على معناها  
من النفي كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر  
ومن ذلك قولهم : ( أفلا قِصاص بالغير ) ، وإن دخلها معنى  
التحضيض ، كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمر ، ولم تعمل  
شيئاً . وإن دخلها معنى التمني كان حكم الاسم الذي بعدها  
كحكمه قبل دخول الهمزة عليها ، إلا أنها لا يكون لها خبر ولا  
تتبع الاسم الذي بعدها ، إلا على لفظة خاصة .

(١) هو : أبو حنيفة النميري ، والشاهد في : شعور الذهب ص/ ٣٢٨ .

## باب حروف الخفض

وهي : الباء ، والكاف ، ولام الجر ، وواو القسم وباءؤه ،  
 وواو ربّ وفأؤها ، والميم المكسورة والمضمومة في القسم ، نحو :  
 م الله ، وم الله ، وهمزة الاستفهام ، وهاء التثنية ، وقطع ألف  
 الوصل ، ومن في القسم ، ومن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وحاشا  
 وحشى ، وحتى (١) ، وخلا ، وعدا ، ورب ، منذ ، ومنذ ،  
 ولولا ، ولعل مكسورة اللام ، ومفتوحاتها ، ومن ذلك قوله (٢) :

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم  
 يروى بكسر اللام وفتحها .

وتنقسم بالنظر إلى ما تجرّه ثلاثة أقسام .

قسم لا يجزّ إلا المضر ، وهو : لولا ، ومن ذلك قوله (٣) :  
 وكم موطن لولاي طحّت كما هوى  
 بأجرامه من قلة النيق منهوى

وقسم ، لا يجزّ إلا الظاهر ، وهو : هاء التثنية ، وهمزة  
 الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ومن ، والميم المكسورة والمضمومة

(١) ساقط من الأصل ، وهو من : د .

(٢) مجبول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ١١٨/٢ ، وجاء به

شاهدا على ( لعل ) في لغة عقيل .

وهو أيضا في ابن عقيل ٦/٢ .

(٣) هو : يزيد بن الحكم ابن أبي العاص الثقفي ، والشاهد في :

الخصائص ٢٥٩/٢ الكتاب ٢٨٨/١ ، شرح المفصل ١٥٩/٧ و ٢٣/١٠ ،

الخرائفة ، ٤٣٠/٢ ، الانصاف ٦٩١/٢ ، وصدره في المظان الاخرى :

وانت امرؤ .

في القسم ، وواو رب ، وفاؤها ، ومذ ، ومنذ ، وكاف التشبيه .

فأما قوله (١) :

فلا أدري بعلاً ولا حلاًثلاً  
كه ولا كهناً إلا حاطلاً

وقول الآخر (٢) :

فلا والله لا يلقي أناس  
فتى حثاك يابن أبي يزيد

فضرورة .

وقسم ، يجر الظاهر والمضمر ، وهو : ما عدا ذلك من حروف الخفض .

والحروف التي تجر الظاهر وحده ، أو مع المضمر منها ، ما تجر بعض الظواهر دون بعض ، وهو : لام القسم والميم المكسورة والمضمومة ، وهاء التنبيه ، وهززة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، لا تجر إلا اسم الله تعالى ، في القسم .

وتاء القسم : لا تجر إلا اسم الله تعالى ، أو : الرب ، قالوا : ( تَرَبُّ الكعبة ) (٣) .

(١) هو : روبة بن العجاج ، من أروضة له يصف فيها حمار الوحش ، وصدره في المظان الأخرى : فلا نرى .

والشاهد في : أوضح المسالك ١٢٥/٢ . وابن عقيل ١٤/٢ .

(٢) لا يعرف من هو ، والشاهد في : ابن عقيل ١٠/٢ وفيه : زياد .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١٢٧/٢ .



ومن في القسم ، لا تجزئ إلا : الرب ، ورب ، وفاؤها ،  
وواوها لا تجزئ من الظواهر إلا النكرات .

ومنذ ، ومنذ لا تجزئ إلا أسماء الزمان ، ومنها ما يجزئ  
كل ظاهر ، وهو : ما عدا ذلك .

وتنقسم أيضاً بالنظر إلى استعمالها حرفاً وغيره ، أربعة أقسام .  
قسم ، يستعمل حرفاً واسماً ، وهو : منذ ، ومنذ ، وعن ، فمذ ،  
ومنذ ، يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا  
انجز ما بعدهما .

وعن تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض ، نحو قوله :

فقلت للركب لعلنا أن نعلم بهم

من عن بين الخبيات نظرة قبل

وإذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدّي فعل المضمر المتصل

إلى ضميره المتصل ، نحو [ قوله ] (١) :

دع عنك نهياً صيحاً في حجراته

[ ولكن حديثاً ما حديث الرّواحل ]

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلك .

وقسم ، يستعمل حرفاً وفعللاً ، وهو : حاشا ، وحشى ، وخلا ،

وعدا ، فتكون أفعالاً إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفاً إذا  
خفضته .

(١) هو : امرؤ القيس ، والشاعر في ديوانه ص/ ١٧٤ وعجزه سقط

في الأصل ، وهو في : د . ويروي : ولكن حديث ، بالرفع .

وقسم ، يستعمل حرفاً واسماً وفِعْلاً ، وهو : على ، تكون اسماً  
إذا دخل عليها حرف خفض .

نحو قوله (١) .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهَا بعدما تَمَّ ظَمُؤُهَا  
تَصِلُ ، وعن قَيْضٍ بِزَيْزَاءٍ مَجْهَلٍ

وإذا أدَّى أيضاً جعلها حرفاً ال تعدي فعل المضمر المتصل  
إلى مضمره المتصل ، نحو قوله (٢) :

هُوَ نَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا  
وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل ، وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .  
وقسم لا يستعمل إلا حرفاً ، وهو : ما عدا ذلك .  
فأما قوله :

وَزَعَتْ بِالْكَالِهِرَاوَةِ أَعْوَجِي إِذَا وَنْتَ الرِّيَّاحُ جَرَى وَثَابَا  
فضرورة .

ولا بدّ لحروف الجرّ مما يتعلق به ، إلا : لولا ، ولعل ،  
وحروف الجرّ الزوائد ، نحو قولهم : ( بحسبك زيد ) .  
ولا يجوز إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلا في ضرورة ،

---

(١) هو : مزاحم العقيلي ، والشاهد في : ابن عقيل ٢/٢٥ ، وشرح  
المفصل ٣٨/٨ .  
(٢) هو : الأعور الشنّي ، والشاهد في : المغني ، الصفحات : ١٤٦ ،  
٤٨٧ ، ٥٣٢ ، والكتاب ١/٣١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٤ ، وتوجيه  
أعراب أبيات ملفزة ، ص ١٣٨ .

نحو قوله (١) :

لَا هِ ابْنَ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

أو في نادر كلام ، نحو ما حكى من قول بعضهم : ( خير

عافاك الله ) .

أي : على 'خير' (٢) .

ولا تفصل بين حرف الجرّ والمجرور ، إلا في نادر كلام ،

نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم : ( أَخَذَتْهُ بِأَرِيْ أَلْفِ

درهم ) (٣) .

أو في ضرورة شعر ، نحو قوله (٤) :

مُخْلَفَةٌ لَا يَسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التُّزُولُ سَيْلٌ

وأما (من) فإنها تكون زائدة لاستغراق الجنس ، نحو

قولك : ( ما جاءني من رجل ) أو لتأكيد استغراقه ،

نحو قولك : ( ما جاءني من أحد ) .

(١) هو : الحارث بن محرز ، والمعروف بذي الأصبع العدواني ،  
والشاهد من قصيدة طويلة له ، تجدها في المفضليات ، وأما القائي ،  
والشاعدي : الانصاف ٣٩٤/١ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، والخزانة ٢٢٢/٢ .

(٢) روي عن رؤية بن العجاج ، أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟  
يقول : خير عافاك الله ، انظر : الانصاف ٣٩٤/١ .

(٣) في الأصل : ألف لم ، والتصويب عن : د .

(٤) مجهول ، والشاهد في : الاشموني ٣٥٩/٣ ( عجزه فقط ) .  
والخصائص ٣٩٥/٢ ، و ١٠٧/٣ ، وفيه :

لو كنت في خلفاء أو رأس شاعر

ولا تزداد إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون الاسم الذي  
تدخل عليه نكرة ، والآخر : أن يكون الكلام غير موجب ، وأعني  
بذلك : النفي والنهي ، والاستفهام .

وتكون لابتداء الغاية في غير الزمان ، فتقول : ( سرت من  
البصرة إلى الكوفة ) ، ( وضربت من الصغير إلى الكبير ) .  
فأما قوله :

من الصُّبْحِ حتى تغرب الشمس لا ترى  
من القسوم إلا خارجاً مسووماً

فيتخرج هو وأمثاله على حذف مضاف ، كأنه قال : من  
طلوع الصبح ، . وللغاية ، وهي الداخلة على محل ابتداء الفعل  
وانتهائه ، نحو قولك : ( أخذت الدراهم من الكيس ) . وللتبويض ،  
نحو قولك : ( قبضت من الدراهم ) .

وأما حتى ، فتكون لانتهاء الغاية ، فإن لم يكن ما بعدها  
جزءاً مما قبلها فالفعل غير متوجه عليه ، نحو قولك : ( سرت حتى  
الليل ) ، فالسير غير واقع في الليل ، وإن كان جزءاً منه ، واقتربت  
بالكلام قرينة دالة على أنه داخل في المعنى مع ما قبله ، أو خارج  
عنه كان بحسب تلك القرينة ، نحو قولك : ( صمت الأيام حتى  
يوم الفطر ) وإن لم يقترب به قرينة ، كان ما بعدها داخلاً في  
المعنى مع ما قبلها ، نحو قولك : ( صمت الأيام حتى يوم  
الخميس ) .



وامّا (إلى) فإنّها أيضاً ، لانتهاه الغاية ، وما بعدها غير داخل  
فيما قبلها ، إلاّ ان تقررّن بالكلام قرينة تدلّ على خلاف ذلك ،  
نحو قولك : اشتريت الشقة إلى طرفها .

وامّا ربّ ، فلتقليل الشيء ، في نفسه ، نحو قوله (١) :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ

وذي وكَدٍ لم يلدْهُ أبسوان

يعني بالمولود : عيسى ، وبذي الكَد آدم ، صلوات الله  
عليهما ، أو تحليل نظيره ، وذلك في المباهاة ، والافتخار ، نحو  
قوله (٢) :

فياربّ يوم قد لهوت و ليلة

بأنيسة كأنّها خطّ تمثال

كأنّه ، قال : الأيام التي لهوت فيها واللبالي يقلّ وجود  
مثلها لغيري ، وهي جواب كلام ملفوظ به ، أو مقدّر ، وكذلك  
تقع واو ربّ وفاؤها أول الكلام ، لأنّهما عطفنا الجواب على  
السؤال ، وأثبتنا مناب ربّ .

ولا بدّ للمخفوض بها ، أو بما ناب منابها من الصّفة .

وقد تحذف للدلالة ، نحو قوله :

فياربّ يوم قد لهوت و ليلة ، البيت .

يريد : و ليلة قد لهوت ، فحذف .

(١) هو رجل من أزد السراة ، والشاهد في : أوضح المسالك

١٤٥/٢ . وشرح المفصل ١٠/١٣٦ .

(٢) هو : امرؤ القيس ، انظر ديوانه ص/١٥٩ وفيه : وربّ .

وقد تدخل ربّ على المضاف إلى ضمير النكرة ، نحو قولك :  
( رب رجل وأخيه ) .

وعلى ضمير النكرة فلا يُثنى ولا يُجمع استثناءً بثنية التّمييز وجمعه عن ذلك ، نحو قولهم : ( ربّه رجلين وربّه رجالاً ) .

ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المضي ، وتلزم الصدّر ، وفيها لغات :

ربّ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، وتكون مفتوحة أو مضمومة ، أو ساكنة .

وربّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، فيقال : ربّ ، ومن التخفيف وتسكين الباء قوله (١) .

أزهير إن يشب القذال فأنه

ربّ هيّضل مرّس لفتت بهيّضل

وقد تلحق تاء التانيث المشدّدة والمخفّفة ، فيقال : ربّت ، وربّت ، وقد تلحقها أيضاً (ما) فيقال : ربّما ، وربّما ، وربّما ، فتكون على حكمها من خفض النكرة بها .

وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، ومعنى دون لفظ ، فأما قوله تعالى : ربّما يودّ الذين كفروا (٢) فلصدق

(١) هو : أبو كبير الهذلي ، والشاهد في : الخزائن ١٦٥/٤ .  
والانصاف ٢٨٥/١ ، وشرح الفصل ٣١/٨ .

وفي المظان الأخرى : رب هيّضل لجب

(٢) من الآية ٢/ سورة الحجر .

خشية الوعد ، وقرب الدار الدنيا من الآخرة ، جعل المستقبل كأنه وقع .

وأما ( على ) فبمعنى ' فوق حقيقة ' أو مجازاً ، نحو قوله :  
( عليه دين ) ، لأن الدين قد قهره ، والقهر علو .  
وكذلك يقال : ( هو تحت قهره ) .

وأما ( في ) فللوعاء حقيقة أو مجازاً ، نحو قولك :  
( هو في حال حسنة ) .

وأما ( عن ) فللمزاولة ، يقال : أطعمه عن جوع ، أي : أزال الجوع عنه .

وأما ( الكاف ) فالتشبيه .

وأما ( اللام ) فالتملك ، وللاستحقاق ، نحو قولك : ( الباب للدار ) ، والسبب نحو قولك : ( جئت لابتغاء الخير ) ، وبمعنى القسم .

إذا كان في الكلام معنى تعجب ، نحو قولك : ( لله لا يبقى أحد ) .

وأما حاشا ، وخلا ، وعدا ، فلاستثناء ، كما لا .

وأما ( لولا ) ، فحرف امتناع لوجود .

وأما لعل ، فلترجي ، والتوقع ، كالمفتوحة اللام .

وأما منذ ، ومنذ ، فإن كان ما بعدهما حالاً انجز ،

ويكون معناها معنى في ، وأعني بالحال : اليوم ، واليلة ، والآن ،

وما أشرت إليه .

وإن كان ما بعدهما ماضياً جاز فيه الرفع والخفض ، إلا  
أنخفض بعد منذ قليل .

فإن كان الماضي معدوداً كانا للغاية ، نحو قولك : ( ما رأيته  
منذ يومان ) ، أي : أمد انقطاع الرؤية يومان .  
وإن كان غير معدود ، كانا لابتداء الغاية ، نحو قولك :  
( ما رأيته منذ يوم الخميس ) . أي : أول انقطاع الرؤية يوم  
الخميس .

وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدئين ، ولا يتقدمهما من الأفعال  
إلا المنفي أو الموجب الذي يقتضي الدوام .  
ولا يدخلان إلا على الزمان لفظاً ، أو تقديرأ ، فإن دخلا  
على جملة ، كان الكلام على تقدير اسم زمان محذوف ، نحو  
قولك : ( ما رأيته منذ قام زيد ) ، أي : منذ زمان قيام زيد .

وإن دخلا على أن مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع  
موضع الزمان ، نحو قولك : ( ما رأيته منذ أن الله خلقه ) ،  
أي : منذ خلق الله إياه ، ويكون خلق الله بمنزلة خفوق النجم .  
والاسم الواقع بعدهما فيه ، إن كان عدداً ، مذهب للعرب .

فمنهم من لا يعتد إلا بالكامل فلا يقول : ما رأيته  
منذ خمسة أيام ، إلا وقد انقطعت الرؤية في جميعها من أولها إلى  
آخرها ، ومنهم من يعتد بالأول والآخر ، وإن لم يكونا كاملين ،  
ومنهم من يعتد بالتأخير للأول ، ولا يعتد بالآخر .



ولا يجوز الاعتداد بالأول والآخر أن أدى ذلك إلى التجوز  
في جميع الواقع بعدهما ، لا تقول : ( سرت منذ يومين ) ، وانت  
إنما سرت بعضهما .

وأما الباء فتكون زائدة في خبر ما ، وليس ، وفاعل كفى ،  
وفي مفعولها نحو قوله (١) :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا

حب النبي محمد إنا

أي : كفانا .

وزائدة مصلحة ، في نحو : ( أحسن بريد ) ، ولا تزداد  
فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (٢) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

أي : ما لاقت ، أو نادر كلام ، لا يُقاس عليه ، نحو قوله  
تعالى : ، بقادر على أن يخلق مثلهم ، (٣) أي : قادر .

وتكون اللصاق حقيقة أو مجازاً ، نحو قولك : ( مررت

---

(١) هو : كعب بن مالك الأنصاري . وقيل غيره . انظر : ديوان كعب  
بن مالك ص / ٢٨٩ . الكتاب ١ / ٢٦٩ . التاج ٩ / ٣٥٢ . اللسان ١٧ / ٣٠٧ .  
تفسير الطبري ١ / ٤٠٤ .

(٢) هو : قيس بن زهير بن جذيمة العبسي . وقد تقدم في  
الصفحة ٥٠ .

(٣) من الآية / ٨١ سورة ( يس ) . وفي سورة الاحقاف . الآية / ٣٣ .  
وقيلها ( أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلفهن  
بقادر على أن يحيي الموتى ) . والباء واقعة في سياق النفي فهي من قبيل  
ما يقع في خبر ( ما ) و ( ليس ) . وقوله أنه نادر لا يقاس عليه تصسف وخلف  
من القول .

يزيد ) ، بجعل المرور متصلاً بزيد ، إلا كان متصلاً بمكان يعرف  
من مكانه .

وللاستعانة ، نحو قولك : ( كتبت بالقلم ) .

وللسبب ، نحو قولك : ( عَنَّفْتُه بذنبه ) .

وللحال ، نحو قولك : ( جاء زيدٌ ثيابَه ) أي : ملبساً بها ،

وبمعنى ( في ) نحو قولك : ( زيد بالبصرة ) ، أي : فيها .

وللتنقل ، نحو قولك : ( قمت بزيد ) ، أي : أقمته .

فمعناها ومعنى الهمزة واحد ، إلا أنها لا تنقل الفعل عن

الفاعل ، فتصيرُه مفعولاً ، إلا في الأفعال غير المتعدية .

وللقسم ، وكذلك تاء القسم وواوه ، وهاء التثنية ، وهمزة

الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى ' باء القسم ' ،

إلا أن التاء قد يدخلها معنى ' التعجب ' ، وتلزم ذلك في اللام .

والقسم ، هو : كلُّ جملةٍ يُوكَّدُ بها جملة أخرى ،

كلتاها خبرية (١) .

فأمّا قولك : ( تالله هل قام زيد ) ، فليس بقسم ، لأنه

ليس بخبر ، ألا ترى ' أن المعنى ' : أسألك بالله هل قام زيد .

ولا يسوغ أن يكون التقدير : أقسم بالله .

ولابد للقسم من مقسم به ، ومقسم عليه ، وحروف قسم ،

وحروف تربط المقسم به بالمقسم عليه .

(١) انظر : المغني ١/ ٣٣ ، وقد نقل رأي ابن عصفور في هذا الموضع .

فالمقسم به عند العرب : كلُّ اسمٍ معظَّم .  
 والمقسم عليه : كلُّ جملةٍ حلفَ عليها ، فعلت أو لم تفعل .  
 وأما حروف القسم ، فالباءُ وأخواتها ، وقد تقدَّم ذكرها .  
 وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه ، إنَّ كانت  
 الجملة الواقعة جواباً للو ، وما دخلت عليه ، نحو قوله (١) :  
 أما والله إنَّ لو كنتَ حرّاً  
 وما بالحرِّ أنتَ ولا العتيق

وإنَّ كانت غير ذلك ، فإنَّ واللام في الإيجاب ، وما ولا في  
 النفي ، فعلى هذا الجملة المقسم عليها إنَّ كانت إسمية ، وكانت  
 موحية أدخلت على المبتدأ إنَّ وفي جرِّها اللام ، فقلتُ .  
 ( والله إنَّ زيدا لقائم ) ، وإنَّ شئتُ أثبتَ بأنَّ وحدها .  
 وإنَّ شئتُ باللام وحدها ، فقلتُ : ( والله لزيد قائم ) .  
 وإنَّ كانت منفية أدخلت عليها ما .  
 وإنَّ كانت الجملة فعلية ، فإنَّ كان الفعل ماضياً دخلت عليه  
 في الإيجاب التلام وحدها ، نحو قوله :  
 حلفتُ لها بالله حلفه فاجر  
 لناموا فما إنَّ من حديث ولا مأل

أو مع قد إنَّ أردت تقريب الفعل من الحال ، وقد تحذف

(١) مجهول القائل ، والشاهد في : الانصاف ٢٠٠/١ . والمغني  
 ٣٣/١ والخزانة ١٣٣/٢ .

اللام إذا طال الكلام ، نحو قوله [ تعالى ] : ، والشمس  
وضعاها ، (١) .

ثم قال بعد ذلك : ، قد أفلح من زكاها ، (٢) .

وأما في النفي ، فتدخل عليه ما ، فتقول : ( والله ما قام زيد ) .

وإن كان الفعل مستقبلاً أدخلت عليه في الإيجاب اللام  
وحدها ، إن فصل بينها وبين الفعل ، نحو قوله تعالى : لا إله إلا الله  
تحشرون ، (٣) .

وإن لم يفصل بينهما أدخلت عليه اللام ، وإحدى النونين .  
ولا يجوز الاثنان بإحدهما دون الأخرى إلا في ضرورة .

نحو قوله (٤) :

تألي ابن أوس حلفة ليردني

إلى نسوة كأنهن مفائيد

وإن كان منفياً أدخلت عليه (لا) ، ويجوز حذفها ، قال الله  
تعالى : . تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ ، (٥) ، أي لا تفتؤ .

وإن كان الفعل حالاً فانك تدخل عليه في النفي (٦) ، (ما) ،

(١) الآية/١ سورة الشمس .

(٢) الآية/٩ سورة الشمس .

(٣) من الآية/١٥٨ سورة آل عمران .

(٤) هو : زيد الفوارس . الحصين بن ضرار الضبي . والشاهد في :

قطر الندى ص/٢٢٤ وشرح المزدوقي ٥٥٧/٢ .

(٥) من الآية/٨٥ سورة يوسف . وفي : د . والله تفتؤ ، .

(٦) في الأصل : حالا فانك في النفي . والتصويب من د .



ولا يجوز حذفها .

وان كان موجياً فلا بد من وقوعه خبراً لمبتدأ ، فتكون الجملة  
إذ ذاك اسمية ، نحو قولك : ( والله ان زيدا ليفوم الآن ) .  
وحروف القسم متعلقة بأفعال مضمرة ، وقد يجوز إظهار  
الفعل مع الباء خاصة ، وإذا حذفت حرف القسم ولم تعوض منه  
هاء التثنية ، ولا همزة الاستفهام ، ولا قطع ألف التوصل ، لم يجر  
الخفض إلا في اسم الله تعالى .

حكى من كلامهم : ( الله لأفعل ) .

بل لا بد أن ذاك من النصب بإضمار فعل ، أو الرفع على  
أنه خبر ابتداء مضمرة ، فتقول : ( يمين الله لأفعل ) .  
بنصب يمين ، على تقدير ألزم نفسي يمين الله ، وهو المختار ،  
ورفعه على تقدير : قسمي يمين الله ، وقد شذت العرب في اسمين ،  
فالترموا فيهما الرفع ، وهما :  
( أيمين الله ) ، وألفه ألف وصل ، تثبت ابتداءً وتسقط  
درجاً .

و ( لعمر الله ) .

وأما : ( جئ ) ، و ( عوَض ) ، فمبنيان ، فيجوز الحكم  
عليهما بالرفع والنصب .

ويجوز حذف القسم ، وإبقاء الجواب ، إذا كان في الكلام  
ما يدل عليه ، نحو قولك : ( لتقومن ) .

وحذف الجواب وإبقاء القسم ، إذا جاء أثناء كلام يدل على

الجواب أو عَقِيه .

وإذا اجتمع الْقَسَمُ وَالشَّرْطُ ، بني الجواب على المتقدم  
منهما ، وحذف جواب الآخر ، لدلالة المتقدم عليه .

ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم القسم ، إلا ماضياً ، لأن  
جواب الشرط لا يحذف ، إلا إذا كان فعله ماضياً ، نحو قولك :  
( والله إن قام زيد ليقومن عمرو ) .  
فأما قوله :

حلفت لها إن تدلج الليل لا يزل

أمامي بيت من يسوتك سائر

فبني الجواب فيه على الشرط . لأن حلفت لم تضمّن معنى  
القسم ، بل هي : خبر محض .

ويجوز أن تضمّن أفعال القلوب كلها معنى القسم ،  
فتلقى إذ ذاك بما يتلقى به القسم ، فتقول : ( علمت  
ليقولن زيد ) .

كما تقول : ( والله ليقومن زيد ) .

## باب الإضافة

وهي تنقسم :

قسم محضة ، وهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ويخصص إن كان نكرة .

وغير محضة ، وهي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً .

وكل إضافة إلا إضافة إسم الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والصفة المشبهة بإسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمله ، أو أفعل التي للمفاضلة .

وغيرك ، ومثلك ، وشبهك ، وخدك ، وتربك ، وهدك ، وحسبك ، وشرعتك ، وكفيتك بكسر الكاف وفتحها ، وضمها . وكفاؤك ، ونأهيك من رجل ، وعبر الهواجر ، وقيد الأوابد ، وواحد أمه ، وعبد بطنه .

وقد تجعل إضافة جميع ما ذكر محضة إلا الصفة المشبهة ، فإنها لا تتعرف بالاضافة أبداً .

والمحضة إما بمعنى : من ، وهي إضافة الشيء إلى جنسه ، نحو : ( ثوب خز ) .

وإما بمعنى التلام ، وهي ما عدا ذلك ، نحو قولك : ( مال زيد ) .

ولا يجوز الجمع بين الألف والتلام والاضافة ، إلا في اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال والصفة المشبهة . فأما ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : ( الثلاثة الأتواب ) .

فضعيف جداً ، أو الألف واللام فيه زائدة .

والأسماء منها ما يلزم الإضافة ، وهو مثل وأخوانها ،  
وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقبل ، وبعد ، وقدام ، وخلف ،  
ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذوة ، وعند ، ولدن ،  
ولدى ، وسوى ، بضم السين وكسر ها ، وسواء ، ووسط ، ومع ،  
ودون ، وبيد ، وقيد ، وقدي ، وقاب ، وقيس ، وأي ،  
وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو ، ومؤنثه .

ومثناهما ، ومجموعهما ، وأولي ، وأولات ، وقد ، وقط ،  
وحسب .

جميع ذلك لا يكون إلا مضافاً لفظاً ، أو محكوماً له ، بحكم  
المضاف .

ومنها ما لا يلزم الإضافة ، وهو : ما عدا ذلك ، فإن كانت  
بمعنى اللام ، جاز أن تأتي باللام وتنون الأول ، فتقول :  
( غلام لزيد ) .

وإن كانت بمعنى من ، جاز أن تدخل من على  
المخفوض ، وتنون الأول ، فتقول : ( ثوب من خز ) .

وإن شئت نوئت الأول ونصبت ما بعده على التمييز ، أو  
أتبعت إياه ، فتقول : ( ثوب خز ، وخز ) .

والأسماء المضافة ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر ، إلا  
ذو ، وذات ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فإنه لا يضاف شيء من



ذلك إلا إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المضمر إلا في ضرورة ،  
نحو قوله (١) :

صَبَحْنَا الْخُرْجِيَّةَ مَرْهَفَاتٍ  
أَبَانَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُؤُوهَا  
وَكِلْتَا تَضَافَ إِلَى الْمَفْرَدِ ، وَالْمُتَنَّى ، وَالْمَجْمُوعِ إِلَّا كِلَا ،  
وَكِلْتَا ، وَإِيَّاءُ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلَةِ وَأَحَدًا  
وَإِحْدَى .

أَمَّا ( كِلَا ) فَلَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَنَّى مَعْرِفَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :  
( كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ ) .

وَقَدْ تَضَافَ فِي الشَّعْرِ إِلَى اثْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مَمْطُوفٌ عَلَى الْآخَرِ ،  
نَحْوُ قَوْلِهِ :

كَلَا السِّيفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضَرَبْتُ بِهِ  
عَلَى مَهْلٍ يَا بَشَنَ أَلْقَاهُ صَاحِبُهُ  
وَقَدْ تَضَافَ إِلَى مَا لَفْظُهُ مَفْرَدٌ . إِذَا كَانَ وَاقِعًا عَلَى اثْنَيْنِ ،  
نَحْوُ قَوْلِهِ (٢) :

إِنْ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى      وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ  
وَمِثْلُهَا فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ كِلْتَا .  
وَأَمَّا أَيْ ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلَةِ ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَمْ

(١) هو : كعب ، كما في شرح الفصل ٣٦/٣ .

(٢) هو : عبدالله بن الزبير ، والشاهد في : أوضح المسالك ٢٠٣/٢  
وهو من قصيدته المشهورة التي أولها :

لَيْتَ أَشْبَاخِي بِيَدِ شُهَدَا      جَزَعِ الْخُرُوجِ مِنْ وَقَعِ الْأَسَلِ

تُضافا إلا إلى اثنين فصاعداً ، نحو قولك : أي الرجلين قام ،  
وأفضل الرجال قام .

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلا أن توقعهما على بعضه .  
فأما قوله :

فإنني ما وإيتك كان شراً  
فقيداً إلى المقامة لا يراها

وقول الآخر :

يا رب موسى أظلمي وأظلمه  
ارسل عليه ملكاً لا يرحمه

فجاء على إقحام أي ، وأظلم تو كيداً ، وإن أضيفتا إلى نكرة ،  
أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة .  
ولا يكونان أبداً إلا بعض ما يُضافان إليه .

فأما قولهم : ( الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان ) ،  
فليست أفضل فيه للتفضيل ، بل هي بمنزلة أحمر ، كأنك قلت :  
عاد لا .

وأما أحد ، وإحدى ، فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعة .  
ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فأما قولهم : ( صلاة  
الأولى ) و ( مسجد الجامع ) و ( جانب الغربي ) و ( دار الآخرة )  
و ( بقلة الحمقاء ) فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف  
محذوف ، والتقدير : الساعة الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان

الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء ، وكذلك قولهم : ( حي رباح ) ،  
وقول الشاعر (١) :

يَا قَرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خَوِيلِد  
قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ

فيتخرج على أن يكون ما أضيف فيه المسمى 'ال' للاسم ،  
كأنك قلت : ( حي هذا الاسم ) ، أي صاحبه ، وكذلك  
قول ليبيد (٢) :

ال الحول ثم اسم السلام عليكما  
ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

يتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله تعالى ، كأنه قال :  
اسم الله حفيظ عليكما .

وكذلك تفعل بكل ما يجيء نحو هذا .  
والإضافة تكون في كلامهم بأدنى ملائمة ، نحو قوله (٣) :

إذا كوكب الخرقاء لاحَ بِسَحْرَةٍ

سهيلٌ أذاعت غزْلَهَا في القرائب

فأضاف الكوكب إليها لجدها في العمل وقت طلوعه .

---

(١) هو : جبار بن سلمى بن مالك ، والشاهد في : الخصائص  
٢٨/٣ ، الخزائن ٦١٦/٢ .

فر : مرجم : قرعة ، والإحماق : ولادة الإحمق .

(٢) انظر : ديوان ليبيد ، صفحة ٢١٤ وفيه : إلى الحول .

(٣) مجهول ، والشاهد في : شرح المفصل ٨/٣ .

ويجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه في الأعراب

وغيره .

إذا كان الكلام مشعراً بحذفه ، فإن لم يكن الكلام مشعراً  
بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

عشيّة فرّ الحارثيون بعد ما

قضى نحبّه في ملتقى القوم هو بر

يريد : ابن هو بر .

وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بأعراب المضاف ،  
وذلك إذا تقدّم في اللفظ ذكر المحذوف نحو قولهم : ( ما كل  
سوداء تمرّة ، ولا بيضاء شحمة ) ، التقدير : ولا كل بيضاء  
شحمة .

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفرداً ، وكان  
المضاف اسم زمان ، فإن كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان  
على الضم ، قال الله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » (٢) .  
أي : من قبل الفلب ومن بعده .

وإن كان نكرة لم يثبت (٣) ، نحو قوله (٤) :

(١) هو : ذو الرمة ، انظر : ديوانه ص/ ٢٣٥ .

(٢) الآية/ ٤ سورة الروم . وانظر : أوضح المسالك ٢/ ٢١٤ .

(٣) هذا على غرار لم ينادم والهاء للسكت ولتحقيق الأعراب  
بحذف حرف العلة كقوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) .  
الانعام ، الآية/ ٩٠ .

(٤) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة ، وصدره :  
مكر مفر ، مقبل مدبر معا .

انظر : ديوان امرؤ القيس ، ص/ ١٥٤ .



..... كجلمود صخر حطه السَّيْل من علٍ

وإن كان المضاف إليه جملة لم يجر حذفه ، إلا فيما سمع من ذلك ، نحو قولهم : ( يومئذ ) ، و ( حيثئذ ) ، وقال تعالى : ، وأنتم حيثئذ تنظرون ، (١) . أي : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذفت الجملة وعوض منها التنوين .

فإن كان المضاف غير ظرف ، لم يجر حذف المضاف إليه ، إلا فيما سمع من ذلك ، نحو : كل ، وبعض ، وأي ، وغير ، ولا بد من التنوين ، إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ، نحو قولهم : قطع الله يدَ ورجلَ من قالها ، ، التقدير : قطع الله يد من قالها ورجله ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من يد لاضافته إلى من ، وحذف من رجل ، لأنه مضاف إلى (من) في المعنى ، وبمثلة المضاف إليه في اللفظ .

وحق<sup>٢</sup> الإضافة أن تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جملة ، إلا أسماء الزمان غير المثناة ، وآية ، وحيث ، وذو ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى مضارع ( سَلِمَتْ ) ، نحو قولهم : اذهب بندي تسليماً .

ولا يجوز أن يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائذ على الاسم

(١) الآية/ ٨٤ سورة الواقعة .

المضاف إليها ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْاسْمِ فَصَلْتُهُ عَنْ  
الْإِضَافَةِ ، وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ صَلَةً ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ      وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ

فَيُخْرَجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُتَعَلِّقًا بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ ، التَّقْدِيرُ :  
أَعْنِي فِيهِ ، وَتَكُونُ أَعْنِي مَعَ مَعْمُولِهَا جُمْلَةً اعْتِرَاضَ .

وَإِذَا أَضِيفَ الْاسْمُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، كَانَ عَلَى حَسَبِهِ فِي  
حَالِ الْإِفْرَادِ ، إِلَّا الْأَخَ وَأَخَوَاتِهِ ، فَأَمَّا الْقَمُ مِنْهَا فَلَا تُشَبِّهُ فِيهِ  
الْمِيمُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

..... يَصْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَةٌ

بَلْ تَرَدُّ الْوَائِ الثَّانِي هِيَ الْأَصْلُ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَتَقْلِبُهَا أَلِفًا  
فِي حَالِ النَّصْبِ ، وَيَاءٌ فِي حَالِ الْخَفْضِ ، فَتَقُولُ : فَوْكَ ، وَفَاكَ ،  
وَفَيْكَ .

وَأَمَّا سَائِرُهَا فَتَرَدُّ إِلَيْهِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ ، وَهِيَ الْوَائِ وَتَقْلِبُهَا  
أَلِفًا فِي النَّصْبِ ، وَيَاءٌ فِي الْخَفْضِ ، فَتَقُولُ : أَخُوكَ ، وَأَخَاكَ  
وَأَخِيكَ .

فَإِنْ أَضِفْتَهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ ، أَوْ  
جَارِيًا مُجَرَّدًا ، نَحْوُ : ظَبْيٍ وَغَزْوٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي النَّدَاءِ ،  
وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ ، فَإِنَّكَ تَكْسِرُ آخِرَهُ ، وَيَجُوزُ فِي الْيَاءِ أَنْ تَكُونَ  
سَاكِنَةً ، وَإِنْ تَكُونَ مُفْتُوحَةً ، فَتَقُولُ : غَلَامِي ، وَنَجِيبِي ، وَيَجُوزُ

أَنْ تُقْلِبَ أَلْفًا ، والكسرة فتحة في الضرورة ، نحو قوله (١) :

أَطُوفْ مَا أَطُوفْ ثُمَّ أَوِي إِلَى أَمَّا وَتَرَوْنِي النَّقِيعَ

إلا الفم ، فإنك تحذف الميم ، وترد الواو التي هي أصل وتقلبها ياءً على كل حال ، وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحة فتقول : ( في ) ، ولا يجوز إثبات الميم .

وإن كان في آخره ألف ، فإن كانت للتثنية لم تتغير ، ولم يجر في الياء إلا الفتح ، نحو قولك : ( جاء غلاماي ) وكذلك إن لم تكن للتثنية ، نحو : رَجَائِي ، وبنو هذيل يقلبونها ياءً (٢) ، إذا لم تكن للتثنية ويدغمونها في ياء المتكلم ، ومن ذلك قوله (٣) :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لَهَوَاهُمْ  
فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

إلا لدى فإنه لا يجوز فيها لك إلا قلب الألف ياءً ، نحو : ( لدى ) .

وأما الياء المفتوح ما قبلها ، أو المكسور ، نحو : ( غلامي )

(١) هو : الخطيئة ، على رأي ، وقيل هو : أبو الغريب التنصري .  
والشاهد في : أوضح المسالك ٩٤/٣ ، وفيه :  
إلى بيت قعيدته لكاع

وصى الرواية المشهورة .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(٣) هو : أبو ذؤيب الهذلي ، والشاهد من مرثاته لابنائه ، وهو

في : شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٧ ، أوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

ومصطفى ، وزيدي ، والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ،  
فإنك تدغمها في ياء المتكلم ، إلا أنك لا تدغم الواو فيها حتى  
تقلبها ياءً ، فتقول : ( هؤلاء زيدري ) ، ( ومصطفى ) .  
وتكون الياء في جميع ذلك مفتوحة .



## باب النعت

النعت :

اصطلاحاً ، عبارة (١) عن : اسم أو ما هو في تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة ، تتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد ، بما يدل على حليته ، كطويل أو نسبه ، كقرشي ، أو فعله ، كقائم ، أو خاصّة من خواصّه ، وذلك أن تصفه بصفة سببية ، نحو قولك : ( مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ) .

ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تامين ، وأعني بذلك : أن يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أن تكون مُحتملة للصدق والكذب (٢) ، وأن يكون فيها ضميرٌ عائِدٌ على الموصوف .

ويكون حكم ذلك الضمير في الاثبات والحذف ، كحكمه لو وقعت الجملة صلةً ، وقد تقدّم ذكر ذلك ، إلا أن يكون الضمير مرفوعاً بالابتداء ، فانه يجوز حذفه ، كان في الجملة الواقعة صفةً طولاً أو لم يكن ، نحو قوله (٣) :

(١) انظر تعريفات اخرى له ، في : اوضح المسالك ٤/٣ .  
(٢) أي خبرية ولا ينعت بالانشائية لان النعت فرع الخبر .  
(٣) هو : ثابت قطنة ، والشاهد في ديوانه صفحة ٤٩ : شرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والخزانة ١٨٤/٤ .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ  
عَاراً عَلَيْكَ ، وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ

أَيَّ : هُوَ عَارٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

..... جَاؤَا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

فَصِفَةُ مَذْقٍ ، إِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ ، أَيَّ : تَقُولُ فِيهِ هَلْ

رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ فَهَذَا لَوْنُهُ .

وَالنَّعْتُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالشَّتْقِ ، وَهُوَ الْمَأْخُوذُ مِنَ الْمَصْدَرِ ،

أَوْ مَا هُوَ فِي حَكْمِهِ ، وَهُوَ مَا لَمْ يَتَّخِذْ مِنْ مَصْدَرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي

مَعْنَى مَا أَخَذَ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ) ، فَاسْدٌ

فِي مَعْنَى شَجَاعٍ .

وَلَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِمَا هُوَ فِي حَكْمِ الْمَشْتَقِ قِيَاساً ، إِلَّا أَنْ

يَكُونُ الْأِسْمُ مَنْسُوباً ، أَوْ اسْمُ عَدَدٍ ، أَوْ اسْمُ كَيْلٍ ، كَذِرَاعٍ ، أَوْ

اسْمُ إِشَارَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ) ، أَوْ اسْمًا مُشَارًا

إِلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ) .

وَالنَّعْتُ أَنْ لَمْ يَرْفَعْ ضَمِيرًا عَائِداً عَلَى النُّعُوتِ ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ

لَفْظاً ، أَوْ مَوْضِعاً فِي وَاحِدٍ مِنَ أَلْقَابِ الْأَعْرَابِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ

التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

وَأِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا عَائِداً عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا بِقِيَاسٍ ،

(١) قِيلَ هُوَ : الْعِجَاجُ ، وَقِيلَ غَيْرُهُ ، وَالشَّاهِدُ ، بَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ

الْمَشْطُورِ . وَهُوَ فِي : أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٨/٣ .

نحو: أَفْعَلٌ فِي الْأَلْوَانِ ، وفاعل من فَعَلَ ، كقائِم ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ  
الْمَنَعُوتَ فِي الشَّيْئَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، وفي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ  
وَالْتَنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، وفي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، إِلَّا أَفْعَلٌ (١) ،  
فَإِنَّهَا لَا تَتَّبِعُ فِي تَأْنِيثٍ وَلَا تَنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ ، بَلْ تَكُونُ مُفْرَدَةً  
مَذْكَورَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا ، أَوْ كَانَ مُشْتَقًّا بِغَيْرِ قِيَاسٍ ، فَإِنَّهُ  
يَتَّبِعُ الْمَنَعُوتَ ، وَلَا يَبْدَأُ فِي الشَّيْئَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ .

وَأَمَّا الْاِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ ، فَبَعْضُ الصِّفَاتِ يَتَّبِعُ فِيهِمَا ، كحَسَن ،  
وَبَعْضُهَا يَتَّبِعُ فِي أَحَدِهِمَا ، كصَبُور ، وَكَالْوَصْفِ بِالْجَامِدِ الَّذِي  
فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ ، نحو قولك : ( مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَجَرِ الرَّأْسِ ) .  
وَبَعْضُهَا لَا يَتَّبِعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَالْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ بِهِ فِي  
الْأَصَحِّ .

وَلَا يَكُونُ النَّعْتُ إِلَّا مُسَاوِيًا لِلْمَنَعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ ، أَوْ  
أَقْلَى مِنْهُ تَعْرِيفًا ، فَلَا يَبْدَأُ مِنْ ذِكْرِ الْمَعَارِفِ وَمُرَاتِبِهَا فِي التَّعْرِيفِ .

فَالْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ اصْنَافٌ :

المضمر :

وهو مَا عُلِقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ فِي حَالٍ  
غَيْبَةٍ خَاصَّةٍ ، كَهُو ، أَوْ خُطَابٍ خَاصَّةٍ ، كَأَنْتَ ، أَوْ تَكَلَّمَ  
خَاصَّةً ، كَأَنَا .

(١) يريد بها أفعل التفضيل .

والمشار :

وهو ما علق في أول أحواله على ' مسمى ' بعينه في حال  
الإشارة إليه ، نحو : هذا .

والعلم :

وهو ما علق في أول أحواله على ' مسمى ' بعينه في جميع  
الأحوال من غيبة ، وتكلم ، وخطاب ، وإشارة ، نحو : (زيد) .

والمعرف بالالف والتلام :

وهو كل ما يكون بهما معرفة ، فاذا زكنا منه ، كان نكرة ،  
نحو : الرجل ، والتلام ، فان كان معرفة بعد اسقاطهما ،  
نحو : الحسن ، كان من قبيل الأعلام .

والمعرف بالاضافة :

وهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة  
محضة ، وقد تقدم تبين ذلك .  
وأما الموصولات ، فمن قبيل ما عرفت بالالف والتلام ، وقد  
تقدم ذكرها .

وأعرف هذه الأصناف : المضمرات ، ثم الأعلام (١) ، ثم  
المشارات ، ثم ما عرفت بالالف والتلام ، والمضاف إلى معرفة  
من هذه المعارف ، إضافة محضة ، بمنزلة ما أضيف إليه في

(١) هذا موضع خلاف بين النحاة فان منهم من يذهب الى ان العلم  
أعرف لانه معرفة بنفسه والضمير معرفة بما يعود اليه فهو أقل اعرفية .



التعريف ، إلا المضاف إلى المضمَر ، فإنه في رتبة العلم .  
والأسماء تنقسم بالنظر إلى نعمتها ، والنعت بها أربعة  
أقسام :

قسمٌ يُنعت به ، ولا يُنعت ، وهو الاسم الذي لم يستعمل  
إلا تابعا ، نحو : بسن ، من قولهم : حسن بسن .

وقسمٌ ، لا يُنعت ولا يُنعت به ، وهو المضمَر ، واسم  
الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخيرية ، وكلُّ اسم غير  
متمكن ، وأعني بذلك : ما لزم موضعا واحداً من الإعراب ،  
كما التعجيبة ، أو موضعين ، كقبل وبعد .

وقسمٌ ، يُنعت ويُنعت به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ  
اسم مشتق ، أو في حكمه .

وقسمٌ ، يُنعت ولا يُنعت به ، وهو العلم وسائر  
الأسماء التي ليست مشتقة ولا في حكمها .

والاسم المنعوت إن كان نكرة لم يُنعت به إلا بنكرة .  
وإن كان معرفة ، فإنه إن كان مضمراً لم يُنعت ولم  
يُنعت به ، كما تقدم .

وأما المضاف إلى المضمَر ، والعلم ، والمضاف إليه ، فتُنعت  
بما فيه ، إلا الألف والتلام ، وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة  
وأما المشار ، فلا يُنعت إلا بما فيه الألف والتلام خاصة .

وأما المضاف إلى المشار ، فيُنعت بالمُشار وبما فيه الألف  
والتلام ، وبما أُضيف إليهما .

وامّا المَعْرِفُفُ بالألف واللام ، أو بما ضافته إلى ما عَرُفَ  
 بهما ، فَيَنْتَعَتَانِ بما فيه الألف واللام وبما أُضِيفَ إليه .  
 والمنعوتُ إنْ لم تَكرَّرْ ، كانت تابعةً للمنعوت لا غَيْرُ ،  
 إلا أن يكون المنعوت معلوماً ، أو منزلاً منزله .  
 والصفة ، يرادُ بها المدح أو الذم ، أو الترحيم ، فإنه  
 يجوز فيها الاتباع ، فتكون على حَسَبِ المنعوت .  
 والقطع إمّا إلى الرفع على خبر ابتداء منضم ، وإمّا إلى  
 النصب ، بإضمار : أمدحُ ، في صفات المدح ، وأذمُ في  
 صفات الذم ، وأرحمُ في صفات الترحيم .  
 ومن كلامهم : ( الحمد لله الحميد ) ، بنصب الحميد  
 وخفضه .

وإنْ تَكرَّرتْ ، فإنْ كانت صفات مدح ، أو ذم ، أو  
 ترحيم ، وكان المنعوت معلوماً عند المخاطب ، أو منزلاً منزله ،  
 جاز فيها ثلاثة أوجه : اتباعها الموصوف ، وقطعها عنه ، واتباع  
 بعضها ، وقطع بعض إلا أنك تبدأ بالاتباع قبل القطع ، ولا  
 يجوز عكسه ، وكذلك إن كان المنعوت مجهولاً ، والصفات في  
 معنى واحد . لم يجوز في الصفة الأولى إلا الاتباع ، وما عدا ذلك من  
 الصفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدمة ، ومن ذلك قوله (١) :

(١) هو : أمية بن أبي عائذ الهذلي ، والشاهد في : أوضح المسالك  
 ١٣/٢ ، وشرح المفصل ١٨/٢ .

ويأوي إلى نسوة عطل  
 وشعثاً مراضع مثل السعال  
 فأنبع عطلاً ، وقطع شعثاً ، لأن الشعث يكون عن  
 العطل . فهو في معناه .

وما عدا ما ذكر مما تكررت فيه النعوت ، لا يجوز  
 فيه إلا الانباع .  
 ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض حتى تختلف  
 معانيها .

وإذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون ، فلا يخلو أن  
 تجمعهما ، نحو قولك : ( قام الزيدون العقلاء ) .  
 أو تفرقهما ، نحو قولك : ( قام زيد العاقل وعمرو  
 الكريم وبكر الظريف ) .

أو تجمع النعوت ، وتفرق المنعوتين ، نحو قولك : ( قام  
 زيد وعمرو وبكر العقلاء ) ، أو تجمع المنعوتين وتفرق  
 النعوت ، نحو قولك : ( قام الزيدون العاقل والكريم  
 والشجاع ) ، ومنه قوله (١) :

بكيت وما بكأرجل حزين  
 على ربعين ، مسلوب ربال  
 وجمع المنعوتين وتفرق النعوت جائز في جميع الأسماء ،  
 إلا في أسماء الإشارة ، فإن جمعتها ، أو فرقتهما ، أو جمعت

(١) مجهول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ٩/٣ .

المنعوتين وفرقت النعوت ، كان حكم ذلك حكم المنعوت المفرد  
في الاتباع والقطع في الأماكن المذكورة ، وإن فرقت  
المنعوتين ، وجمعت النعوت ، فإن اختلفوا في الإعراب ،  
أو في التعريف ، أو في التنكير ، أو الاستفهام أو عدمه ، لم يجز  
في النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مضمر ، والنصب على  
إضمار أعني .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر ، فإن كان العامل  
فيهم واحداً جاز الاتباع والقطع في الأماكن المتقدمة ، وإن  
كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل فالإتباع  
والقطع في الأماكن المتقدمة أيضاً .

وإن اختلف جنسه فالقطع ليس إلا أما إلى الرفع على خبر  
ابتداء مضمر ، أو إلى النصب بإضمار أعني .

واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من  
جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العاملين المختلفين في  
الجنس ، نحو قولك : ( مررت بزيد ورحلت إلى أخيك  
العاقلان ) .

وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم ،  
والأخرى في تقديره ، قدمت الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ،  
ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون



يكتُم إيمانه ، (١) . ولا يجوزُ خلافُ ذلك ، إلا في نادر الكلام ،  
أو في ضرورة نحو قوله (٢) .

وفرع يَنفَشِي المِثْنُ أسودَ فاحمٍ  
أثيثٌ ، كَفَنُوا النخلةَ المتعشَّكِلَ

ولا يجوزُ تقديم الصِّفَةِ على الموصوف ، إلا حيث سُمِعَ ،  
وتكون الصِّفَةُ إذ ذاك مَبْنِيَّةً على العامل المتقدم ، وما بعدها  
بذلك منها ، نحو قوله :

وبالطويل العمر عمرأ حيدرا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصِّفَةِ مقامه إذا كانت  
صِفَتَهُ في تقدير الاسم ، إلا مع مِن ، نحو قولهم : . مِنَّا  
ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ .

أي : فريقٌ ظَعْنٌ ، وفريقٌ أَقَامٌ ، بشرط أن يكون  
الموصوف مِمَّا يجوز حذفه . وما عدا ذلك لا يجوز فيه  
حذف الموصوف إلا في ضرورة ، نحو قوله (٣) :

ترمي بكفِّي كان من أرْمَى البشرَ

أي : بكفِّي رجلٍ كان من أرْمَى البشرَ ، فإن كانت

(١) الآية/٢٨ سورة غافر .

(٢) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة .

(٣) مجهول القائل ، والشاهد بيت من مشطور الرجز ، ويروى :

جاءت بكفِّي .

وهو في : الانصاف ١١٥/١ . والخزانة ٣١٢/٢ ، والمغنى ١٦٠/١

والاشموني ٣٣٣/٤ .

الصفة اسماً لم يجوز حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ،  
إلا إذا كانت خاصةً بجنس الموصوف ، نحو 'قولك :  
(مرت بكاتب) أو إذا كانت الصفة قد استعملت استعمال  
الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلاً ، نحو : الأبطح ، والأبرق ،  
والأجرع .

وما عدا ذلك لا يجوز إقامته مقام الموصوف إلا في  
ضرورة . نحو قوله (١) :

وقصري شنج الأنساء نباح من الشعب

أي : ثور شنج الأنساء ، وشنج الأنساء ليس مختصاً  
ببقر الوحش .

ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل  
الاعتراض ، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام ، نحو قوله  
تعالى : ، وأنه لقسم ، لو تعلمون عظيم ، (٢) .

ولا يجوز فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (٣) .

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت

رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها

(١) هو : أبو داود الأيادي ، كما في اللسان . مادة (ش/ن/ج) .  
ودراسات في الأدب العربي صفحة ٢٨٨ وفيه : نباح .

(٢) الآية ٧٦ سورة الواقعة .

(٣) مجهول ، والشاهد في الخصائص ٣٩٦/٢ .

ويريد : وأرسلت إلى أخرى رسولاً جرياً . والجري : الرسول لجريه  
في أداء رسالته .

## باب عطف النسق

وهو حَمْلُ الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك .

ولا يُحْمَلُ الفعل على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد ، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر ، نحو قوله تعالى : « إِنَّ الْمُسْتَدْقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا » (١) .

المعنى : « إِنَّ الَّذِينَ صَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا ، نحو قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » (٢) .

أي : وقابضات .

والحروف الموضوعة للعطف ، هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، وإمّا ، وبَلْ ، ولا بَدْ ، ولكن ، ولا ، إلا أنْ إمّا ليست بعاطفة في الحقيقة ، وإنما ذُكِرَتْ في الجملة لمصاحبتها لها .

فأما الواو ، فللجمع بين الشيئين من غير تعرض لترتيب ولا مهلة .

وأما الفاء ، فللجمع والترتيب من غير مهلة .

(١) من الآية ١٨/ سورة الحديد .

(٢) الآية ١٩/ سورة الملك .

وترتيبها قد يكون في معنى العامل ، وقد يكون في الذكر  
نحو قوله (١) :

عَفَا ذُو حَسِيٍّ فَرَّتْنَا فَاَلْفَوَارِعُ  
فَجَنَّبَا أَرْيَكَ فَالْتَّلَاعُ الدَّوْافِعُ

لأن المخبر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين  
واحد ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً ، وما تأخر في ذكره  
عطفه بالفاء .

وأما ثم ، فللجمع والمهلة ، وحتى بمنزلة الواو ، إلا أنها  
تفارقها في أن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، أو ملتبساً  
به ، نحو قولك : ( خرج الناس حتى دوابهم ) .  
ولا يكون إلا عظيماً أو حقيراً .

وأما أو ، فلها خمسة معانٍ : ( الشك ) ، و ( الإيهام ) ،  
و ( التخيير ) ، و ( الإباحة ) ، و ( التفصيل ) ، نحو قوله تعالى ،  
وقالوا كونوا هُوداً أو نصارى ، (٢) .

فأو ، فصلت ما قالت اليهود مما قالت النصارى .  
وأما أم ، فتكون متصلة ومنفصلة .

فالمتصلة يتقدمها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلا  
الجملة . وتتقدم وحدها ببل ، والهمزة وجوابها نعم أو لا ،

(١) هو : النابغة الذبياني ، انظر ديوانه صفحة / ١٠٨ . وذو حسي .  
موضع ، وفي د : ذو حسام فرتنا فالفوارع .  
(٢) من الآية / ١٣٥ من سورة البقرة .



التقدير : بل أعمر و قائم .

والمتصلة ، هي العاطفة ، وهي التي لا تتقدمها إلا همزة  
الاستفهام لفظاً أو نيةً ، ولا يكون ما بعدها إلا مفرداً أو في  
مديره ، وتتقدم مع الهمزة بأيتهما ، أو أيّهم ، وجوابها أحد  
الشيئين ، أو الأشياء ، وذلك نحو قولك : ( أقام زيد أم عمرو ) ،  
التقدير : أيتهما قام

والأحسن فيهما توسط الذي لا يسئل عنه ، نحو قولك :  
( أزيد قام أم عمرو ) .

وقد يجوز تقديمه ، نحو قولك : ( أقام زيد أم عمرو ) ،  
وأنخيرته نحو قولك : ( أزيد أم عمرو قام ) .

وأما إمّا ، فلها ثلاثة معانٍ : الشك ، نحو قولك :  
( قام إمّا زيد وإمّا عمرو ) .

والإيهام كذلك ، إلا أنك تعلم القائم منهما .

والتخيير ، نحو قولك : ( خذ من مالي إمّا ديناراً وإمّا  
نوباً ) ، والأفصح فيها كسر الهمزة .

ويجوز فتحها ، ومن ذلك قوله :

تنفعها إمّا شمال عريّة

وأما صباً جنح الظلام حبوب

وكذلك أيضاً الأفصح فيها ، أن تكرر وقد لا تكرر بشرط

أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يُغْنِي عَنْ تَكَرُّرِهَا ، وَهُوَ إِمَّا أَوْ وَإِمَّا إِلَّا  
نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ  
فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَشِيَّ مِنْ سَمِينِي  
وَالْإِ فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي  
عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِنِي

وَقَدْ لَا يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يُغْنِي عَنْ تَكَرُّرِهَا ، وَذَلِكَ  
قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٢) :

تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا  
وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وَإِمَّا بَلٌ ، وَلَا بَلٌ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا جُمْلَةٌ كَانَا حَرْفِيَّ  
إِبْتِدَاءٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ عَمَّا قَبْلَهُمَا وَاسْتِنَافُ الْكَلَامِ  
الَّذِي بَعْدَهُمَا ، وَالْإِضْرَابُ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ لَهُ ، وَإِمَّا  
عَلَى جِهَةِ التَّرَكُّ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ ، وَ (لَا) الْمُصَاحِبَةُ لَهَا لِتَأْكِيدِ  
مَعْنَى الْإِضْرَابِ .

وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ كَانَا حَرْفِيَّ عَطْفٍ ، وَيَكُونُ  
مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ وَإِسْبَاطَهُ لِلثَّانِي ، وَلَا  
يُعْطَفُ بِهِمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ .

(١) هُوَ : الْمُتَقَبُّ الْعَبْدِيُّ ، وَالْبَيْتَانِ فِي دِيْوَانِهِ صَفْحَةٌ ٤٢ .

(٢) هُوَ : ذُو الرِّمَّةِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٧٦ ، وَفِيهِ :

فَلَمْ يَدَارِ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا .

و (لا) المصاحبة لها في الإيجاب والأمر نفي ، نحو قولك :  
 ( قام زيد ، لا بل عمرو ) ، و ( اضرب زيداً ، لا بل عمرو ) .  
 وفي النفي والتأكيد ، نحو قولك : ( لا تضرب زيداً  
 لا بل عمرو ) ، و ( ما قام زيد ، لا بل عمرو ) .  
 وأما لكن ، فإن وقع بعدها جملة ، كانت حرف ابتداء ،  
 ويكون معناها الاستدراك ، ويتقدم منها الإيجاب والنفي ، وتكون  
 الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها ، وذلك نحو قولك :  
 ( قام زيد لكن عمرو لم يقم ) ، و ( ما قام زيد لكن عمرو  
 قام ) .

وإن وقع بعدها مفرد كانت عاطفة ، ويكون معناها  
 الاستدراك ، ولا يعطف بها إلا بعد نفي .  
 وأما (لا) فلاخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف  
 بها إلا بعد أمر أو إيجاب .  
 ويجوز في الأسماء كلها عطف بعضها على بعض من غير  
 شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة  
 الخافض ، نحو قولك : ( مردت بك وبزيد ) .  
 وضمير الرفع المتصل ، فإنه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيد  
 بضمير رفع منفصل ، أو طول يقوم مقام التأكيد ، نحو قولك :  
 ( قمت اليوم وزيد ) ، ( وما قمت ولا عمرو ) .  
 ولولا الظرف ، و (لا) الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه  
 لم يكن بد من التأكيد .

فأما قوله (١) :

ورجاً الأخطيل من سفاهة رأيه  
ما لم يكن وأب له لينالا

وقول الآخر (٢) :

الآن قرّبت تهجّونا وتشتّمنا  
فأذهب فما بك والأيام من عجب

فضرورة ثان .

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، إلا في الواو  
خاصة بشرط أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ، وأن لا يؤدي  
التقديم الى وقوع حرف العطف صدرأ ، أو الى أن يلي عاملاً غير  
متصرف ، وبابه مع ذلك الشعر ، نحو قوله :

لمن الإله وزوجها معها  
هند الهنود طويلة البظر

ولا يجوز أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا  
بالقسم أو بالظرف ، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف  
على أزيد من حرف واحد ، نحو قولك : ( قام زيد لا والله  
عمرو ) ، ولا يجوز : ( والله عمرو ) ، إلا في ضرورة ، نحو

(١) هو : جرير بن عطية ، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها  
الاحطل التغلبي ، وهو في ديوانه صفحة ٤٥١ .  
(٢) لم يعرف ، والشاهد في : الكتاب ٣٩٢/١ ، الانصاف ٤٦٤/٢  
شرح الكافية ٢٩٦/١ ، الخزانة ٣٣٨/٢ .



قوله (١) :

يوماً تراها كشيبة أردية العصب ويوماً أديهما نغلا  
وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير  
يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما .  
نحو قولك : ( زيد وعمر ) قاما ، ولا يجوز الأفراد إلا في  
الشعر ، نحو قوله :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كانا جنونا  
أو في نادر من الكلام ، ومنه قوله تعالى : . والله ورسوله  
أحق أن يرخصوه (٢) .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .

وإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسبهما .  
وأن يكون مفرداً ، فنقول : زيد فعمرو قاما ، وإن  
شيئت قام .

وإن كان العطف بـ"ثم" جاز أيضاً الوجهان ، إلا أن الأفراد  
أحسن ، وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز  
إلا الأفراد .

فأمّا قوله تعالى : . إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما (٣) .

(١) هو الأعشى ، والشاهد في ديوانه ( الصبح المتبر ) ص / ١٥٥ .  
ونحوه : كمثل . وأراد : تراها يوماً كمثل أردية العصب ، وأديهما يوماً  
آخر نغلا .

(٢) من الآية / ٦٢ من سورة التوبة .

(٣) الآية / ١٣٥ سورة النساء .

فشاذ لا يقاس عليه<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان ، والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة .

وقد لا يتفقا فيهما ، نحو قولك : إن قام زيد ويخرج يقيم بكر .

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى ، ومن كلامهم : . ركب الناقة طليحان ، . التقدير : والناقة . وحذف حرف العطف عليه ، نحو قوله تعالى : . أن اضرب بعصاك البحر فانقلب ،<sup>(٢)</sup> .

التقدير : فضرب فانقلب ، فحذف ضرب ، والفاء الداخلة على انقلب ، ويكون إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ ، أو في الموضع إن كان له موضع .

ويجوز أن تعطف بحرف عطف واحد اسمين فصاعداً ، على اسمين فصاعداً ما لم يؤد ذلك إلى نيباة حرف العطف مناب عاملين ، فتقول : ( اعلم زيد عمراً بكراً منطلقاً ) و ( جعفر خالداً عبد الله مقيماً ) .

ولو قلت : ( إن في الدار زيداً ، والقصر عمراً ) ، لم يجز ، لأن ذلك يؤدّي إلى نيباة الواو مناب إن .

(١) وهذا أيضاً من سقطاتهم فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية وهي أساس قواعد النحو واللغة .  
(٢) الآية/٦٣ سورة الشعراء .

وفي (فإن) جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤوّل على حذف  
الخافض ، لدلالة ما قبله عليه من غير أن يجعل حرف العطف  
ناشئاً منابه ، نحو قوله (١) :

أكل امرئ تحسّين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا  
فمطف ناداً على امرئ المخفوض ، وحذف (كلاً) لدلالة  
ما قبله عليه ، كأنه قال : وكل نار .  
وكذلك يتخرّج كل ما جاء من مثل هذا .

وإذا نفيت في هذا الباب ، بقي الكلام بعد دخول حرف  
النفي عليه ، على حسب ما كان قبل ، فنقول في نفي قام زيد  
فعمرو ، ( ما قام زيد فعمرو ) ، إلا في نحو قولك : ( مرت  
بزيد وعمرو ) ، فإنك إن قدرت الكلام على فعلين ، وأعني  
بذلك : أن يكون مرورك بزید منفصلاً عن مرورك بعمرو ،  
وقلت في النفي : ( ما مرت بزيد ) ، و ( ما مرت بعمرو ) ،  
وإن كان مرورك بهما واحداً قلت : ( ما مرت بزيد وعمرو ) .

---

(١) هو : عدي بن زيد العبادي ، على رواية ، وقيل : أبو دؤاد  
الأيادي ، انظر : شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٧٩ ، و ١٤٢/٥ ، وديوان عدي  
ابن زيد صفحة ١٩٩ .

## باب التوكيد

التوكيد لفظ "يراد به تمكين المعنى في النفس ، أو إزالة الشك عن الحديث ، أو المحدث عنه .  
والذي يراد به تمكين المعنى في النفس ، التأكيد اللفظي ويكون في المفرد ، نحو قوله تعالى : " دَكَّا دَكَّا " (١) .  
والجملة ، نحو قولك : ( الله أكبر الله أكبر ) ، ( لا إله إلا الله ) إذا أكدت الحرف فلا بد أن تذكر معه ما يدخل عليه ، نحو قوله تعالى : " ففي الجنة خالدين فيها " (٢) .  
ولا يجوز أن تأتي بالحرف وحده ، ( إلا ) في ضرورة ، نحو قوله (٣) :

فلا والله لا يُلْفَى لما بي

ولا لئلا بهم أبداً دواء

والذي يراد به إزالة الشك عن الحديث ، التأكيد بالمصدر ،  
فإذا قلت : ( مات زيد موتاً ) ، ارتفع المجاز .  
والذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه ، التأكيد بالألفاظ التي يربط لها في النحو ، وهي للواحد المذكور : نفسه ،

(١) من الآية ٢١/ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ١٠٨/ من سورة هود .

(٣) هو : مسلم بن معبد الوالبي ، والشاهد في : المغني ١/ ١٨١ ،  
١٨٣ ، ٣٥٣ . وأوضح المسالك ٢٩/ ٣ ، والانصاف ٥٧١/ ٢ ، وسر  
الصناعة ٢٨٣/ ١ ، والخزانة ٣٦٤/ ١ ، الخصائص ٢٨٤/ ٢ ، معاني القرآن  
٦٨/ ١ . وشرح الفصل ٤٣/ ٨ و ١٥/ ١٠ .



وعَيْنُهُ ، وَكَلَمَهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَمُ ، وَقَدْ يُقَالُ : أَبْصَعُ ،  
وَابْتَعُ ، وَلِلْاِثْنَيْنِ أَنْفُسُهُمَا ، وَكِلَاهُمَا ، وَلِلْجَمْعِ أَنْفُسُهُمْ ،  
وَكَلَّهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَأَكْتُمُونَ ، وَقَدْ يُقَالُ أَيْضاً : أَبْصَعُونَ ،  
وَابْتَعُونَ ، وَلِلْوَاحِدَةِ ، نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ، كَلَمُهَا ، جَمْعُهَا ، كَلَمَاءُ ،  
وَقَدْ يُقَالُ : بَصَعَاءُ ، بَتَعَاءُ ، وَلِلْاِثْنَيْنِ ، أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ،  
كَلَمَاتُهُمَا ، وَلِجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، أَنْفُسُهُنَّ ، أَعْيُنُهُنَّ ، كَلَمَهُنَّ ،  
جَمْعُ ، كَتَمَ ، وَقَدْ يُقَالُ ، بَصَعُ ، وَبَتَعُ .

وَكُلُّ جَمْعٍ لَمَّا لَا يَعْقِلُ ، فَالْعَرَبُ قَدْ تَعَامَلَتْهُ مَعَامِلَةُ جَمَاعَةِ  
الْمُؤَنَّثَاتِ ، وَقَدْ تَعَامَلَتْهُ مَعَامِلَةُ الْوَاحِدَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

يَمْتُ بَقَرِيَّ الزَّيْنَيْنِ كَلِيْهُمَا

إِلَيْكَ ، وَقَرِيَّ خَالِدٍ وَحَبِيبِ

فَمِنْ تَذَكُّيرِ الْمُؤَنَّثِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى الْضَّرُورَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :

بَقَرِيَّ الشَّخْصَيْنِ كَلِيْهُمَا .

فَأَمَّا النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَتَثْنِيَّتُهُمَا ، وَجَمْعُهُمَا ، فَيُؤَكِّدُ بِهَا

مَا تَبَيَّنَتْ حَقِيقَتُهُ تَبَعُضٌ أَوْ لَمْ يَتَبَعُضْ .

وَسَائِرُ أَفْظَاظِ التَّأْكِيدِ ، لَا يُؤَكِّدُ بِهِ إِلَّا مَا يَتَبَعُضُ بِذَاتِهِ ،

أَوْ بِعَامِلِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا كَلَمَهُ .

وَإِذَا اجْتَمَعَتْ أَفْظَاظُ التَّأْكِيدِ ، بَدَأَتْ مِنْهَا بِالنَّفْسِ ثُمَّ

بِالْعَيْنِ ، ثُمَّ بِكُلِّ ، ثُمَّ بِأَجْمَعِ ، ثُمَّ بِأَكْتَمِ . وَأَمَّا أَبْصَعُ ،

(١) هو : هشام بن معاوية ، والشاهد في : الأشموني ٢٧٠/٤ ،

والعيني ( ١٠٦/٤ بهامش خزائن الأدب ) .

وَأَبْتَنَعَ ، فَلَمْ تَكْ تَقْدِيمُ أَيْهَمَا شِئْتِ ، وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَكُونُ  
الْمَوْثِقُ وَالتَّشْيِيعُ وَالْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالنَّفْسِ أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ  
عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْعَيْنِ ، أَتَيْتَ يُضَاهِي بِمَا بَقِيَ عَلَى  
التَّرْتِيبِ .

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَأْتِ بِكُلِّ ، أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ ،  
فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِأَجْمَعٍ ، لَمْ تَأْتِ بِمَا بَعْدَهُ .  
وَيَجُوزُ تَأْكِيدُ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، إِذَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ  
إِلَّا النِّكَرَاتِ ، فَإِنَّهَا لَا تَوَكَّدُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

فَضْرُورَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ (٢) :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا

فَفِيهِ ضَرُورَتَانِ ، تَأْكِيدُ النِّكَرَةِ ، وَاسْتِعْمَالُ أَكْتَمَ غَيْرِ تَابِعٍ  
لَأَجْمَعٍ .

وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ يُغْنِي عَنْ التَّأْكِيدِ لَمْ يَجْزِ التَّأْكِيدُ ،  
لَا تَقُولُ : ( اِخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ) ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ  
مَعْلُومٌ أَنَّ الْاِخْتِصَامَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ .

وَلَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ ضَمِيرِ الرِّفْعِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ،  
إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( قَمْتُ

(١) مجهول الغائل ، وهو في : ابن عقيل ١٦٨/٢ .

(٢) من رَجَّازِ الْعَرَبِ ، وَالشَّاهِدُ مِمَّا يَدُورُ عَلَى السَّنَةِ النَّحَاةِ ،  
يَنْشُدُونَهُ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ تَوَكِيدِ النِّكَرَةِ إِذَا كَانَتْ مَحْدُودَةً ، كَيَوْمٍ وَشَهْرٍ  
وَحَوْلٍ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَيُرَى الْبَصَرِيُّونَ خِلَافَ ذَلِكَ . انْظُرْ :  
ابن عقيل ١٦٧/٢ .

أنتَ نفسك ) ، فإنَّ أَكْثَرَهُ بِكُلِّ وَمَا فِي مَعْنَاهَا لَمْ يَحْتَجْ  
إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ( قَتَمَ أَجْمَعُونَ ) .

وَلَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِ الْفَاعِلِ التَّأْكِيدَ عَلَى بَعْضٍ ، وَمَا كَانَ  
مِنْهَا عَلَى فِعْلَاءٍ ، كَجَمْعَاءٍ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّأْنِيثِ الْإِلَازِمُ ، وَمَا كَانَ  
مِنْهَا عَلَى فِعْلٍ ، لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنْ فِعَالٍ  
إِلَى فِعْلٍ ، لِأَنَّ جَمْعَاءَ كَصَحْرَاءَ ، فَكَانَ قِيَاسُهَا جَمَاعاً كَصَحَارَى ،  
فَعَدِلْتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَتَجْرِي الْعَرَبُ مُجْرَى كُلِّ فِي التَّأْكِيدِ ، الْيَدُ وَالرَّجُلُ ،  
وَالزَّرْعُ وَالضَّرْعُ ، وَالظُّهْرُ وَالْبَطْنُ ، وَالسَّهْلُ وَالْجَبَلُ ،  
وَقَضَتُهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، فَتَقُولُ : ( ضَرَبْتُ زَيْدًا الظُّهْرَ وَالْبَطْنَ ،  
وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ ) ، ( وَمَطَرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ ، وَالسَّهْلَ  
وَالْجَبَلَ ) ، أَيُ : مَطَرْنَا مَا لَنَا كُلَّهُ ، ( وَجَاءَ الْقَوْمُ قَضَتُهُمْ  
بِقَضِيضِهِمْ ) ، أَيُ : كُلَّهُم .

وَكَذَلِكَ أَيْضاً تَجْرِي الْعَرَبُ مُجْرَى التَّأْكِيدِ بِكُلِّ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ  
مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرِينَ ، فَتَقُولُ : ( مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلَاثَتِهِمْ ) ، وَكَذَلِكَ  
إِلَى الْعَشْرَةِ ، ( وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاحِدَ  
عَشَرَ ) ، وَلَا تَذَكُرُ التَّمْيِيزَ ، وَاحِدَ عَشَرُهُمْ ، وَهُوَ أَوْفَعُهَا ،  
وَكَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرِينَ ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كَأَنَّهُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ  
كُلَّهُم .

## باب البدل

البدلُ إعلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِ اسْمَيْنِ ، أو فعلَيْنِ على جهة تبيين الأول ، أو تأكيده ، وعلى أن يُنَوَّى بالأول منهما الطَّرَحَ معنى لا لفظاً ، فمثالُ مجيئه للتبيين ، قولك : ( قام أخوك زيد ) .

ومثالُ مجيئه للتأكيد ( جدعتُ زيداً أنفه ) ، فمعلومٌ من قولك : ( جدعتُ زيداً ) ، أن المجدوع أنفه ، والدليل على أن الأول يُنَوَّى به الطَّرَحُ ، أن البدلَ على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : ( قام زيد أخوك ) ، فالتقديرُ ( قام أخوك ) .

فتركك الأول ، وأخذك في استئناف كلام آخر طرَحَ منك له ، واعتمادٌ على الثاني . والدليلُ على أنه في نية تكرار العامل إظهارُه في بعض المواضع ، نحو قوله تعالى : « قال الملأ الذين استكبروا من قومه ، للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (١) .

فأعاد التلام ، والدليلُ على أنه لا ينوَّى به الطَّرَحُ من جهة اللفظ ، إعادة الضمير عليه في مثل قولك : ( ضربتُ زيداً يدَهُ ) .

والبدل ، ستة أنواع :

بدلُ شيءٍ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط أن

(١) من الآية/ ٧٥ من سورة الاعراف .



يكونا واقعين على معنى واحد .

وبدل بعض من كل ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول .

وبدل اشتغال ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ كل واحد منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ، بشرط أن يكون الأول قد يجوز به الاكتفاء عن الثاني ، نحو قولك : ( سرقت زيدا ثوبه ) .

ألا ترى أنك قد تقول : ( سرقت زيدا ) ، إذا سرقت ثوبه ، وبديل بداء . وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ، ثم أضربت عنه ، ومنه قوله عليه السلام : ، ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر .

كأنه قال : بل ما كتب له ثلثها .

وبدل القلط ، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ سبق إليه لسانك ، وأنت لا تريده .

وبدل نسيان ، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد وليس كذلك . وذلك نحو قولك : ( ضربت زيدا عمرو ) .

فذكرت زيدا غلطاً وناسياً ، ثم أتيت بالمراد ، وهو عمرو ، إلا أن هذين الضربين لم يرد بهما سماع ،

فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

لِمَاءٍ فِي شَفْطِهَا حَوْءٌ لَعَسَ

وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْبَابِهَا شَنْبٌ

فَيُخْرِجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَعَسٌ مُصْدَرًا وَصِفَ بِهِ حَوْءٌ

عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : ( رَجُلٌ عَدْلٌ ) ، أَيُّ : حَوْءٌ لَعَسَاءٌ .

وَالْحَوْءُ ، السَّوَادُ الْخَالِصُ ، وَاللَّعَسُ سَوَادٌ تَشْبِيهِ حَمْرَةٍ .

وَيَشْتَرِطُ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ وَبَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، أَنْ

يَكُونَ فِي الْبَدَلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَقَدْ يَجِيءُ مَحذُوفًا

لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ نَعَالِي : • وَلِلَّهِ عَلَى

النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا • (٢) .

التقدير منهم •

وَالْبَدَلُ يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

مَعْرِفَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ •

وَنَكْرَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ •

وَمَعْرِفَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ •

وَنَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ •

وَلَا يَشْتَرِطُ فِي بَدَلِ النُّكْرَةِ مِنْ غَيْرِهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ

فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ •

(١) هو : ذُو الرِّمَّةِ ، وَالشَّاهِدُ فِي دِيْوَانِهِ ، صَفْحَةُ ٥ •

(٢) الْآيَةُ / ٧٩ سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ •

فأما كونها من لفظ المبدل منه ، أو موصوفة ، فغير  
مشروط ، بدليل قوله :

فلا وأبيك خير منك انني

ليؤذي الشححم والصهيل

فغير "منك بدل" من أبيك ، لأنه نكرة ، وأبوك معرفة .  
والبديل أيضاً ينقسم بالنظر إلى الاظهار والاِضمار أربعة  
أقسام :

- ظاهر من ظاهر .
- ومضمر من مضمر .
- وظاهر من مضمر .
- ومضمر من ظاهر .

إلا أن بدل المضمر من المضمر ، أو الظاهر في بدل  
البعض من الكل وبذل الاشتمال لا يجوز لما يلزم فيه من خلوة  
الجملة الواقعة خبراً من رابط يرتبطها بالابتداء ، ألا ترى أنك  
لو أبدلت المضمر من المضمر ، فقلت : ( ثلث الرغيف أكلته  
إياه ) ، وأبدلت المضمر من الظاهر ، فقلت : ( ثلث الرغيف  
أكلت الرغيف إياه ) ، لم يكن في الجملة الواقعة خبراً لثلث  
الرغيف رابط يرتبطها بالمخبر عنه ، إلا إياه ، وهو  
على نية استئناف عامل منفصل من الجملة التي قبله .  
وكذلك أيضاً لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم ، أو

المخاطب في بدل الشيء، من الشيء، لا يجوز ضربتك زيداً،  
ولا ضربني زيداً عمرو، لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع  
ضمير المتكلم، أو المخاطب، وذلك لا يجوز إلا في النداء  
والاختصاص.

فأما قوله (١) :

أنا سيفُ العسيرة فاعرفوني

حميداً قد تذرئتُ السناما

فمنصوبٌ على الاختصاص، كأنه قال : أعني حميداً .  
وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسماً لا يعطي الاستفهام،  
لم يكن بد من ذكر أداة الاستفهام معه، حتى يوافق البدل  
المبدل منه في المعنى، نحو قولك : ( كم مالك، أثلثون أم  
عشرون ) .

وإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماء تريد إبدالها منها،  
فإن كان ما بعد العدد يفي به، وما بعد الجمع يصدق عليه  
الجمع، جاز فيه وجهان : الإبدال مما تقدم، والرفع على  
القطع، نحو قولك : ( لقيت من القوم ثلاثة زيداً وعمراً  
وجعفرأ ) .

فالنصب على البدل، والرفع على القطع، كأنك قلت :  
أحدُهم زيد، والآخر عمرو، والآخر جعفر .

(١) ورد في : شرح أبيات ملفزة صفحة ١٨٤ في رواية أخرى .



ومثل ذلك ، ( لقيت الرجال زيداً وعمراً وجعفرأ ) ،  
 وإن لم يكن ما بعد العدد والجمع ، كذلك فالقطع ليس إلا ،  
 نحو قولك : ( لقيت رجالاً زيداً وعمرو ) ، أي : منهم زيد  
 وعمرو .

ولا يجوز البَدَل لأنَّ زيداً وعمراً ليسا برجال .  
 ولا يتصور أن يكون من قبيل بدل البعض من الكل ،  
 لأنه لا ضمير فيهما يربطهما بالمبدل منه .  
 فإن جاء شيء من ذلك ، جعل من باب ما وقع  
 فيه الجمع على المثني ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو قوله (١) :  
 توهَّمت آيات لها فعرفتها  
 لستة أعوام وذا العام سابع  
 رماد ككحل العين لآياً أئينه  
 ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشع  
 فإنه يروى برفع رماد ونؤي ونصبهما .  
 وإذا اجتمعت التوابع الأربع ، بدأت منها بالنعت ، ثم  
 بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالعطف .

(١) هو السابقة الذبياني ، والبيهقي في ديوانه صفحة/ ١٠٩ .

## باب عطف البيان

عطف البيان ، جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة ، أو مثله يبينه كما يبينه النعت ، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ، ولا في حكمه .

والفرق بينه وبين التأكيد بين ، إذا التأكيد لا يكون إلا بالفاظ مختصة ، والفرق بينه وبين البدل ، أنك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان ، كما تفعل في البدل .

ولذلك إذا كان اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، وأتبع ما أضيف إليه اسم الفاعل اسماً ليس فيه ألف ولا م ، جاز على عطف البيان ، ولم يجر على البدل ، نحو قوله (١) :

أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِىَ بِشَرِّ

عليه الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم أن يكون التقدير : أنا ابن التَّارِكِ بِشَرِّ ، وذلك لا يجوز ، وكذلك أيضاً تقول : ( يا زيد زيد ) ، بتثوين زيد الثاني ، إن جعلته عطف بيان ، لأنه ليس في نية تكرير العامل ، وإن جعلته بدلاً لم تنوته . وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت على

(١) هو : المزار بن سعيد بن فضالة الفقعسي ، والشاهد في : أوضح المسالك ٣/٣٦ .

الكنى وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء  
الأعلام المضافة ، نحو قولك : ( قام أبو عبدالله فقه ) .  
فإن اجتمع اللقب مع اسم مفرد ، أضفت الاسم إلى  
اللقب .

ولم يجز غير ذلك ، نحو قولك : ( قام زيد فقه ) ، فهذه  
جملة عوامل الأسماء .

## باب الأعمال

وقد يعرض في بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعداً ، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً ، أو كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى .

فمثال تقدم العاملين على معمول واحد - ( ضربني ) ، ( وضربت زيدا ) ، فزيد يطلبه ضربني ، وضربت من جهة المعنى .

ومثال تقدم أزيد من عامل على معنى واحد ، نحو قوله (١) :  
سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً  
فبيان ، لا فقر لديك ولا ذم

فقد تقدم على الطائل ثلاثة عوامل ، وهي : سئلت ، وبخل ، وعط .

ومثال تقدم العامل على أزيد من معمول واحد ، نحو قولك :  
( متى ظننت أو علمت زيدا منطلقاً ) .

والاختيار في جميع ذلك أعمال الثاني ، ويجوز أعمال الأولى (٢) :

فإن أعملت الأول ، أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض .

(١) في د : لا ذم عليك ولا حمد

(٢) هذا مذهب البصريين لأن الثاني لصيق بالمعمول فهو أولى أن يؤثر فيه ، ومذهب الكوفيين أعمال الأولى لتقدمه . يقول ابن مالك :  
أن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلان منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة



وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر ، نحو قوله (١) :

بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه

التقدير : إذا هم لمحوه .

وإن أعملت الثاني ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ،

وكان مما يجوز حذفه اختصاراً ، حذفته . نحو قولك : ( ضربت

وضربني زيد ) .

ولا يجوز إضماره قبل الذكر ، إلا في ضرورة ، نحو قوله :

علموني كيف أبكيهم إذا خف القطين

وإن كان مما لا يجوز حذفه اختصاراً ، جاز فيه إضماره

وتأخيره ، نحو قولك : ( ظننت وظنتت زيدا قائما إياه ) .

والآخر أن تحذفه إذ الحذف في هذا الباب اختصار .

وحذف أحد المفعولين في باب ظننت اختصاراً جائز ، إلا

أن ذلك قليل جداً .

وإن احتاج إلى مرفوع ، أضمرته قبل الذكر فتقول :

( ضربوني ، وضربت الزيدنين ) ، فأما قوله (٢) :

تعفق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبدت نبلهم وكليب

فجاء على إعمال الثاني ، وفاعل تعفق مضمر فيه . إلا

أنه أفرد ، وإن كان عائداً على جمع ضرورة ، نحو قوله (٣) :

(١) قالت عائكة بنت عبدالمطلب بن هاشم ، وهو في : اوضح

المسالك ٢٧/٢ .

(٢) قاله : علقمة بن عبدة . انظر : اوضح المسالك ٢٩/٢ .

(٣) في الاصل : كأولاد القطا ، والتصويب من : د .

لِزَغَبٍ كَأَفْرَاحِ الْقَطَارِثِ خَلَفَهَا  
على عاجزاتِ النهضِ حُمُرٍ حَوَاصِلِهِ  
وكذلك قول الآخر :

لو كان حياً قبلهنّ ظمائناً  
حياً الحطيمِ وجوههنّ وزمّزَمَ

جاءَ على إعمال حياً الثاني ، وفاعل حياً الأول منضمٌ فيه ،  
إلا أنه أفردّه ، وإن كان عائداً على اثنين ضرورةً على حدّ قوله :  
فلو ظفرتْ يدايَ بها وظنّنتْ  
لكان عليّ للقدر الخيارُ

وقد يعرّضُ أيضاً فيما كان من عوامل الأسماء فعلاً أنْ  
يضمّر ، وذلك أن الأفعال تنقسمُ ثلاثة أقسام :

قسمٌ ، لا يجوزُ إضمارُه ، وهو كلُّ فعلٍ لو أُضْمِرَ لم  
يكن عليه دليلٌ ، نحو قولك : ( ضربتُ زيداً ) ، لا يجوزُ أنْ  
تضمّر ( ضربتُ ) ، إذا لم يكن عليه دليلٌ .

وقسمٌ انترمتُ فيه العربُ الإضمار ، وهو كلُّ فعلٍ  
حذفَ أو أبدل منه شيءٌ ، وهو محصورٌ يحفظ ولا يقاس  
عليه .

والذي جاء من ذلك : المنادى ، وهو منصوبٌ بإضمار  
أناذي ، إلا أنه لا يجوزُ إظهارُه ، لأنَّ حرفَ النداء صار  
عوضاً منه .

وكذلك المنصوب على الاختصاص ، وهو على طريقة  
النداء ، فلا يجيء أبداً إلا بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو  
قولهم : إنا معشر العرب نفعل كذا وبك الله نرجو الفضل .  
و نحن العرب أقرى الناس للضيئف .

التقدير : أعني العرب ، وأعني الله ، وذلك ان الأول قد  
يتطرق إليه لبس ما فيزال بذكر اسم معرفة ، ولذلك لا يؤتى  
في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة ، لأنه لا يزيل لبساً .  
وهذا الباب شبيه بباب النداء ، ألا ترى أن الظاهر وقع  
فيه موقع ضمير المتكلم أو المخاطب ، كما وقع في النداء .

ولا يقع في غير ذلك من الأبواب لو قلت : ( ضرب عمرو  
زيداً ) ، وأنت تخاطب زيداً ، أو تخبر عن نفسك ، واسمك  
زيد لم يجز . ولما أشبهه فيما ذكر وقعت فيه أي المختصة  
بالنداء ، كقولهم : اللهم اغفر لنا إيتها العصابة . وكذلك  
ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والشتم ، والترحم ،  
لأنها صارت بدلاً من : أمدح ، وأرحم ، وأذم .

وكذلك الاسم المشتغل عنه الفعل ، نحو قولك : ( زيداً  
ضربت ) ، لأن الفعل الظاهر الذي يفسر المضمع صار عوضاً  
منه ، ومن ذلك قولهم في التحذير : ( إياك والأسد ) .  
التقدير : إياك اتق أن تعرض للأسد ، واتق الأسد  
أن يهلكك .

نحو قولهم : ( رأسك والحائط ) ، ( وما ز رأسك

والسيف ) ، ( وإيّاك والشر ) ، وإيتاي وأن يحذف أحدكم  
الأرنب ، ومنه : ( شأنك والحج ) ، أي : ألزم شأنك مع الحج ،  
( وامرأاً ونفسه ) . أي : دع امرأاً ونفسه ، ( وأهلك  
والليل ) ، أي : بادر أهلك واسبق الليل ، أي : بادرهم قبل  
الليل ، ( وعذرك ) ، أي : أحضر عذرك ، أو عاذرك ، وهذا  
ولا زعماتك ، أي : ولا أثوهم زعماتك ، وكليهما وتمراً ،  
أي : أعطني . ( وكل شيء ولا شئمة حر ) ، أي : إيت  
كل شيء ولا ترتكب شئمة حر ، وانتهوا خيراً لكم ،  
أي : ايتوا خيراً لكم . ( وحسبك خيراً لك ) ، ( ووراءك أوسع  
لك ) ، أي : اقصد خيراً لك . واقصد أوسع لك ، ومن أنت  
زيداً ، أي : تذكر زيداً ، وأخذته بدرهم فصاعداً ، أو بدرهم  
فزائداً ، أي : فزاد صاعداً ، وذهب زائداً ، ( ومرحباً وأهلاً  
وسهلاً ) ، أي : أصبت مرحباً ، أي : مرحباً ، وأتييت أهلاً  
لا أجنب ، ووطئت سهلاً من البلاد .

( وإن تأت فأهل الليل والنهار ) ، أي : تأت أهلاً لك  
بالليل والنهار .

ومنه ما ثني ، نحو قولك : ( الأسد الأسد ) ، ( والجدار  
الجدار ) ، ( والصبي الصبي ) إذا حذروه الأسد ، والجدار  
المتداعي ، ووطء الصبي .

( وأخاك أخاك ) ، أي : ألزمه ، والطريق الطريق ،  
أي : خلّه .



جميع ذلك جعل فيه المنصوب بدلاً من الفعل المضمر ،  
ومنه في الدعاء له : ( سَقِيَا ورَعِيَا ) ، وفي الدعاء عليه : ( أَفَقْ  
وتَفَقْ ) ، ( ودَفَرَا وخِيْبَة ) ، ( وجدُّعَا ) ، ( وعَقْرَا ) ، ( وتَعَسَا ) ،  
( وتَبَا ) ، ( وجوعَا ) ، ( وبَهْرَا ) ، ( وبُؤْسَا ) ، ( وِبَعْدَا ) ، ( وسَحَقَا ) .

ومنه إلا أنه متبع "جوعاً ، ونوْعاً ، وجوداً ، وجوْساً .  
ومنه إلا أنه لا يستعمل إلا مضافاً : ووَيْعَكَ ، ووَيْلَكَ ،  
ووَيْلِكَ ، ووَيْلِكَ .

ومنه إلا أنه في غير الدعاء ، حمداً ، وشكراً ، لا كفراً ،  
وعجباً ، وكرامةً ، ومسرّةً ، ونعمةً عَيْنٍ ، وحباً ونعمي ،  
ونعام عَيْنٍ .

ومنه ، ولا كيداً ، ولا همّاً ، ومنه ، ورَعِيَا وهَوَانَا ، ومنه  
إذا أردتَ دوامَ الفعل واتصاله ، انما أنتَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، وما  
أنتَ إلا قَتْلٌ وإلا سَيْرٌ لبريدٍ ، وإلا ضربَ الناسِ .  
ومنه ، ( قَامَا مِنَّا بَعْدُ ، وَاَمَّا فِدَا ) (١) ، وأشباه ذلك .

ومنه المصدرُ المُشَبَّهُ به ، إذا تقدّمَ عليه ما يدلُّ على  
الفعل الناصب له ، نحو قولهم : ( له صَوْتُ "صوتِ حمارٍ" ) ،  
( وله ضَرَاخٌ "ضراخِ الثكلي" ) ، ( وله دَقٌّ "دَقِّكَ بالمنجارِ حَبٌّ"  
الفلفل ) ، وأشباه ذلك .

ومنه ما يكونُ من المصادرِ توكيداً لما ينطوي عليه الكلام ،

(١) سورة (محمد) صلى الله عليه وسلم الآية/ ٤ .

نحو قولك ( هو عبد الله حقاً ) ، ( وهذا زيد الحق لا الباطل ) ،  
وهذا زيد غير ما تقول ، وهذا القول لا قولك .

ومنه ما يكون من المصادر تأكيداً للكلام المتقدم الذي في  
معناه ، نحو قولهم : . له علي ألف درهم عرفاً واعرافاً ،  
و . الله أكبر دعوة الحق . .

ومن ذلك قول الأَحوص (١) :

إني لأمنحك الصدود وإنني

قسماً إليك مع الصدود لأميل

ومنه ، صنع الله ، ووعد الله ، وكتاب الله وصيغة الله .  
ومنه ، سبحان الله وربحائه ، ومعاذ الله ، وعمر ك الله ،  
وقعد ك الله .

ومنه ما جاء من المصادر مثنى ولا يراد به ما يشفع الواحد ،  
وهو : ( حنانيك ) ، ( ولبيك ) ، ( وسعديك ) ، ( وهذا ذيك ) ،  
( ودواليك ) .

ومنه ما كرر من المصادر في معنى الأمر في نحو قولهم :  
النجاء النجاء ، وضرباً ضرباً .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفعل الناصب  
لها ، لأنها صارت عوضاً منه ، وثقّر الفعل الناصب لها من

(١) وقيله :

يا دار عاتكة التي تغزل حذر العدا وبه الفؤاد موكل  
انظر : شعر الاحوص صفحة / ١٥٢ .

لفظها ، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلاً فصحت ،  
والإِثباتُ منه فعلاً على القياس ، لأن جميع هذه المصادر  
مؤكدٌ لأفعالها المضمرّة ، والمصدرُ المؤكّد لا ينصبه إلا فعلٌ  
من لفظه ، إذ التأكيد إمّا لفظي وإمّا معنوي .

فالمعنوي بالفاظٍ محفوظة ، لا تتمدى .  
واللفظي ، تكرارُ اللفظ ، نحو قولك : ( قام زيد ) أو  
إعادة ما يقرب منه نحو قوله تعالى : فبهتل الكافرين  
أمنهلم رويداً ، (١) .

ومثل ذلك : ( قام زيد قياماً ) ، ومما أجري مجرى :  
سبحان في المعنى ، إلا أنه غير مصدر سُبَّوحاً ، قدوساً ، ربُّ  
الملائكة والروح ، أي : ذكرت سُبَّوحاً قدوساً ، أو : اذكروا .  
ومما أجري من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : تَرَبَّأَ  
وجندلاً ، أي : أطمعه الله ترباً وجندلاً ، وفأها لفيك ، أي :  
ألقى الله الداهية لفيك .

ومما أجري من الصفات مجراها ، هنيئاً مريئاً ، وفي غير  
الدعاء ، عائذاً بك ، وأقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار  
الركب ، وإن شئت حذفت الهمزة جميع ذلك جرى في غير  
الدعاء مجرى قولك : ( ما أنت إلا سيّراً ) ، لأنك تريد إثبات  
العباد ، والقيام ، والتموّد في الحال واتصالها ، وانتصابها بأفعالٍ  
من لفظها على أنها أحوالٌ مؤكّدة ، التقدير : أعوذ عائذاً بك ،

(١) الآية/١٧ سورة الطارق .

وَأَتَقَوْمَ قَائِمًا وَتَقَعْدُ قَاعِدًا ، وَمِثْل ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا

وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَبَانَا

فَكَانَتْهُ قَالَ : زَحِيرًا وَأَبِينَا .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَجْرَى مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ لَمْ تَتَّخِذْ

مِنَ الْفِعْلِ مُجْرَى مَا أَخَذَ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أُنَمِّسُ مَرَّةً

وَقَيْسًا أُخْرَى .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارُ جَفَاءٍ وَغِلْظَةٌ

وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهُ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وَقَوْلُهُ (٣) :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً

وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعِيَلَاتٍ

أَيُّ : تَتَلَوَّنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا .

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (أَعُودَ وَذَا نَابٍ) ، أَيُّ : أَسْتَقْبِلُونَ أَعُودَ

وَذَا نَابٍ ، فَالْأَسْتِقْبَالُ تَابَتْ فِي الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ التَّحَوُّلُ

وَالْتَلَوْنُ يَجْرِي مُجْرَى أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ

إِضْمَارُ كَانَ وَإِنَابَةٌ مَا مُنَابَهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَمَّا أَنْتَ

(١) شَاعِرٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالشَّاهِدُ فِي : الْكِتَابِ ١٧١/١ .

(٢) هُوَ فِي : الْكِتَابِ ١٧٢/١ ، وَالْمُقْتَضِبُ ٢٦٥/٣ .

(٣) هُوَ فِي : الْكِتَابِ ١٧٢/١ ، وَالْمُقْتَضِبُ ٢٦٥/٣ أَيْضًا .



مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ ، الأصل : إِنْ كُنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ  
مَعَكَ ، فَأَضْرَبْتَ كَانَ وَعَوَّضَ مِنْهَا مَا ، وَانْفَصَلَ الضَّعِيفُ ،  
وَمِنْ مِثْلِ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

أَبَا خُرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبَّعُ

وَقَسَمْتُ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِمَّا عَلَى  
إِضْمَارِ الْفِعْلِ فِيهِ دَلِيلٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ شَهَرَ سَيْفًا : (زَيْدًا) ،  
ثَرِيدٌ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهُ .

(١) هو : العباس بن مرداس . انظر ديوانه صفحة / ١٢٨ .

## باب ذكر الرفع للفعل المضارع

اعلم ان الرفع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم<sup>(١)</sup> ،  
 وأعني بذلك ، ان الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوز لك  
 إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعاً ، نحو قولك :  
 ( يقوم زيد ) ، ألا ترى انك لو قلت : ( أخوك زيد ) ، لجاز .  
 ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم ، فأما قولهم : ( سيقوم  
 زيد ) ، ( وقد يقوم زيد ) ، فرفع الفعل ، لأنه صار مع قد والسين ،  
 كالشيء الواحد ، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم ، والدليل  
 على أنهما كالجزء من الفعل قولك : ( لقد يقوم زيد ) ،  
 ( وسوف يقوم زيد ) ، ولأن التأكيد لا يفصل بينها وبين  
 الفعل المؤكد بشيء ، وكذلك قولهم : ( هلا يقوم زيد ) ،  
 وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، إنما رفع الفعل بعدها ،  
 لأن الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام ، فيقال : ( هلا زيد  
 قام ) ، فروعي فيها ذلك القدر .

اعلم ان نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه ، وهو  
 أن وهي أبداً مع ما بعدها ، في تقدير المصدر ، وإذا دخلت على  
 الفعل المضارع خلصته للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال  
 التحقيق لو قلت : علمت أن يقوم زيد ، لم يجز ولا يتقدم

(١) هذا عامل معنوي ، وبعضهم يذهب الى ان الفعل المضارع مرفوع  
 بتجرده من الناصب والجازم ، وآخرون يذهبون الى انه مرفوع بحروف  
 المضارعة . ومعنى كونه واقعا موقع الاسم انه مرفوع بالاستناد .

شيء مما بعدها عليها ، لأنها من قبيل الموصولات ، وقد تقدم ذلك .

ولن : وهي لنفي سيفعل .

وكي : في لغة من يدخل عليها حرف الجر ، فيقول : (لكي) :  
و (إذن) : ومعناها الجواب والجزاء ، يقول القائل :  
(أزورك) ، فتقول محياً له ومجازياً على زيادته ، (إذن  
أكرمك) ، والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً لم تعمل  
فيه ، وإن كان مستقبلاً ، فإن وقعت صدرأ نصبت ، وبمض  
العرب يلغونها ، وإن لم تقع صدرأ ، فإن تقدمها حرف العطف ،  
جاز إلغائها وإعمالها .

قال تعالى : « وَإِذْ أَنْ لَا يَلْبَسُونَ » (١) . وقد قرئ :  
( لا يلبسوا ) .

وإن وقعت بين شيئين متلازمين ، كانت ملفاة لا غير ،  
نحو قولك : (أنا إذن أكرمك) .  
فأما قوله (٢) :

لا تتركني فيهم شطيراً  
إني إذن أهلك أو أطيرأ

فيتخرج على أن يكون خبر أن محذوفاً ، أي : أموت ،

(١) من الآية ٧٦ من سورة الاسراء .

(٢) مجهول . والشاهد في : المغني ٢٢/١ ، واللسان (ش/ط/د) :  
الخزانة ٥٧٤/٣ ، الانصاف ١٧٧/١ ، اوضح المسالك ١٧٠/٣ ، وشرح  
المفصل ١٧/٧ .

فتجبي، إذَنْ على هذا التقدير أول الكلام ، ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَم ، والظرف ، والمجرور ، نحو قولك : ( إذَنْ والله أكرمك ) ، ( وإذَنْ في الدار أتيك ) ، ولا يجوز ذلك في غيرها من التواصب ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

ومنها ما يتنصب الفعل بإِضْمَارِ أَنْ بعده ، وإن شئت أظهرتها ، وهو لام كي ، إذا لم تكن بعدها لا ، نحو قولك : ( جئت ليقوم زيد ) .

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم المفعول ، نحو قولك : ( يعجني قيام زيد ويخرج عمرو ) ، وإن شئت ، ( وأن يخرج عمرو ) .

والباقي منها ما يتنصب الفعل بإِضْمَارِ أَنْ بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهي : كي في لغة من يقول : كَيْمَه ، فيحذف معها أَلِفُ ما الاستفهامية ، ولام الجحد (٢) ، وهي التي يتقدمها نفي ، وكون ماضٍ ، نحو قولك : ( ما كان زيد ليقوم ) . وأو ، بمعنى إلا أن ، أو بمعنى كي ، نحو قولك : ( لألزمك أو تقضيني حق ) . أي : كي تقضيني حق ، نحو قوله (٣) :

(١) فائله مجهول ، والشاهد في : المغنى ٢٨٣/١ .

(٢) ويسمونها بعضهم لام الجحود .

(٣) هو : زياد الاعجم ، والشاهد في : الكتاب ٤٢٨/١ . وأوضح

المسالك ١٧٣/٣ .



وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قِصَاةَ قَوْمٍ  
كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ نَسْتَقِيمَا

أَي : إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ .

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى مَا ذُكِرَ لَمْ يَنْتَصِبِ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِلَّا  
فِي ضَرُورَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغَنَى  
تَعَشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتْ فَتَعْذِرَا

الْمَعْنَى : يَكُنْ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ .

وَالْفَاءُ ، وَالْوَاوُ فِي جَوَابِ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ ،  
أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ تَحْضِيضٍ ، أَوْ عَرْضٍ ، أَوْ دَعَاءٍ ، وَلَا يَنْتَصِبُ  
الْفِعْلُ بَعْدَهُمَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٢) :

سَأَتْرِكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

فَنَصَبَ (أَسْتَرِيحَ) ، وَامْتَقَدَّمَ الْفَاءُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ  
النَّصَبُ بَعْدَ الْفَاءِ حَتْمًا فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ ، بَلْ يَجُوزُ مَعَهُ غَيْرُهُ ،  
وَالضَّابِطُ لِذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ تَقَدَّمَ الْفَاءُ جُمْلَةً مُنْفِيَةً ، فَإِنْ  
كَانَتْ فَعْلِيَّةً ، وَكَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا ، جَازَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا  
الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ .

فَالرَّفْعُ لَهُ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ مَعْطُوفًا

(١) انظر : شرح أبيات ملفزة ، صفحة / ١١٠ .

(٢) مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ .

وشرح أبيات ملفزة ، صفحة / ١١٠ .

على الفعل الذي قبلها ، فيكون شريكاً له في النفي ، نحو قولك :  
( ما تأتينا فتحدثنا ) • تريد : ( ما تأتينا فما تحدثنا ) •

والآخر أن يكون مقطوعاً مما قبله ، كأنك قلت : ( فأنت  
تحدثنا ) •

والنصب بإضمار أن ، له معنيان :  
أحدهما : أن يكون نفي الاتيان ، فانتفى من أجله الحديث ،  
كأنه قال : ( ما تأتينا فكيف تحدثنا ) (١) ، والتحديث  
لا يكون إلا مع الاتيان •

والثاني : أن يكون أوجب الاتيان ، ونفى الحديث ، كأنه  
قال : ما تأتينا محدثاً ، بل غير محدث •  
وإن كان الفعل منصوباً ، جاز فيه وجهان ، الرفع  
والنصب •

فالرفع له وجه واحد ، وهو القطع ، فتقول : ( لن تأتينا  
فتحدثنا ) • أي : فأنت تحدثنا •  
والنصب على ثلاثة أوجه :

العطف على الفعل ، فيكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبله في  
النفي ، كأنه قال : ( لن تأتينا فلن تحدثنا ) •

والنصب بإضمار أن ، فيكون له المعنيان المتقدمان الذكر ،  
وإن كان الفعل مجزوماً ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ،

---

(١) في د : تحدث •

والنصب ، والجزم .

فالرفع على القطع ، فيكون ما بعد الفاء موجياً ، نحو قولك :  
( لم تأتينا فتحدثنا ) ، أي : فأنت تحدثنا ، ومن ذلك قوله (١) :

غير أنا لم تأتينا بيقين  
فنرجي ، ونكثر التأميلاً

أي : فنحن نرجي .

والجزم على العطف ، فيكون التقدير : فلم تحدثنا .  
والنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمي الذكر .  
وإن كانت إسمية لم يجر فيما بعد الفاء ، إلا النصب  
على المعنيين المتقدمي الذكر . أو الرفع على القطع ، ولا يجوز  
العطف على ما بعد أداة النفي ، لأنه لم يتقدم فعل فيعطف  
عليه .

وإن تقدم الفاء جملة استفهامية ، فإن كانت فعلية ، جاز  
فيما بعد الفاء ، وجهان : الرفع والنصب .

فالرفع على وجهين ، العطف ، فيكون الثاني شريك  
الأول في الاستفهام ، نحو قولك : هل تأتينا فتحدثنا ، أي :  
فهل تحدثنا .

والقطع ، كأنك قلت : ( فأنت تحدثنا ) .

(١) هو شاعر حارثي . والشاهد في : الكتاب ١/٤١٩ وفي شرح  
المفصل ، للعنبري ، ٣٦/٧ .

والنصب على 'ان' تُقدَّر الأول سبباً للثاني ، كأنك قلت :  
( هل يكون منك إتيان ) . فيكون بسببه حديث .

وإن كانت اسمية لم يجز فيما بعد الفاء أيضاً إلا الرفع  
على القطع ، نحو قولك : ( هل زيد أخوك فتكرمه ) ، أي :  
فنحن نكرمه .

أو النصب على السببية ، نحو قولك : ( أين بيتك  
فأزورك ) .

وإن تقدمها جملة تمنّ فأمّا أن يكون فيها فعل ، أو  
لا يكون . فإن كان ، جاز فيما بعد الفاء الرفع والنصب .

فالرفع على معنيين ، العطف ، نحو قولك : ( ليتني أجد  
مالاً فأنفق منه ) ، أي : فليتني أنفق منه ، والاستئناف ،  
أي : فإنا أنفق .

والنصب على السببية ، كأنه تمنّي وجدان مالٍ يكون  
سبباً للانفاق منه .

وإن لم يكن فيها فعل لم يجز إلا النصب على السببية ،  
والرفع على القطع ، ولا يجوز العطف ، نحو قولك : ( ليت لي  
مالاً فأنفق منه ) ، برفع أنفق ونصبه .

وإن تقدمها جملة نهى ، أو أمر باللام ، جاز فيه ثلاثة  
أوجه ، الرفع على الاستئناف ، والنصب على السببية ، والجزم  
على العطف ، نحو قولك : ( لتكرم زيدا فيكرمك ) ، ( ولا



تضرب عمراً فيضربك ) .

وإن كان الأمر بغير لام ، لم يجر فيه إلا الرفع على القطع ، والنصب على السببية ، نحو قولك : ( أكرم زيدا فيكرمك ) ، برفع يكرم ونصبه .

وإن تقدمها جملة دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر .

وإن تقدمها جملة عرض أو تحضيض ، أو دعاء على غير صيغة الأمر جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف ، فيكون شريك ما قبله في المعنى ، أو على القطع .

والنصب على السببية ، نحو قولك : ( ألا تنزل عندنا فنجدتك ) ، ( وغفر الله لزيد فيدخله الجنة ) .

والعرب قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء في جواب نصب ما بعد الفاء ، فإذا تقدم الفاء فعل شرط ، جاز فيما بعدها وجهان : الجزم على العطف ، والنصب باضمار أن على السببية ، نحو قولك : ( إن تأتي فتحدثني أكرمك ) ، بنصب تحدثت وجزمه ، ولا يقطع ، لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام .

وإن تقدمها فعل الجواب ، جاز فيه ثلاثة أوجه ، الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب باضمار أن على السببية ، نحو قولك : ( إن تأتي أكرمك فأحسن إليك ) .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر ، إلا أن النصب بعدها  
 بإضمار أن ، فإنه إنما يكون على معنى الجمع ، فإذا  
 قلت : ( لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً ) ، جاز في : تشرب ،  
 الرفع على القطع ، كأنك قلت : وأنت تشرب لبناً ، إن شئت ،  
 والجزم على العطف ، كأنك قلت ولا تشرب لبناً ، والنصب على  
 النهي عن الجمع ، كأنه قال : لا تجمع بين أكل السمك  
 وشرب اللبن .

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل  
 الذي قبلهما ، لو قلت : ( ما ضربت فيفضب زيداً ) ، ( ولا تأكل  
 وتشرب لبناً سمكاً ) . لم يجز ، وتقول : ما يأتي زيداً إلا عمراً  
 فيحدثه .

إن أعدت الضير على عمرو ، لم يجز إلا الرفع ، لأن  
 الفعل في حقه موجب<sup>(١)</sup> .

وإن أعدته على زيد ، جاز فيه الرفع ، والنصب ، لأن  
 الفعل في حقه منفي<sup>٢</sup> .

وحتى إذا كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كي ، فإن لم تكن  
 بمعنىهما لم تنصب ، فعلى هذا لا يخلو أن تقع حتى مع ما بعدها  
 خبراً لذي خبر ، أو لا تقع . فإن وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها  
 إلا النصب ، نحو قولك : ( كان سيري حتى أدخلها ) ،

(١) وذلك لا يستقيم إلا بالقطع أو الاستئناف وهو رفع .

( وسير زيد حتى يدخل المدينة ) بنصب أدخل ، ويدخل .  
وان لم يقع خبراً ، فإما أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها  
أو لا يكون ، فإن كان ، فإن أردت بالفعل الذي بعدها  
الماضي ، أو الحال ، رفعت نحو قولك : ( سرت حتى أدخل  
المدينة ) ، تريد : سرت فدخلت ، أو فأنا داخل ، وإن أردت  
به الاستقبال نصبت ، وتكون بمعنى كي ، أو إلى أن ، كأنك  
قلت : ( سرت كي أدخل المدينة ) ، أو إلى أن أدخل المدينة ،  
وان لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجر في الفعل الذي بعدها ،  
إلا أن يكون مستقبلاً منصوباً ، وتكون بمعنى إلى أن ، نحو  
قولك : ( سرت حتى يؤذن المؤذن ) ، أي إلى أن يؤذن  
المؤذن .

فإن كثرت السبب ، نحو قولك : ( كثر ما سرت حتى  
أدخل المدينة ) ، كان الرفع أقوى من النصب . وإن قللتها  
نحو قولك : ( قلما سرت حتى أدخل المدينة ) ، كان النصب  
أقوى من الرفع .

وإن نفيت ، فإن قدرت النفي ، دخل بعد دخول حتى ،  
فالأمر على ما كان عليه قبل النفي من جواز النصب على معنى  
إلى ، أو كي ، والرفع على المعنيين المتقدمي الذكر .

وإن قدرت أنها دخلت بعد دخول النفي ، لم يجر فيما  
بعدها إلا النصب على معنى إلى أن ، وذلك : نحو قولك :

( ما سرت حتى أدخل المدينة ) ، بالنصب لا غير ، على التقدير الثاني . وبالنصب والرفع على التقدير الأول .

فهذه جملة النواصب بنفسها ، وبإضمار أن ، ولا تضر أن في عدا ما ذكر ، إلا في ضرورة نحو قوله (١) :

قلم أرَ مثلها حياصةً واجداً  
ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

يريد : أن أفعله (٢) .

أو في نادر كلام ، نحو قولهم : ( مره يحفرها ) ،  
( ولا بد من يتبعها ) .

التقدير : أن يحفرها وأن يتبعها .

---

(١) هو : عامر بن جوين الطائي والتواجد في : المغني ٧١٢/٢ ،  
وشرح شواهد المغني ٩٣١/٢-٩٣٢ .  
(٢) قال المبرد : الاصل : أنعلها ، ثم حذف الالف ونقلت حركة  
الهاء الى ما قبلها .



## باب ذكر جوازم الفعل المضارع

وهي قسمان ، جازمٌ فعلاً واحداً ، وهو : لم ، وهي لنفي  
الفعل الماضي المنقطع ، ولما ، وهي لنفي الماضي المتصل بزمان  
الحال ، تقول : عصى آدمُ ربّه ولم يندم ، ثم ندم بعد ،  
وعصى إبليسُ ربّه ولما يندم .

وإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقديرأ ،  
وقد يحذف الفعل بعد لما إذا فهم المعنى ، نحو قولك :  
( قاربت المدينة ولما ) .

ولا الناهية ، نحو قولك : ( لا تضرب زيدا ) .

ولا في الدعاء ، نحو قولك : ( لا تعذبني يا رب ) .

ولام الأمر ، نحو قولك : ( ليضرب زيد ) .

ولام الدعاء ، نحو قولك (١) : ( ليغفر الله لهم لزيد ) .

إلا أن اللام تلزم في الأمر للغائب والمتكلم ، نحو قولك :  
( ليقيم زيد ، ولأقم ) .

وفي فعل المفعول المخاطب ، نحو قولك : ( ليتعن  
بحاجتي ) .

ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب ، بل تقول : ليتضرب  
زيداً واضرب زيدا إن شئت .

(١) قولك : ساقط في الاصل .

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

محمدٌ تفد نفسك كل نفس  
إذا ما خفت من أمر تبالا

يريد : تفد .

وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، فإنها تحتاج إذ ذاك جواباً فتجزمه ، وهي جملة الأمر ، نحو قولك : ( إرتني أكرمك ) .

والاستفهام ، نحو قولك : ( أين بيتك أذكك ) .

والتعني ، نحو قولك : ( ليت لي مالا أنفق منه ) .

والتحضيض ، نحو قولك : ( هلا ثأينا تحدثنا ) .

والعرض ، نحو قولك : ( ألا تنزل عندنا نتكلم معك ) .

والدعاء ، نحو قولك : ( غفر الله لزيد يدخله الجنة ) .

والنهي ، نحو قولك : ( لا تضرب زيدا بكرمك ) .

إلا أن جملة النهي إذا ضمنت معنى الشرط ، فإنما تتقدّر بفعل منفي ، بعد أداة الشرط ، كأنك قلت في المسألة المتقدمة الذكر ، إلا تضرب زيدا بكرمك ، ولو قلت : لا تدن من الأسد يأكلك . لم تجزم ، لأن الجزم إنما يكون على

(١) مختلف فيه ، والشاعر في : المغني ٢٢٤/١ ، والانصاف ٥٣٠/٢ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، والخزانة ٦٢٩/٣ ، ويروى : من شيء تبالا والتبالي : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء ، مثل : تقوى .

تقدير إن لا تدن من الأسد يا كلك . وذلك فاسد المعنى .  
والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر ، تجري مجراها في  
جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، نحو قولك : نزال  
أكرمك وحسبك ينم الناس (١) .  
ومن ذلك قوله (٢) :

وقولي كلما جشأت وجاشت  
مكانك تحمدي أو تستريحي

وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ،  
يجزم الجواب إذا ضمن معنى الشرط .  
ومن كلامهم : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه (٣) ،  
فإن لم يضمن شي من ذلك معنى الشرط . ارتفع الفعل  
نحو قوله (٤) :

كرو إلى حرتكم تعمرونها  
كما نكر إلى أوطانها البقر

وجازم فعلين ، وهو قسمان :  
حرف وإسم ، فالحرف إذا ما ، وإن . والإسم : ما بقي

(١) ويقال : حسبك حديث فيتام الناس . انظر : أوضح المسالك  
١٨٠/٣ .

(٢) هو : عمرو بن الأطنابة الخزرجي ، والشاهد مما يدور في كتب  
النحاة . وهو في : الانشباء والتظائر ١١٧/١ ، وغيره .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١٨١/٣ .

(٤) هو الاخطال التغلبي . والشاهد في : الكتاب ٤٥١/١ ، وشرح  
المفصل ٥٢/٧ .

وهو قسمان : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وأي .

والظرف قسمان : زمني ، ومكاني .

فالزمني : متى ، وأَيَّانَ ، وأي ، وحين ، وإذا في الشعر .

والمكاني : أين ، وأنى ، وأي مكان ، وحيث .

وهذه الأدوات ومنها ما تلزمه ما ، وهو : إذ ، وحيث .

ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو : إن ، وأين ، وأي ، ومتى ،

وأَيَّانَ ، وإذا .

ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما بقي .

وهذه الأدوات إما أن تدخل على جملتين فعليتين ، أو

جملتين ، إحداهما فعلية ، والأخرى اسمية .

فإن كانتا فعليتين ، فإما أن تكون الثانية أمراً ، أو نهياً ،

أو دعاءً ، أو استفهامية ، أو فعلاً قد دخلت عليه قد أو السين ، أو

سوف ، أو ما ، أو أن ، أو غير ذلك .

فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مذكراً ، أدخلت عليها الفاء ،

وجزمت الفعل الأول ، إن كان مضارعاً ، وإن كان ماضياً ،

كان في موضع جزم ، وإن لم يكن شيئاً من ذلك ، فإما أن

يكون الفعلان ماضيَيْن أو مضارعَيْن ، أو أحدهما ماضٍ

والآخر مضارعٌ ، فإن كانا ماضيَيْن كانا في موضع جزم ، وإن

كانا مضارعَيْن جزمتهما ، إلا أن تدخل الفاء على الثاني ،



فإنك ترفعه ولا يجوز رفعه إن لم تدخل عليه الفاء ، إلا في  
ضرورة ، ويكون على تقدير الفاء ، نحو قوله (١) :

يا أصرع بن حابس يا أصرع  
إنك إن يصرع أخوك تصرع

أي : فتصرع .

وإن كان أحدهما ماضياً ، والآخر مضارعاً ، قدمت  
الماضي ويكون في موضع جزم ، وأخرت المضارع .  
ويجوز فيه الجزم والرفع ، والجزم أحسن . وإن أدخلت  
عليه الفاء لم يجز إلا الرفع ، وذلك نحو قولك : ( إن قام زيد  
يقم عمرو ) . وإن شئت : ( يقوم ) وإن شئت ( فيقوم ) .  
ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة ،  
ويجزم إذ ذاك المضارع ، ويكون الماضي في موضع جزم ، ومن  
ذلك قوله (٢) :

من يكدنني بستي كنت منه  
كالشجا بين حلقه والوريد

وإن دخلت على جملتين ، إحداهما : اسمية ، والأخرى  
فعلية . جعلت الاسمية جواباً ، ولم يكن بدءاً من دخول

(١) نسبة سيبويه إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسبه غيره إلى  
آخر ، والشاهد من مشطور الرجز ، وهو في : الكتاب ٤٣٦/١ ، والخزانة  
٣٩٦/٢ ، والانصاف ٦٤٢/٢ .

(٢) هو أبو زيد الطائي ، والشاهد في ديوانه صفحة ٥٢ .

الفاء أو إذا عليها ، نحو قولك : ( إنَّ يقيمُ زيدٌ فعمرو قائمٌ ) ،  
أو : ( إذَنْ عمرو قائمٌ ) .

ولا يجوز حذف الفاء إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله مثلاً

وقد تقدم حكم الشرط والقسم في باب القسم ، فإن  
اجتمع الاستفهام والشرط ، بنيت الجواب على الشرط ،  
ويكون الاستفهام داخلاً على جملة الشرط والجواب بأسرها .  
نحو قولك : ( هل إنَّ قام زيدٌ يقيمُ عمرو ) .

ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام  
دليل على ذلك ، نحو قوله (٢) :

فطلقها فليست لها بكف

والا يعل مفرقك الحسام

أي : إنَّ لا تطلقها .

وكذلك يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء  
الشرط عقب كلام يدل على الجواب ، أو أثناءه ، نحو قولك :  
زيدٌ قائمٌ إنَّ قامَ عمرو ، وزيدٌ إنَّ قامَ عمرو قائمٌ .  
ويجوز حذفهما أيضاً في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلُّ

(١) هو الاحوص ، والشاهد في ديوانه صفحة/ ١٨٤ .

(٢) البيت متنازع ، روي لحسان بن ثابت ، وروي لابنه عبد الرحمن ،  
وروي لكعب بن مالك ، وهو في : الخصائص ٢/ ٢٨١ ، والكتاب ١/ ٤٣٥ ،  
والخزانة ٣/ ٦٤٥ ، ونوادير أبي زيد : ٣١ ، وانظر : ديوان كعب بن مالك  
صفحة/ ٢٨٨ .

على ذلك نحو قوله (١) :

قالت بنات العم يا سلمى وإن

كان فقيراً معدماً قالت : وإن

أي : وإن كان عيباً معدماً تمنيتُهُ .

أو في نادر كلام ، نحو قولهم : ( إفل هذا إمّا لا ) . أي :

إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل بطل عملها ، ما عدا

حرف الجر ، والاسم المضاف نحو قولك : ( بمن تبرز

أمرز ) ، ( وغلام من تضرب أضرب ) .

فأمّا قوله (٢) :

إن من يدخل الكنيسة يوماً

يلق فيها جاذراً وطلباء

قاسم إن ضمير شأن محذوف ، أي : إنه .

وما كان من الجوازم لفتلين حرفاً فلا موضع له من

الأعراب ، وما كان منها اسم زمان أو مكان أو مصدراً ،

وأعني بذلك أيّاً المضافة الى المصدر ، كان في موضع نصب على

الظرفية ، أو على المصدرية ، وما كان منها اسماً لغير ما ذكر .

(١) هو : رؤية بن المعجاج ، والشاهد في : المغني ٦٤٩/٢ ، وشرح

شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والخزانة ٦٣٠/٣ .

وفي د : وفي هامش الاصل : كان عيباً معدماً

لذلك فسره بقوله ، وإن كان عيباً معدماً . . .

(٢) هو للاختل ، وقد تقدم في الصفحة ٩٥ .

فإن دخل عليه حرف خفَضَ ، كان مخفوضاً به ، ويكون  
 المجزور متعلقاً بفعل الشرط ، وإن لم يدخل عليه حرف خفض ،  
 فإن كان الفعل الذي بعده غير متعد ، كان مبتدأ نحو قولك :  
 ( من يقيم أقم معه ) ، وإن كان متعدياً ، فإن كان فاعل الفعل  
 ضميراً يعود على اسم الشرط ، كان أيضاً مبتدأ ، نحو قولك :  
 ( من يضرب زيدا أضربه ) .

وإن لم يكن ضميراً يعود على اسم الشرط ، فإن كان  
 الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولاً مقدماً ، نحو قولك : ( من  
 يضرب زيدا أضربه ) .

وإن كان قد أخذه ، فإن كان المفعول ضميراً عائداً على اسم  
 الشرط ، أو سيباً له ، جاز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب  
 باختيار فعل ، والاختيار الرفع ، نحو قولك : ( من يضربه  
 زيدا أضربه ) . ( ومن يضرب غلامه زيدا أضربه ) .

وإن كان المفعول أجنبياً لم يجز فيه إلا الرفع على الابتداء ،  
 نحو قولك : ( من يضرب زيدا أضربه ) ، ( ومن يضرب  
 غلامه زيدا أضربه ) .

وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الاعراب كحكم اسم  
 الشرط في جميع ما ذكره (١) .

(١) في د : والله أعلم .



## باب ما جرى من الأسماء في الاعراب مجرى الفعل

وهو غير المنصرف ، وأعني به كل اسم لا ينون ولا يخفّض ، وسمي غير منصرف ، لأن المنصرف : هو الذي في آخره صرف ، وأعني بذلك : التنوين .

فلما لم يكن في آخره تنوين سمي غير منصرف ، ولذلك ينبغي أن يسمى الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف ثم خفّض بعد ذلك منجراً ، ولا يسمى منصرفاً ، لأنه ليس فيه صرف قبل دخول الألف واللام والإضافة ، ولا بعد دخولهما .

ولا يمنع الاسم الصرف حتى توجد فيه علتان فرعيتان فصاعداً من علل التسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نحو ما ، أو علة تقوم مقام علتين .

والعلل التسع : العدل ، والتعريف ، والصفة ، والتأنيث ، والمعجمة ، والتركيب ، ووزن الفعل ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وزيادة الألف والنون .

والعلة التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالألف ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وهو ما كان من المجموع موافقاً لمفاعل ، أو مفاعل في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، نحو : مساجد ، ودنانير ،

فالعِدْلُ لا يمنع الصَّرْفَ إِلَّا مع التعريف ، أو الصِّفَّة ، وذلك :  
أَنَّ العِدْلَ إمَّا عن الألف واللام ، أو عن بناءٍ إلى آخر .

فالعِدْلُ عن الألف واللام لم يَجِبْ إِلَّا في : سَحَر ،  
وَأَخَر ، لأنَّ سَحَرَ في الأصل نكرة ، فكان يجب إذا أردت  
تعريفه أَنْ تدخلَ عليه الألف واللام ، فعدلوه عن ذلك ،  
وعرفوه بِنِيَّتِهِمَا ، وكذلك أَخَر ، هو جمعُ أُخْرَى .

فكلُّ فعلٍ مؤنَّته الأَفْعَلُ ، لا تستعمل هي ولا جمعها  
إِلَّا مضافَيْنِ ، أو معرفَيْنِ بالألف واللام ، فعدلَت عن ذلك ،  
واستعملت نكرةً ، وهذا النوعُ من العِدْلِ يمنع الصرف مع  
التعريف ، كسَحَر ، أو مع النعت كَأَخَر .

والعِدْلُ عن بناءٍ إلى بناء ، لا يكون أبداً إِلَّا على وزن  
فَعَالٍ ، أو فَعَلَ ، أو مَفْعَلَانِ ، أو فَعَالٍ ، أو مَفْعَلٍ ، إِلَّا أَنْ  
فَعَالاً ، ومَفْعَلًا ، لا يكونان معدولين إِلَّا في العدد في حال  
تكثير ، نحو : مِثْنِي ، ومَوْحِدٍ ، وأَحَادٍ ، وثَلَاثٍ ، ورُبَاعٍ ،  
وعَشَارٍ ، وهو موقوفٌ على السَّمَاعِ .

ويمنع جميع ذلك الصرف للعِدْلِ والصِّفَّة ، وأمَّا فَعَالٌ ،  
وفَعَلَ ، ومِفْعَلَانِ ، فلا تُعْدَلُ إِلَّا في حال التعريف ، ولذلك  
لا تُعْدَلُ ، والمرادُ بها الصِّفَّةُ إِلَّا في النداء .

لأنَّ المنادى وإنَّ كان نكرةً في الأصل معرفةٌ إذا كان  
مُقْبَلًا عليه ، وتكون إذْ ذاك مبنيةً نحو قولك : ( يَا فَسَاقِ ) ،

و (يا فسق) ، و (يا ملأمان) ، وهو موقوف على السماع .  
وإذا كان فعل علما ، فإن كان له أصل في النكرات  
فاقضى عليه بانه مصروف غير معدول ، نحو : (لبد) ، اسم  
نسر لقمان بن عاد ، لأنه يقال : مال لبد .

إلا أن يقوم دليل سمعي على عدله بجمع صرفه ، نحو :  
(عمر) ، هو معدول من عامر ، وليس منقولا من عمر جمع  
عمره .

وإن لم يكن له أصل في النكرات نحو : (قشم) ، فاقضى  
عليه ، بانه ممنوع الصرف ، معدول . إلا أن يقوم الدليل  
بصرفه . على أنه ليس بمعدول ، نحو : (أدد) .

وإذا كان فعال معرفة في غير النداء ، فإن كان معدولا عن  
اسم فعل ، كنزال ، وهو مطرد في كل فعل ثلاثي ، أو عن  
مصدر ، كبداد ، أو عن صفة ثم غلب ، كخلاق ، للمنية ،  
كان مبنيا ، وإن كان اسما علما لمؤنث وليس له أصل في  
النكرات ، كحذام ، كان معدولا .

فأما أهل الحجاز فينونه على الكسر تشبيها بنزال .

وأما بنو تميم ، فإن لم يكن في آخره را ، أعربوه إعراب  
ما لا ينصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وشبهوه بزيب في أنه  
علم لمؤنث ، وإن كان في آخره را أجازوا فيه البناء على الكسر ،  
وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وقد جمع الشاعر بين

المتعنين ، فقال (١) :

ومرّ دهرٌ عليّ وبارٍ فهلكتُ جهرةً وبارٍ

فأما التعريف فلا يمنع منه الصرف إلا تعريف العلمية ، أو ما أشبهه ، نحو : سحر ، ألا ترى أنه تعريف بغير أداة في اللفظ ، كما أن العلم كذلك ، ويمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف ، والجمع المتناهي ، فإنهما لا يجتمعان مع العلمية .

وأما وزن الفعل ، فلا يمنع منه الصرف إلا المختصّ بالأفعال ، نحو : ضرب ، إذا جعلته اسم رجل ، ولم يجعله محتملاً للضمير ، أو الغالب عليها ، نحو : أفل ، إذا كان اسماً علماً ، كأحمد ، أو صفة كأحمر ، هذا ما لم يدخل الوزن تاء التانيث ، فإنه إذ ذاك لا يمنع الصرف لبعده (٢) ، بذلك من شبه الفعل ، نحو : أرمل ، لا يمتنع الصرف للوزن الغالب ، والصفة ، لأنك تقول : أرملة ، في المؤنث .

وإن اعتلّ الوزن المانع للصرف حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصرف نحو : قيل ، ويمنع ، إذا سميت بهما رجلاً ، ولم تحملهما ضميراً ، لأنهما قد صاروا بمنزلة : قيل ، وديك .

(١) هو الاعشى ، كما نسيه سيبويه في الكتاب ٤١/٢ ، وأوضح اسمالك ١٥٢/٣ وهو في ديوانه صفحة ٧١ مع اختلاف في الرواية .  
(٢) في د : لبعده من ذلك من شبه الفعل .



وأما الوزن المشترك ، فلا يمنع الصرف منقولاً كان من  
فعل ، كحكم اسم رجل ، أو غير منقول منه ، كبصل ، اسم  
رجل (١) .

فأما قوله (٢) :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامة تعرفوني

فإن جلا متحمل لضمير ، فهو محكي ، لأنه جملة .  
ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف ، أو الصفة ، أو  
شبه أصله من الصفة ، نحو : أحمر ، إذا سمي به ، ثم نكر  
بعد التسمية .

وأما التانيث ، فإن كان بعلامة لازمة ، وهي الألف ،  
نحو : ( حبلى ) ، ( وحمراء ) ، منع الصرف وحده ، وكذلك  
إذا سميت باسم في آخره ألف الإلحاق ، نحو : ( أرطى )  
في لغة من يقول : أديم ماروط ، تمنعه الصرف لشبه الألف  
بألف التانيث ، في أنها زائدة في الآخر ، لا تدخل عليها تاء  
التانيث ، كما أن ألف التانيث كذلك ، وأما قبل التسمية بها ،  
فقد كانت معرضة لدخول تاء التانيث عليها ، لأنك تقول :  
( أرطاة ) ، في الواحد ، ( وأرطى ) ، في الجمع .

وإن كان بعلامة غير لازمة ، وهي : التاء ، فإنه يمنع

(١) في د : أيضا .

(٢) هو : سحيم بن وئيل الرياحي : والشاهد في : الكتاب

٧/٢ . وغيره .

النصرف مع التعريف خاصة ، وسواء كان باقياً على المؤنث ، أو  
منقولاً عنه إلى مذكر وإن كان بغير علامة ، فإما أن يكون  
الاسم المؤنث واقعاً ، أو قد نُقل عنه إلى المذكر ، فإن كان  
واقعاً عليه ، فإنه يمنع النصرف مع التعريف خاصة فيما زاد على  
ثلاثة أحرف ، كزئب ، أو فيما كان متحرك الوَسَط من  
الثلاثة كسَقَر .

وأما الثلاثي الساكن الوسط ، فإن كان منقولاً من اسم  
أكثر استعماله للمذكر ، فإن تأنيثه يمنع النصرف مع التعريف .  
والنقل من الخفيف إلى الثقيل ، نحو زَيْدٍ ، اسم امرأة ،  
وإن لم يكن كذلك ، فإن انضاف إلى التأنيث العجبة امتنع  
من النصرف ، كحَمَص .

وإن لم تنصف إليه عجمة ، جازَ فيه وجهان : النصرف ،  
لخفة البناء ومنعه للتأنيث والتعريف أيضاً .

وإن كان قد نُقل إلى مذكر ، فإن كان ثلاثياً صرفته ،  
نحو : هند ، وقدَم ، إذا سميت بها رجلاً . وإن كان أزيد ،  
فإن كان تأنيثه تأنيث جمع . ككلاب ، أو كان من الأوصاف  
الواقعة على المؤنث بغير تاء ، كحائض ، فإنك تصرفه إذا سميت  
به مذكراً ، وإن كان غير ذلك ، منعه النصرف للتعريف وقيام  
الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ، نحو : زئب ، إذا سميت به  
رجلاً ، إلا كُرَاعاً ، وذِرَاعاً ، اسمين لرجلين .

فإن العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكر بهما .

وأما التركيب فإن الذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف (١) ، كـعـلـبـك ، ولا يمنع الصرف إلا مع التعريف ، ومنهم من يشبهه بالتركيب الذي فيه تضمين حرف ، كـخـمـسـة عـشـر ، فيبنيه .

ومنهم من يشبهه بـقـلـام زـيد ، فيضيف الأول إلى الثاني ويعرب الاسمين .

وأما زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصرف إلا مع الصفة أو التعريف ، ولا يمنعانه ، إلا إذا كانا مشبهين لألفي التانيث ، ولا يشبهانهما في الاسم غير الصفة ، إلا إذا كانا في اسم علم ، لأنهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، الأولى منهما ألف ، ولا تدخل عليهما تاء التانيث أصلاً ، كما أن ألفي التانيث كذلك .

وأما في حال التكثير فالاسم قد تدخله تاء التانيث ، نحو : ( مـرَّجـان ) ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : ( مـرَّجـانة ) ، ولا يشبهانهما في الصفة ، حتى تكون لا تؤنث بالتاء ، نحو : سـكـران ، وسـكـرى ، لأنهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التانيث ، بل للمذكر وزنٌ خلاف وزن المؤنث ، كما

(١) يريد بذلك حرف العطف في العدد المركب فإن المركب نحو خمسة عشر مبني على فتح الجزئين لتضمنه حرف العطف (الواو) .

إِنْ أَلْفِي حَمْرًا ، كَذَلِكَ .

فَإِنْ أَنتَ الْاسْمُ بِالتَّاءِ صُرِفَ نَحْوُ : سَكَرَانَ فِي لَفَةٍ مِنْ  
يَقُولُ : سَكَرَانَةٌ .

وَأَمَّا الْعَجْمَةُ ، فَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْهَا الصَّرْفُ ، الشَّخْصِيَّةُ بِشَرْطِ  
أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى أَزِيدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَعْنِي بِالشَّخْصِيَّةِ :  
أَنْ يَنْقَلِ الْاسْمُ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَجْمِ إِلَى كَلَامِ  
الْعَرَبِ ، مَعْرِفَةً ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي كَلَامِ الْعَجْمِ مَعْرِفَةً ، كَأِبْرَاهِيمَ  
أَوْ نَكْرَةً ، كـ ( قَالُونَ ) وَلَا تَمْنَعُ الصَّرْفُ إِلَّا مَعَ التَّعْرِيفِ : فَإِنْ  
كَانَتْ جَنْسِيَّةً ، كَلِجَامٍ ، لَمْ تَمْنَعِ الصَّرْفُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ  
الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا لَمْ تَوْثُرْ عَجْمَتُهُ فِي أَكْثَرِ مِنَ التَّزَامِ مَعَ الصَّرْفِ ،  
فِي الْمُؤَنَّثِ السَّاكِنِ الْوَسْطِ ، نَحْوُ : ( حِمَصُ ) .

وَأَمَّا الْوَصْفُ فَيَمْنَعُ الصَّرْفُ مَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ،  
أَوْ الْوِزْنِ ، أَوْ الْعَدْلِ خَاصَّةً ، نَحْوُ : أَحْمَرٌ ، وَأَخْرٌ ، وَغَضْبَانٌ ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ اسْمًا فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَوْثُرُ مَعَ  
الصَّرْفِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِسُوءٍ أَرْبَعَ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ عَدَدٌ  
فِي الْأَصْلِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ ، فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ  
وَحْدَهُ ، نَحْوُ : مُسَاجِدٌ ، وَإِذَا سُمِّيَ بِهِ امْتَنَعَ الصَّرْفُ لِلتَّعْرِيفِ  
وَشَبِيهِهِ الْمُجْمَعِ ، لِأَنَّكَ إِذْ أَنْ أَدْخَلْتَ فِي الْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ مَا لَيْسَ  
مِنْهَا ، كَمَا أَنْكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِالْعَجْمِيِّ ، فَقَدْ أَدْخَلْتَ فِي كَلَامِ



العرب ما ليس منه ، فإن نكرته بعد التسمية منعته الصرف ،  
لشبهه باصله ، ألا ترى أنه الآن اسم نكرة ، كما أنه قبل  
التسمية كذلك .

## ذكر النوع الثاني من الاحكام التركيبية

هذا النوع أيضا منحصر في ذكر حكم المبني والمحكي ،  
وحكم إسناد الفعل المؤنث والعدد ، والادغام ، فيما هو من  
كلمتين ، وتغيير آخر الكلمة ، لالتقائه ساكنا مع ساكن في أول  
كلمة أخرى ، أو لنقل حركة الهمزة مما بعده إليه ، أو للوقوف  
عليه ، أو لالتقائه إذا كان همزة مع همزة من أول كلمة أخرى .

## باب البناء

البناء أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل ، في حين جعلها جزء  
كلام عما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديرأ ، والحروف  
كلها مبنية ، والأفعال تنقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارع ،  
وأمر ، بغير لام .

فالماضي والأمر بغير لام مبيتان .

والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة ،  
أو نون جماعة المؤنث ، كان مبيتاً ، وإلا فهو معرب .  
والأسماء كلها معربة إلا ما أشبه الحرف ، كالمضمرات  
والموصلات ، ألا ترى أن المضمر يفتقر إلى مفسر ، والموصلات  
إلى صلاتها ، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره .

أو تضمن معناه كأسماء الشرط ، فإنها تضمنت معنى  
إن ، وأسماء الاستفهام فإنها تضمنت معنى الهمزة ، أو وقع  
موقع المبني ، كالمناديات المفردات المقبل عليها ، فإنها وقعت  
موقع ضمير المخاطب ، لأن المنادي مخاطب ، والخطاب حقه  
أن يكون بضمائره المختصة به . وأسماء الأفعال ، فإنها وقعت  
موقع الفعل المبني ، أو ضارع ما وقع موقع المبني ، وهو : كل  
اسم معدول لمؤنث على وزن فعّال ، كحذّ أم ، فأنته بني  
لمضارعه نزال ، في البناء والتعريف ، والتأنيث ، والعدل ، أو  
أضيف إلى مبني ، نحو قوله (١) :

(١) هو : النابغة الذبياني ، والشاهد في ديوانه ، صفحة / ١١٠ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت : ألما أصبح والشيب وازع

فبنى حين لا ضافتها إلى عاتب .

أو خرج عن نظائره ، نحو : أي الموصولة ، لأنها إذا وصلت ،  
بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميراً ، جازاً إثباته وحذفه ، كان  
في الكلام طولاً أو لم يكن ، ولا يجوز ذلك في غيرها حتى  
يكون في الصلة طولاً .

وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء ، إلا المضاف إلى المبنى  
فإنه يجوز فيه الأعراب والبناء . والأعراب أحسن .

وكل اسم معدول لشخص مؤنث على وزن فعال ، فإنه  
يجوز فيه الأعراب والبناء على حسب ما أحكم في باب ما لا  
ينصرف .

وأما أي الموصولة ، فإنه يجوز فيها الوجهان ، وكلاهما  
حسن .

وأما المنادى المبني ، فإنه قد ينوّن ويعرب في الضرورة .  
وأصل البناء السكون ، ولا يبنى على حركة ، إلا للموجب .  
والموجب كَوْنُ المبني قد كان معرباً قبل بنائه ،  
كالمنادى .

والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون التشديدية ، أو  
الخفيفة .



وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع تن جماعة المؤنث  
لولا حملة على فعلن .

والظروف المقطوعة عن الإضافة نحو : قبل ، وبعد ، أو  
كوته يشبه المعرب كالماضي ، نحو ذهب ، فإنه يشبه الاسم  
المعرب في وقوعه صفة كما أن الاسم كذلك .

وعلى ، فإنه أشبه لعل النكرة في المعى ، واللفظ وهو  
معرب ، ولم تكن المعرفة معربة قط ، أو كون الآخر حرفاً  
يحرك ما قبله ، فالأخرى أن يحرك نفسه نحو : ذية ، ألا  
ترى أن تاء التانيث تفتح ما قبلها لفظاً أو تقديرأ ، وذلك إذا كان  
قبلها ألف ، أو التقاء الساكنين ، نحو : أمس .

أو كوّن الكلمة على حرف واحد ، كواو العطف .

وأصل الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين ، الكسر وإن  
كانت لغير ذلك الفتح ، ولا يعدل عن الكسر ، والفتح فيما ذكر  
إلا لو جب ، وهو أما الاتباع نحو : مذ ، وأما كوّن  
الحركة في الكلمة كالواو في نظيرتها ، وذلك نحن ، ألا ترى  
أن الضمة في النون بمنزلة الواو في : همو ، وأما الشبه بما  
هي فيه كذلك ، نحو : اخشو القوم .

ألا ترى أن الواو ضمير مرفوع كما أن نحن كذلك .

وأما كوّن الحركة لم تكن في الكلمة في حال إعرابها ،

نحو : قبل .

وَأَمَّا الشَّبَهُ بِذَلِكَ نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُنَادِيَ  
لَا يَبْنِي فِي حَالِ الْإِضَافَةِ ، كَمَا أَنَّ قَبْلُ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا طَلَبُ التَّخْفِيفِ نَحْوُ : (أَيْنَ) . وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ  
نَحْوُ قَوْلِكَ : (لِمُوسَى غَلَامٌ) ، وَ (لِمُوسَى غَلَامٌ) .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى أَدَاةٍ وَاحِدَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ،  
لِعَمْرٍو .

وَأَمَّا مِجَازُ الْعَمَلِ نَحْوُ : يَزِيدُ ، وَأَمَّا مِجَازُ مُقَابِلِ  
الْعَمَلِ ، نَحْوُ : لِنَقِمَ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَرَكَةِ لِلْحَرْفِ فِي الْأَصْلِ نَحْوُ قَوْلِكَ :  
(مَنْذُ الْيَوْمِ) ، لِأَنَّ أَصْلَهَا : مَنْذُ ، وَمَا أَشْبَهَ مَحَلَّ بِمَا فِي  
كَتَفِ هَاءِ الثَّانِيَةِ ، نَحْوُ : (بِعَلِيكَ) . وَمَا جَاءَ خَارِجاً عَنْ هَذَا  
فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، لِشِدْوَذِهِ ، نَحْوُ : مَا حَكَاهُ قَطْرُبُ مِنْ قَوْلِهِمْ :  
(فِرْ) ، بِالضَّمِّ .

## باب الحكاية

المحكي إمّا مفرد ، وإمّا جملة .

فالجمله لا تحكى إلا بعد القول ، أو فعل في معناه ، نحو :  
قولك : ( قرأت : الحمد لله رب العالمين ) .

ولا يجوز أن تدخل الجر على الجملة المحكية ، فأمّا قوله :  
تنادوا بما هذا وقد سمعوا لنا

دويّاً كمزف الجن بين الأجارع

فضرورة لا يلتفت إليها .

والذي حسن ذلك كون الاسم بعد حرف الجر مبنياً ،  
فلم يظهر الفتح لكونه مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدة ،  
وأقبح من ذلك قوله :

تنادوا بالرحيل غداً وفي ترحالهم نفسي

ولا تخلو الجملة المحكية من أن تكون ملحونة ، أو معربة .  
فإن كانت معربة حكيته على لفظها ، وإن شئت على  
معناها .

فإذا حكيت قول القائل : ( زيد القائم ) ، قلت : ( قال  
عمرو زيد القائم ) ، وإن شئت قلت : ( قال عمرو القائم زيد ) .  
وإن كانت ملحونة حكيته على المعنى ، فتقول : إذا  
حكيت : ( قام زيد ) ، بخفض زيد ، قال عمرو قام زيد ،  
لكنه خفض زيدا .

أو المفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً لإفادتها ، حكى  
كما تحكى الجملة ، نحو : نعم ، وبلى .

فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر ، وتكون  
صديقاً للخبر ، نحو قولك لمن قام : قام زيد ، أو : قام زيد  
نعم فتصدقه ، في إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه .

وبلى تكون جواباً للنفي خاصة ، إلا أن معناها أبداً  
إيجاب المنفي ، مقروناً كان النفي بأداة الاستفهام ، أو غير  
مقرون بها ، نحو قولك في جواب من قال : ما قام زيد ، أو لم  
يقم زيد بلى ، أي : ( قد قام ) .

ولو قلت : نعم ، لكنت محققاً للنفي ، كأنك قلت : نعم  
لم يقم .

وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام ،  
والمراد إيجاب المنفي ، إذا آمن اللبس ، وذلك بالنظر إلى  
المعنى ، لأن التقدير في المعنى ، إيجاب .

ألا ترى أنك إذا قلت : ( ألم يقم زيد ) ، فإنما تريد  
أن تثبت للمخاطب قيام زيد ، ومن ذلك قوله (١) :

أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيانا : فذاك بنا نداني

(١) هو : جندب ، والبيتان في : المغني ١/ ٣٤٧ .



ثم قال :

نعم ، وترى (١) الهلال كما أراه

ويعلوها النهار كما علاني

فلم كانت بلي تنوب مناب بل ، قد كان كذا ، ونعم تنوب

مناب قولك : كان كذا ، أو لم يكن عوملتا معاملة ما تابنا منابه .

ويجوز في القول إذا وقعت بعده جملة إسمية أن يجري

مجرى الظن في المعنى والعمل .

وأما بنو سليم فيجرونه أجمع مجرى الظن ، من ذلك قول

أمرئ القيس في إحدى الروايتين (٢) :

تقول هزيرُ الريح مرت باناب

وأما غيرهم من العرب فلا يجريه مجرى الظن إلا

بأربعة شروط :

أن يكون الفعل مضارعاً لمخاطب قد تقدمته أداة استفهام

غير مفصول بينها وبينه إلا بظرف ، أو مجرور ، نحو قولك :

أتقول زيدا منطلقاً ، و : أتقول اليوم عمراً ذاهباً . ومن ذلك

قوله (٣) :

متى تقول القلص الرأسما

يدين أم قاسم وقاسما

(١) في الغنى : وأرى الهلال .

(٢) وصدره : إذا ما جرى شوطين وابتل عطفه

انظر ديوانه صفحة ٥٣ .

(٣) هو : مدبة بن خشرم الغدري ، والمساعد في : التبريزي

٤٦/٢ ، وابن عقيل ٣٨٠/١ .

وإذا وقع بعد القول مفرداً ، فإن كان مصدراً له ، أو  
صفة للمصدر لم تحكه ، نحو قولك : قال زيد قولاً ، وقال عمرو  
باطلاً .

وإن لم يكن مصدراً ولا صفة له ، فإن كان اسماً للجملة في  
المعنى لم تحكه ، نحو قولك : قال زيد كلاماً .  
وإن لم يكن اسماً لها فلا بد من أن يكون عامله مضمراً ،  
إذ المفرد لا يتكلم به وحده ، فتحكيه إذ ذاك كما تحكي الجملة ،  
نحو قوله تعالى : . يُقال له إبراهيم ، (١) .

أي : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

إذا ذُقتُ فأها قلتُ طعمُ مدامةٍ

البيت ، فإنه روي برفع طعمٍ على تقدير : ( طعمه طعمُ

مدامة ) ، ونصبه على تقدير : ( ذُقتُ طعمُ مدامة ) .

وأما المفرد ، فإن كان جملةً في الأصل حكمته ، نحو :  
تأبط شراً ، وإن كان مشبهاً للجملة نحو تسميتك بحرف عطفٍ  
ومعطوف ، أو بحرف جرٍّ ومجرور ، أو بتابع ومتبوع ، أو بمضافٍ  
ومضاف إليه . أو بمعلول ، وأعني به : الاسم العامل فيما بعده  
أو بمركب ، فإنك إن سميت بحرف عطفٍ ومعطوفٍ  
حكمته على حسب الموضع الذي نقلته منه ، فنقول إذا سميت

(١) من الآية / ٦٠ من سورة الانبياء . وثمام الآية : ( قالوا سمعنا  
فحقى يذكركم يقال له إبراهيم ) .

بحرف العطف والمعطوف من قولك : قام عمرو وزيد خرج ،  
وزيد ورأيت وزيد ، ومررت بوزيد .

وإن سُمِّيَتْ بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، فإن كان حرف الجرِّ  
على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين ، ثانيهما حرف علة حكيت  
لا غير . نحو : ( بزيد ) ، ( وفي زيد ) ، وإن كان ثانيهما حرفاً  
صحيحاً ، أو كان على أزيد من حرفين ، جاز لك فيه وجهان :  
الأعراب والحكاية ، فتقول : جاني من زيد ورأيت منذ  
يومين وإن شئت أعربت وأضفتهما إلى ما بعدهما فقلت :  
( من زيد ) ، بالرفع ، ومنذ يومين ، بالنصب ، وإن سُمِّيَتْ  
بمضافٍ ومضافٍ إليه ، أو بتابع ومتبع ، أو باسم مطول حكيت  
حاله التي كانت له قبل التسمية ، فتجعل إعراب المتبع على  
حسب العامل ، وتجعل التابع على حسب المتبع ، وتجعل  
إعراب المضاف على حسب العامل الذي تقدمه ، وإعراب  
المضاف إليه خفضاً على كل حال ، وتجعل إعراب الاسم  
المطول على حسب العامل الذي يتقدمه ، ويبقى معموله على  
ما كان عليه قبل التسمية به .

وإن سُمِّيَتْ بمركب ، فإن كان مركباً من اسمين نحو :  
بعلبك ، فقد تقدم حكمه في باب ما لا ينصرف ، وإن كان  
مركباً من حرفين نحو : إنما ، أو من حرفٍ واسمٍ ، نحو :  
أنت ، أو من حرف وفعل ، نحو : هلم ، أو من فعلٍ واسمٍ ،  
نحو : ( جئنا ) ، أو من اسم وصوت ، كسيويته .

فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوز إعرابه .  
وإن لم يكن جملةً ولا مشبهةً بها لم يجر فيه حكاية إلا في  
الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة  
أهل الحجاز ، أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام ، مثل قولهم :  
( دُعنا من تمر تمان ) و ( ليس بقرشيًا ) .

فإذا استثبت بمن عن علم ، أو لقب ، أو كنية ، حكيت  
بعدها إعرابه الذي كان له في الكلام الذي اقتطعته منه ، فنقول  
إذا استفهمت عن زيدٍ من قول القائل : ضربت زيداً ، من  
زيداً ، بنصب زيدٍ ، وعن زيدٍ من قوله : مردت بزيدٍ من  
زيدٍ ، بخفضه وعن زيدٍ من قوله : قام زيدٌ من زيدٍ ، برفعه .  
ولا يحكى إلا بشرط أن لا يدخل على من حرف  
عطف ، وأن لا يكون الاسم المحكى متبعاً بتابع من التوابع ،  
ما عدا العطف ، فإذا قلت فمن زيدٌ ، أو من زيدٍ العاقل ، أعربت  
لا غير ، إلا أن يكون التابع مع المتبوع كالشيء الواحد .  
فإنه يجوز حكايته ، نحو : ( زيدٌ بن عمرو ) ، فإن اجتمع  
ما يحكى مع ما لا يحكى بنيت الكلام على المتقدم  
فنقول في الاستثبات عن زيدٍ ، ورجلٍ ، من قول القائل : ( رأيتُ  
زيداً ورجلاً من زيداً ورجلاً ) ، ومن رجلٍ وزيدٍ ، إن تقدم  
الرجل .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف إلا المضر والمشار ،  
وذلك قليلٌ جداً .



ومن في جميع ذلك : إما مبتدأ ، وإما خبر مقدم .  
 وإذا استثبت بن عن نكرة ، ألحقها واواً في الرفع ، وألحقها  
 في النصب ، وياءً في الخفض ، وسواءً كان الاسم مفرداً أو غير  
 مفرد ، ومذكراً أو مؤنثاً ، فتقول : منو ، ومننا ، ومني ،  
 ومنهم من يلحقها علامة تدل على التشبيه والجمع والتأنيث ،  
 فيقول في الاستثبات عن رجلين : منان ، في الرفع ، ومنين ،  
 في النصب والخفض ، وفي الاستثبات عن امرأتين : منتان ،  
 في الرفع ، ومنتين ، في النصب والخفض ، يسكون النون .

وفي الاستثبات عن نساء منات ، وفي الاستثبات عن رجال منون ،  
 في الرفع ، ومنين ، في النصب والخفض ، فإن وصلت  
 حذفت العلامات في كلتا اللغتين ، فتقول : ( من يافتي ) ،  
 وإن استثبت بأي ، قلت : ( أي ) ، في الرفع ، وأيا  
 في النصب ، وأي ، في الخفض .

وسواءً كان الاسم مفرداً ، أو مثني ، أو مجسوعاً ، أو  
 مذكراً ، أو مؤنثاً .

ومنهم من يلحقها علامة تدل على التثنية والجمع ،  
 والتأنيث ، فتقول في الاستثبات عن الواحدة : ( آية ) ، وعن  
 الاثنين : ( أيان ) ، في الرفع ، وأيين ، في النصب والخفض ،  
 وعن الاثنين ( أيتان ) ، في الرفع ، و ( أيتين ) في النصب والخفض ،  
 وعن المذكر : ( أيون ) ، في الرفع ، و ( أيين ) ، في النصب

والخفض . وعن جماعة المؤنثات : ( أَيْتَات ) ، في الرفع ،  
و ( أَيْمَات ) ، في النصب والخفض .

ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل ، وحكى  
يونس<sup>(١)</sup> : أن بعض العرب ، يعرب مَنْ يحكي بها  
التكرات كما يحكي ( بَأَي ) .

وسمع من كلامهم : ( ضَرَبَ مَنْ مَنْ ) ، وعلى هذه  
اللغة قوله<sup>(٢)</sup> :

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوُنَ أَتُمْ

فقالوا : الجنُّ ، قلت عَمُوا ظَلَامَا

فأبَت علامة الجمع في الوصل ، كما يفعل بَأَيُّ ، وهذه اللغة  
من التندور بحيث لا يُقاس عليها .

ومن العرب من يجري سائر المعارف مجرى التكرة في  
الاستثبات بمن ، وبأَيُّ .

سمع من العرب من يُقال له ذهب معهم ، فيقول : مع  
( مَنِين ) .

والأحسن أن تقول : ( مَنْ هُمْ ) ، فلا تحكي ، ولا بد  
من إدخال حرف الجر على مَنْ ، وأَيُّ ، إذا استثبت بهما

(١) يونس ، هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، أحد أعلام  
البصريين في اللغة والأدب والرواية ، وأحد شيوخ سيبويه ، وكانت وفاته  
في سنة ١٨٢ هـ على رواية .

(٢) هو : سمير أو : سمير بن الحارث الضبي ، والشاهد في : الكتاب  
٤٠٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٣٦/٣ ، ونوادير أبي زيد ، ص/١٢٣ .  
ورواه أبو زيد هكذا سراً الجن ، قلت : عموا ظلاما

عن مخفوضٍ ، ويكون المجرور متعلقاً بفعلٍ مضمرٍ وتقديره  
بعد هـما ، وإذا استثبت بهما عن مرفوعٍ ، كانا مبتدئين ، والخبر  
محذوف لفهم المعنى .

وإذا استثبت بهما عن منصوبين ، كانا منصوبين بفعل  
مضمر محذوف لفهم المعنى ، وإذا استثبت عن نسب المسؤول  
عنه ، قلت : ( المني ) ، في العاقل ، و ( المائي ) ، و ( الماوي ) ،  
في غير العاقل ، وتجمله في الإعراب ، والثنية والجمع ، والتذكير  
والتأنيث على حسب المسؤول عنه .

## باب إسناد الفعل الى مؤنث

إذا أسند الفعل إلى مؤنث ، فإن فصل بينهما بالـ **إلا** ، لم تلحقه علامة تأنيث ، نحو قولك : ( ما قام إلا هندا ) . ولا يقال : ( ما قامت ) ، إلا في ضرورة ، وإن لم يفصل بينهما بها ، فإن أسندته من ظاهر المؤنث إلى المفرد ، أو المثنى ، أو المجموع جمع سلامة ، فإن كان حقيقياً ولم يفصل بينهما بشيء ، فالعلامة لازمة . وما جاء من قولهم : قال فلانة . شاذ لا يقاس عليه .

وإن فصل بينهما بشيء ، جاز إلحاق العلامة وحذفها ، فتقول : قامت اليوم هند وقام ، إن شئت .

وكلما طال الفصل كان الحذف أحسن ، وإن كان المؤنث غير حقيقي ، جاز إلحاق العلامة ، وحذفها . فصلت أو لم تفصل ، وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث ، جاز لك إلحاق العلامة وحذفها .

وإن أسندته إلى ضمير المؤنث المفرد ، أو المثنى ، ألحقته العلامة حقيقياً كان المؤنث أو غير حقيقي ، ولا يجوز حذفها إلا في الشعر ، نحو قوله (١) :

(١) هو : عامر بن جوين الطائي ، والشاهد في : أوضح المسالك ٣٥٤/١ ، والكتاب ١٤٠/١ .  
والشاهد فيه : حذف تاء التأنيث من قوله : ( أبقل ) من الفعل المستند إلى ضمير المؤنث .



فلا مَرْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا  
ولا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وإن استند إلى ضمير المؤنث المجموع ، لم تلحق الفعل علامة  
إلا أن ضمير جماعة المؤنث ، إن عاد على غير مسلم ، قد  
يكون كضمير الواحدة المؤنثة ، فتقول : النساء قمن وقامت .  
ومن ذلك قوله :

تركنا الخيل والنعم المقدى

وقلنا للنساء بها أفيسي

وقد يجيء في الشعر ، كضمير الواحد المذكور ، وفي شاذ  
من الكلام .

ومن ذلك قوله عليه السلام : . خير النساء صواح نساء  
فريش ، أحناء على ولد ، وأرعاء على زوج : في ذات يده . .  
وجمع التكسير من المذكور يجري في إسناد الفعل إلى ظاهره  
مجرى جمع التكسير من المؤنث ، والضمير العائد عليه ، إن  
كان غير عاقل بمنزلة الضمير العائد على جمع المؤنث فتقول :  
الأجذاع انكسرن ، وانكسرت .

وانكسرن أفصح ، لأنه جمع قلعة ، ولو قلت : الجذوع  
لكان انكسرت أفصح . ولا يقال : انكسر ، إلا في ضرورة ،

(١) فعل المراد الجمع السالم الذي يسلم فيه بناء المفرد .

أو نادر كلام ، ومنه قوله تعالى : « نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ » (١) .  
وإن كان عاقلاً ، فالضمير العائد عليه كالضمير العائد على  
السالم منه .

وقد يجيء ضمير الواحدة من المؤنث ، أو ضمير الواحد  
المذكّر ، أو ضمير جماعة المؤنث ، وهو أقلها .

---

(١) من الآية/٦٦ من سورة النحل . الضمير عائد على الانعام  
في قوله تعالى ( وإن لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين  
فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين ) .

## باب العدد

وهو أربعة أنواع .

فالنوع الأول : المفرد ، وهو واحد ، واثنان للمذكر ،  
وواحدة واثنان ، واثنان للمؤنث .

ولا تجوز إضافة شيء منها إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وعشرون ، وسائر العقود إلى تسعين ، ويكون للمذكر  
والمؤنث على لفظ واحد . وتُمَيِّزُ بواحد منصوب .

ولا تجوز إضافة شيء منها إلى التمييز ، فأما ما حكاه  
الكسائي من قولهم : ( أَخَذْتُهُ بِمِائَةِ وَعِشْرِيْ دِرْهَمٍ ) ، فشاذٌ  
لا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

والثاني : المضاف ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف ،  
فأما المائة والألف ، فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ  
واحد ، ويُفْسران بواحد مخفوض ، نحو قولك : ( مِائَةُ  
رَجُلٍ ) ، و ( مِائَةُ امْرَأَةٍ ) ، و ( أَلْفُ رَجُلٍ ) ، و ( أَلْفُ امْرَأَةٍ ) ،  
وتثنيتهما بمتزلزلهما ، تقول : ( مِائَتَا رَجُلٍ ) ، و ( مِائَتَا امْرَأَةٍ ) ،  
و ( أَلْفَا رَجُلٍ ) ، و ( أَلْفَا امْرَأَةٍ ) .

ولا يجوز إثبات النون والنصب ، إلا في ضرورة الشعر ،

(١) هو : جندل بن المشني ، وقيل : غيره ، والشاهد من الرجز  
المشطور ، وهو في : الكتاب ١٧٧/٢ ، والخزانة ٣٦٩/٣ ، والاشموني  
٣٦٤/٣ ، وشرح المفصل ١٤٤/٤ و ١٨/٦ .

نحو قوله (١) :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً

فقد ذهب اللذذة والفتاة

وأما من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أن تستعملها مضافة ،  
أو غير مضافة ، فإن استعملتها غير مضافة ، وأردت بها مجرد  
العدد أدخلت عليها تاء التانيث ومنعتها الصرف ، فتقول :  
( ثلاثة نصف ستة ) و ( أربعة نصف ثمانية ) .  
وإن أردت بها المعدود ، ألحقها التاء إن أوقعتها على  
المذكر ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تلحقها إناها .  
ويجوز حذف التاء في الحالين .

حكى الكسائي : ( ضمنا من الشهر خمسا ) .

والأول أفصح ، وإن أضفتها إلى المعدود ، فأما أن  
تضيفها إلى جمع ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تضاف  
إلى مفرد .

فأما قولهم : ( ثلاث مائة ) فلأن المائة في المعنى جمع .  
وقد يقال : ( ثلاث مئتين ) ، ولا يقال إلا : ( ثلاثة آلاف ) .  
فإن أضفتها إلى جمع ، ألحقت التاء ، إن كان الواحد مذكراً ،  
ولم تلحقها إن كان مؤنثاً ، إلا ما شذ من قولهم :

(١) هو : الربيع بن ضبع الغزاري . وقيل ليزيد بن ضبة .  
والنسبتان قال بهما سيبويه في كتابه . ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣ ، وهو  
أيضاً في : أوضح المسالك ٢/٢٢٠ ، وشرح المفصل ٨/٢١ .  
وفي هامش الأصل : المسرة ، وهي كذلك في د .



( ثلاثة أنفُس ) . والنفس مؤنثة ، لكن عوملت معاملة  
المذكر حملاً على معنى شخص . وما عدا ذلك فلا يحتمل  
على المعنى ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

فكان مجنبي دون من كنت أتقي  
ثلاث شخص : كاعبان ومعصر

فأسقط التاء ، لأن الشخص في المعنى : هي الكاعبان  
والمعصر .

وتقول : ثلاثة نسابات ، لأنه صفة لمحذوف ، التقدير :  
ثلاثة رجال نسابات .

وكذلك فعل في أمثاله ، فأمّا قولهم : ( ثلاث دواب  
ذكور ) ، فعلى جمل الدابة اسماً ، وإذا كان للمعدود جمع قلّة ،  
وجمع كثرة ، أضفته إلى القليل ، نحو : ( ثلاثة أفلس ) ، وقد  
يضاف إلى الكثير ، فيقال : ( ثلاثة فلوس ) ، وإن كان الجمع  
صفة ، أجريته على العدد ، فنقول : ( ثلاثة قرشيون ) .

وقد يضاف إليه ، فيقال : ( ثلاثة قرشيين ) ، على حذف  
الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وبإبه الشعر ، وإن أضفتها  
إلى اسم جمع ، ألحقت التاء ، إن كان لعاقِل ، نحو قولك :  
ثلاثة رهط ، ولا تلحقها إن كان لغير عاقل ، نحو : ثلاث

(١) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من قصائده الرائية المشهورة .  
انظر ديوانه صفحة ١٠٠ .

ذَوْد (١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ( ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ) ، فَبَنِي الْعَدَدِ عَلَى مَفْرَدِهِ  
شَذُوذاً .

وَكَذَلِكَ : ( ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ ) وَالْبَابُ أَنْ لَا يُضَافُ إِلَى  
اسْمِ جَمْعٍ ، إِلَّا بِمَنْ ، فَيُقَالُ : ( ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ) ، وَإِنْ  
أُضِفَتْهَا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ، كُنْتَ فِي الْحَقِاقِ التَّاءَ بِالْخِيَارِ .  
فَقُولُ : ( ثَلَاثَةُ نَخْلٍ ) . وَالْأَحْسَنُ الْحَاقِهَا .

#### وَالثَّالِثُ الْمَرْكَبُ :

وَهُوَ مِنْ إِحْدَى عَشَرَ ، إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، وَحُكْمُهُ أَنْ  
يَبْقَى النِّيفُ (٢) ، عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَذْكِيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ . إِلَّا  
أَنَّكَ تَبْنِي مِنْ وَاحِدٍ أَحَدًا ، وَمِنْ وَاحِدَةٍ إِحْدَى .  
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُبْقِيَهُمَا عَلَى لَفْظِيهِمَا .  
وَأَمَّا الْعَشْرَةُ ، فَإِنَّكَ تُلْحِقُهَا التَّاءَ فِي عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ،  
وَتُبْقِي الشَّيْنَ سَاكِنَةً ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا ، وَتَسْقُطُهَا فِي عَدَدِ  
الْمَذْكَرِ ، وَتُبْقِي الشَّيْنَ عَلَى فَتْحِهَا ، وَتَبْنِي النِّيفَ عَلَى إِعْرَابِهِ .  
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْمَيْنَ فِي عَشَرَ فِي عَدَدِ الْمَذْكَرِ ،  
إِلَّا فِي اثْنَيْ عَشَرَ ، وَيُسَرُّ جَمِيعَ ذَلِكَ بِوَاحِدٍ مُنْصَوْبٍ ،  
فَتَقُولُ : ( وَاحِدَ عَشَرَ رَجُلًا ) ، وَ ( أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ) ،

(١) هُوَ مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِ الْحَطِيطَةِ :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

(٢) النِّيفُ : هُوَ التَّسْعَةُ فَمَا دُونَهَا ، وَقِيلَ أَيْ : الثَّلَاثَةُ .

إلى تسعة عشر ، و ( واحدة عشر امرأة ) ، و ( إحدى  
عشرة امرأة ) . إلى تسع عشرة ، إلا أنه يجوز في ثماني  
عشرة إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها ، وعلى الحذف  
قوله :

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً

وثمان عشرة واثنتين وأربعاً

ولا تجوز إضافة النيف إلى العشرة ، إلا في ضرورة ، نحو  
قوله (١) :

بنت ثماني عشرة من حجته

وإذا أضفت العدد المركب ، جاز فيه إبقاؤه على بنائه ،  
وأن يجعل الأعراب في الاسم الثاني ، فنقول : ( عندي أحد  
عشر ) ، بفتح الراء وضمها .

ولا تجوز إضافة اثني عشر ، ولا اثني عشرة ، ولا  
ثنتي عشرة .

والرابع ، المعطوف والمعطوف عليه من واحد وعشرين

---

(١) قيل هو : نبيع بن طارق ، والشاهد بيت من الرجز المشطور ،  
وقيله :

كلف من عنائه وشقوته . .  
وهو في : أوضح المسالك ٢٢٢/٣ .

إلى تسعة وتسعين ، وجميعه يُفسَّر بواحد منصوب ، ويكون  
حكم النيف والمقد في سائر الأحكام بمنزلة ما قبل العطف ،  
وإذا اجتمع في هذا الباب مذكر ومؤنث ، وأضيف العدد  
إلى المحدود ، بنيته على المتقدم منهما ، فتقول : ( عندي ستة  
رجال ) ، و ( نساء ) ، و ( وست نساء ورجال ) . وكذلك تفعل  
إلى العشرة ، ولا يجوز ذلك فيما دون الستة .

وإن نصبت المحدود المختلط بعد العدد ، فإنك في العاقل  
تبني العدد على المذكر ، تقدم أو تأخر . فتقول : ( عندي أحد  
عشر عبداً وجارية ) ، و ( ثلاثة عشر جارية وعبداً ) .

وفي غير العاقل تبني على المتقدم ، فتقول : ( عندي ستة  
عشر جملاً وناقاً ) ، و ( خمس عشرة ناقية وجمالاً ) .  
و ( سرت ثلاثة عشر يوماً وليلة ) . و ( ثلاث عشرة ليلة  
ويوماً ) .

إلا أن الحكم للأول ، إذ يصح الاستغناء عن الثاني ، لأنه  
ليست تحتها عددٌ يحتوي على جميعين ، وإن أتيت بالمحدود  
بعد بيّن ، غلبت في العاقل المذكر ، تقدم أو تأخر .

وفي غيره المؤنث تقدم أو تأخر . فتقول : ( عندي أحد  
عشر بين رجل وامرأة ) ، و ( بين امرأة ورجل ) . و ( سرت  
ثلاث عشرة بين يوم وليلة ، وبين ليلة ويوم ) .



ومن ذلك قوله (١) :

فصاقت ثُدثًا بين يومٍ وليلة  
وكان النكير أن تضيف وتجارا

وإذا لم تذكر المعدود في التاريخ ، فإن العرب تبني العدد  
على الليالي دون الأيام ، وتجر مع ذلك الأيام فتقول : ( كتبت  
ثلاث خلون ) أو ( بقيت من شهر كذا ) . ومن ذلك قوله :  
خط هذا الكتاب في يوم سبت

ثلاث خلون من رمضان

والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى ، أو مما بقي ،  
فإذا استوى الماضي ، والباقى أرخت بأيهما شئت ،  
وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على ما أضيف  
إليه ، نحو : ( ثلاثة الأنواب ) .

وقد حكى إدخال الألف واللام عليهما ، وتعريف المركب  
بإدخالهما على الاسم الأول . نحو : الأحد عشر رجلاً ، وقد  
حكى : ( الرجل ) ، على زيادة الألف واللام ، وتعريف المعطوف  
والمعطوف عليه بإدخال الألف واللام على الاسمين ، نحو :  
( الثلاثة والعشرين ) .

وتعريف المفرد ، بإدخال الألف واللام عليه ، نحو :  
( الواحد والاثنين ) .

(١) نسبه سيبويه إلى النابغة الجعدي ، في الكتاب ١٧٤/٢ وفيه :

يكون النكير أن تضيف

وفي ديوانه صفحة ٤١ ، رواية أخرى .

## باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

والعرب تَكْنِي عن العدد بكذا ، وتستفهم عنه بكم ، وتكثره  
بكاين ، وبِكم أيضاً .  
فأما (كم) ، فإن كانت استفهامية ، كان تميزها مفرداً  
منصوباً .

وإن كانت خبرية ، كانت للتكثير (١) ، ويكون تميزها  
مخفوضاً ، ويجوز فيه الأفراد والجمع ، ويجوز حمل الخبرية  
على الاستفهامية في نصب التميز خاصة إذا فهم المعنى ، ومن  
ذلك قوله (٢) :

كم عمة لك يا جسرير وخالة  
فدعاء قد حلبت علي عشاري  
فإنه روي بنصب عمة .

وكذلك يجوز أيضاً حمل الاستفهامية على الخبرية في  
خفض التميز خاصة .

وحكي من كلامهم : . . . على كم جذع بيتك . . .  
والأصل : على كم من جذع ، فحذفت من وعوض منها على .  
وكذلك لا يجوز خفض تميزها حتى يدخل عليها حرف  
خفض .

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٢٦/٣ ، والمغني ١٨٣/١ .

(٢) هو الفَرَزْدَق ، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها جريراً ، انظر :

ديوان الفَرَزْدَق ، ٤٥١/٢ مع اختلاف في رواية الصدر .

ويجوزُ الفصلُ بين الاستفهامية وتميزها بالظرف والمجرور ،  
 فتقول : ( كم في الدار رجلاً ) ، و ( كم عندك جارية ) . وإن  
 فصلت بين الخبرية وتميزها التزم فيه النصب ، ولا  
 يجوزُ الخفض إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

كم بجودٍ مَقْرَفٍ نالَ العلي  
 وكريمٍ بَخْلِهِ قد وَضَعَهُ

فإنه روي بـخَفَضٍ مقرف ونصبه ، ويجوزُ دخول مَنْ  
 على تميزها فيخفض إذ ذاك ، فتقول : ( كم من غلامٍ عندك ) .  
 و ( كم من غلامٍ ملكت ) .

ويجوزُ أيضاً حذفُ تميزها لفهم المعنى فتقول : ( كم  
 مالك ) . أي : كم درهماً مالك . وكلاهما له صدرُ الكلام  
 فلا يتقدمه عاملٌ إلا الخافض . ويعرف موضعها من  
 الأعراب بالقانون الذي تقدم في أسماء الشرط . والأحسن في  
 الاسم الواقع في جواب كم الاستفهامية أن يكون موافقاً لها في  
 الأعراب فتقول في جواب مَنْ قال : كم درهماً ملكت ،  
 عشرين ، وفي جواب مَنْ قال : كم درهماً عندك ، ( عشرون ) .  
 ويجوزُ أن ترفع الجواب على كلِّ حالٍ ، وأما كائِنَ ،  
 فمعناها معنى كم الخبرية ، إلا أن تميزها يلزمه مِنْ ، ويجوزُ  
 الفصل بينها وبينه بالحمل فتقول : ( كأيَّ جاءني من رجلٍ ) .

(١) هو : أنس بن زليم . كما في : شرح المفصل ١٣٢/٤ .

وفيها لغات : يُقال : ( كَاتِنٌ ) ، و ( كَائِنٌ ) ، و ( كِي )  
نحو : ( كَم ) ، و ( كَي ) ، نحو : كَيْع .

وأما ( كذا ) ، فإن كُنِيتَ به عن الثلاثة إلى العشرة ، أو  
عن المائة ، أو الألف ، قلت : ( كذا من الدراهم ) . وإن كُنِيتَ  
به عن أحد عشر إلى تسعة عشر ، قلت : ( كذا وكذا درهماً )<sup>(١)</sup> .  
وإن كُنِيتَ به عن عشرين ، أو ثلاثين إلى تسعين ، قلت : ( كذا  
درهماً ) ، وإن كُنِيتَ به عن المخطوف من واحد وعشرين إلى  
تسعة وتسعين ، قلت : ( كذا وكذا درهماً ) .

---

(١) أي في قول من يقول : قبضت كذا وكذا درهماً .



## باب اسم الفاعل المشتق من العدد

إذا اشتقت اسم فاعل من واحدٍ إلى عشرة ، كان  
المذكر على وزن (فاعل) ، والمؤنث على وزن (فاعلة) ، نحو :  
( حاد ) ، و ( حادية ) ، وكذلك إلى العشرة ، إلا أنه يجوز في  
ثالث وثالثة ، لُغتان ، إثبات التاء وإبدالها ياءً ، فيقال : نالي ،  
ونالية ، وعلى ذلك قوله :

يَفْدِيكَ يَا رَوْعَ أَبِي وَخَالِي

قد مرَّ يومان وهذا الثَّالِي

وذلك يجوزُ أيضاً في خامسٍ ، وخامسة ، إثبات السين  
وابدائها ياءً ، وعلى ذلك قوله :

مَضَتْ ثَلَاثُ سِنِينَ مِنْذُ حُلِّ بِهَا

وعامٌ حَلَّتْ وهذا التَّابِعُ الْخَامِي

ويجوز في سادسٍ وسادسة ، ثلاثُ لغاتٍ : إثبات السين  
وابدائها ياءً ، فيقال : ( ساد ) ، و ( سادية ) . وعلى ذلك قوله :

بَوَيَّزَلْ عَامٍ قَدْ أَذَاعَتْ لُخْمَسَةَ

وتعتدني إن لم يسق الله ساديا

وإدغام الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيقال : ( سات ) ،  
و ( سائة ) . كما قالوا : ( ست ) ، ( فحادٍ ) ، و ( حادية ) ،  
لم يستعملوا إلا فيما زاد على عشرة .

وأما واحدٌ وواحدةٌ ، فصفتان من : وحدٌ يحدُّ ، إذا انفرد أو ليستا من هذا الباب ، ولا تجوزُ إضافتهما ، وما عدا ذلك يجوزُ إضافتهُ إلى العدد الذي أخذ منه . وإلى خلافه ، فيقال : ثالثٌ ثلاثةٌ ، وثالثٌ اثنين . وكذلك باقيها ، إلا ثانياً وثانيةً ، فإنيهما لا يُضافان إلا إلى العدد الذي أخذ منه ، فيقال : ثاني اثنين ، وثانية اثنتين . ولا يجوزُ ثاني واحدٍ ، ولا ثانية واحدة .

فإذا أُضيف إلى الموافق لم يعمل ، ونعرف بالاضافة ، وإن أضفت<sup>(١)</sup> إلى المخالف جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي إلا إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : ( هذا الربع ثلاثةٌ أمس ) .

وأما العددُ من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فإنك تبني اسم الفاعل من النيف على فاعلٍ ، للمذكر ، وفاعلة للمؤنث . ويكون اسم الفاعل مبنياً مع العشرة ، كما كان النيف . فتقول : حادي عشر ، وحادية عشرة ، وكذلك إلى تسعة عشر .

فإن أضفتَ إلى العدد الموافق ، قلت : ( ثالث عشر ) ، ( ثالثة عشر ) . وإن شئتَ حذفْتَ عشرَ الأول ، لدلالة عشر المتأخر عليه ، ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجب بنائه ، وهو

(١) في د : أضيف .

اجود الوجود . فتقول : ( هذا ثالث ثلاثة عشر ) .

وإن شئت حذف أيضاً ثلاثة ، لدلالة ثالث عليها ،  
واعربت ثالثاً لزوال موجب بنائه ، وأبقيت عشر مبنياً ،  
لأنك نويت المحذوف ، فقلت : ( هذا ثالث عشر ) .

حكى الكسائي : السواء ، ثالث عشر ، وهذا الوجه أقلها  
استعمالاً ، ومثل ذلك جائز في الباقي ، وإن أضفت إلى المخالف  
لم يجز فيه إلا وجهان :

أحدهما : أن تقول : ( هذا ثالث عشر اثني عشر ) .  
والآخر : أن تحذف عشر المتقدم ، لدلالة المتأخر عليه ، ويعرب  
اسم الفاعل لزوال موجب بنائه ، فتقول : ( هذا ثالث اثني  
عشر ) ، ومثل ذلك جائز في الباقي ، ولا يعمل اسم الفاعل  
المأخوذ من العدد المركب أصلاً ، ولا يجوز بناء اسم الفاعل  
من عشرين وسائر أسماء العقود ، بل تقول : ( هذا العشرون ) ،  
أو ( كمال العشرين ) .

## باب الادغام من كلمتين

الادغام ، لا يكون إلا في مثلين متقاربين .

ذكر إدغام المثلين :

إذا التقى المثلان في كلمتين ، فاما أن يكون الثاني ساكناً ،  
أو متحرراً ، فإن كان ساكناً لم يجر الادغام ، بل لا بد من  
اظهارهما ، نحو قولك : ( اضرب ابنك ) .

وقد شذت العرب في علماء بنو فلان . والأصل على الماء ،  
فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثلين  
بعد ذلك تخفيفاً ، وإن كان متحرراً .

فإن كانا صحيحين ، فاما أن يكون الأول منهما ساكناً  
فتدغمه في الثاني ليس إلا ، نحو قولك : ( اضرب بكراً ) ،  
واما أن يكون متحرراً فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله  
ساكناً أو متحرراً ، فإن كان متحرراً ، جاز الاظهار وحذف  
الحركة من المثل الأول ، وادغامه في الثاني فتقول : ( جعل  
لك ) ، و ( جعلك ) . وكلاهما حسن .

والاظهار لغة أهل الحجاز .

وأقوى ما يكون الادغام وأحسنه إذا أدى الاظهار  
إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعداً .

وإن كان ما قبله ساكناً ، فإن كان الساكن حرف علة ،  
جاز الاظهار وإن تحذف الحركة من المثل الأول وتدغمه في



الثاني ، نحو : ( دار راشد ) ، و ( توب بكر ) ، و ( جيب بشر ) .  
والاظهار فيه احسن من الاظهار في ( جعل لك )  
واشباهه .

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجوز الادغام نحو : اسم  
موسى ، وابن نوح ، وإن كان المثان حرفي علة ، فإن كان  
الأول ساكناً .

فإنما أن يكون حرف لين ( ١ ) ، فيلزم الادغام نحو :  
( اخشي ياسراً ) . أو حرف مد ولين ، فلا يجوز الادغام  
نحو : ( ينزو واقداً ) ، و ( اضربي كاسراً ) ، وإن كان الأول  
متحركاً . فأنما أن يكون ما قبله متحركاً ، فيجوز الاظهار  
والادغام نحو : ( ولي يزيد ) ، و ( لقضو واقداً ) .

وإنما أن يكون ساكناً معتلاً غير مدغم ، فيجوز الاظهار  
والادغام ، نحو ( واو واقداً ) . و ( أي ياسين ) .

وإنما أن يكون ساكناً صحيحاً ، أو معتلاً مدغماً ، فلا يجوز  
الادغام ، نحو : ( ولي يزيد ) ، و ( عدو واقداً ) ، و ( ظبي  
يزيد ) ، ( غزو واقداً ) .

(١) حرف اللين هو الواو أو الياء ساكنين متبوعين بفتحة مثل  
شيء وقوم .

## ذكر إدغام المتقاربين

اعلم ، ان التقارب بين الحرفين يكون في المخرج ، أو في الصفة ، أو في مجموعهما ، فلا بد من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها .

فحروف المعجم ، الأصول : تسعة وعشرون حرفاً ، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم . وقد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها ، يؤخذ بها في القراءة وفصيح الكلام ، وهي : النون الخفيفة ، وأعني بذلك : الساكنة ، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفي معها ، والشين التي كالجيم ، نحو : أجْدق في أشْدق ، والصاد التي كالزاي ، نحو : ( مرْدِر ) في مصدر ، والهمزة المخففة ، وهي المجرولة بينها وبين الحروف الذي منه حركتها ، وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف ، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها ، فتبدل ياء ، أو مضموماً فتبدل واوا .

والألف التفتيح<sup>(١)</sup> ، وألف الإمالة ، وهي كل ألف ينحى بها نحو الياء ، وبالفَتْحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولا تفعل ذلك بها إلا إذا كان قبلها بحرف كسرة بحرف ، نحو : ( عِمَاد ) ، أو بحرفين ، أولهما ساكن ، نحو : ( شِمْلَال ) ، أو بحرفين

(١) وهي التي ينحى بها نحو الواو .

متحرّكين إذا كان أحدهما الهاء ، ولم تفصل بين الكسرة والألف  
ضمّة ، نحو : لن يضربها ، فإن فصل بينهما ضمة لم تمل ،  
نحو : ( يضربها ) ، أو بثلاثة أحرف ، أولها ساكن إذا كان  
أحدهما الهاء ، ولم تفصل أيضاً بين الكسرة والألف ضمة ، نحو  
قولك : ( عندها ) ، أو إذا كان قبلها ياء تليها نحو : ( سيال ) ،  
أو بينهما حرف نحو : ( شيبان ) ، أو حرفان متحرّكان ، أحدهما  
الهاء ، ولم تفصل بينهما أيضاً ضمة نحو : ( بينهما ) ، أو إذا كان  
قبلها إمالة بحرف نحو قولك : ( رأيت عماداً ) ، أو إذا كان  
بعدها كسرة تليها ، نحو : ( عابد ) ، أو إذا كانت متطرفة  
ثالثة فصاعداً ، نحو : ( رمى ) ، و ( غزى ) ، و ( فنى ) ، و ( كيما ) ،  
و ( ملهى ) ، و ( موتى ) ، و ( حبلى ) .

وقد يتركون الإمالة في ( عصا ) ، نحوها من الأسماء .

وإذا كانت عيناً في فعل منقلبة عن ياء ، نحو : ( باع ) ،  
أو عن واو مكسورة ، نحو : ( خاف ) ، وسواء كانت الكسرة  
في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعراباً ، نحو قولك : ( بمالك ) . وظاهرة  
أو مقدرة ، نحو : الوقف على ( ماش ) ، ومتصلة أو منفصلة ،  
نحو قولك : ( لزيد مال ) ( ١ ) .

إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب ،

(١) انظر : أوضح المسالك . وقد نقل ابن هشام هذا الرأي مصرحاً  
بالنقل من ( المقرب ) .

والمتصلة كائنة ما كانت ، أقوى منها للمنفصلة ، وللظاهرة  
أقوى منها للمقدرة ، وفي ما كانت الألف فيه متطرفة رابعة  
فصاعداً ، أو ثالثة منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت ثالثة  
منقلبة عن واو ، وإذا كانت عيناً منقلبة عن ياء أقوى منها إذا  
كانت منقلبة عن واو مكسورة .

والإمالة إما تكون في الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها  
متوغلاً في البناء غير مستقبل نحو : (ما) الاستفهامية ، أو  
الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .

وأما الحروف ، فلا يمال شيء منها إلا : ( يلى ) ، من  
قولهم (إمالة) . ويا في النداء ، لنيابتها مناب الأفعال . وتُمنع  
الإمالة إذا كانت لتأخر كسرة ، أو تقدّمها ، أو تقدّم ( ياء ) ،  
أو إمالة سبعة أحرف ، وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،  
والغين والحاء ، والقاف ، وذلك إذا وليت الألف قبلها نحو :  
( غانم ) ، أو كانت مكسورة أو ساكنة ، وقبلها كسرة وبينهما  
حرف عند بعضهم نحو : ( قفاف ) ، و ( مصباح ) ، أو وليتها  
بعدها نحو : ( ناظر ) ، أو بينهما حرف ، نحو : ( ناهض ) ،  
أو حرفان ، نحو : ( مناشيط ) .

وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنع  
الإمالة إلا فيما لكسرة عارضة ، نحو قولك : ( يمال قاسم ) ،  
أو فيما أميل من الألقاب التي هي صلات للضمائر ، نحو ( أراد



ان يضربها قبل (١) .

وسواء كان المستعلي يلي الألف أو بينهما حرف ، نحو  
قولك : ( منّا فضل ) . أو حرفان ، نحو قولك : ( أراد أن  
يضربها ملق ) ، أو ثلاثة أحرف ، نحو قولك : ( أراد أن  
يضربها بسوط ) .

فإن كانت الألف الممالة خلاف ما ذكر لم يؤثر فيها  
المستعلي المنفصل ، لقوتها في الإمالة ، نحو قولك : ( عماد  
قاسم ) . بالإمالة .

وأما الراء إذا لم تكن مكسورة ، فإنها إذا وقعت قبل  
الألف تليها فإنها تمنع الإمالة كالمستعلي ، نحو : ( راشد ) .  
وإن وقعت بعدها تليها منعتها أيضاً ، حيث منعت المستلية ،  
نحو قولك : ( هذا حمار ) ، و ( رأيت حماراً ) . و ( أراد أن  
يضربها راشد ) ، و ( بمال راشد ) .

وإن كان بينهما حرف منعتها عند بعضهم ، نحو قولك :  
( هذا كافر ) ، وإن كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة  
أو المستعلي المتقدم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها نحو :  
( قارب ) . ومن قرارك ، بإمالة ، فإن تأخر عنها المستعلي  
غلبها ، نحو قولك : هذه ناقة فارق ، وأينق مفارق ،  
ومررت بحمار قاسم بالنصب ، والأجود أن لا يغلبها إذا كان

(١) في أوضح المسالك : ( أراد ان يعرفها قبل ) .

منفصلاً ، فيقال : ( مررت بسفادر قبل ) بالإمالة وإن فصل  
بينهما حرف " غلبته " عند بعضهم ، نحو قولك : ( بقادر ) ،  
بالإمالة ، والأكثر لا يميل ، فإن وقع بعدها أيضاً  
مستعمل غلبها نحو قولك : ( بقادر قبل ) .

ومن العرب من يقول : ( بكافر ) ، فيجعل الراء المكسورة  
تتميم الإمالة إذا فصل بينها وبين الألف حرف " كما تفعل  
المنفصلة والمضمومة .

والاعتداد بالكسرة المقدرة في الراء أقوى من الاعتداد بها  
في غيرها ، فلذلك يقول : ( بحمار ) ، بالإمالة في الوقف من  
يقول : ( مررت بمال ) ، بالفتح في الوقف .

وقد شذت العرب في اليفاظ فأماثلتها ، وبابنها أن لا تمال  
لعدم موجب الإمالة ، وهي ( الحجاج ) اسماً علماً ، و ( الناس ) ،  
و ( باب ) ، و ( مال ) ، و ( قاب ) ، و ( طلبنا ) ، و ( طلبنا ) ، وقال  
بعضهم : ( رأيت عرقاً وضيقاً ) ، فأمال ولم يمد بالقاف .

وقد يجرون مجرى الألف في الإمالة الفتحة فيميلونها إذا  
كان بعدها راء مكسورة تليها ، نحو قولك : ( من البقر ) ،  
و ( خبط رياح ) والصرر ، أو بينهما حرف ساكن أو مكسور  
نحو : ( من عمرو وباشر ) والمتصلة أقوى في إيجاد الإمالة  
من المنفصلة . فإن كان بعد الراء المكسورة حرف مستعمل لم  
يجز الإمالة نحو : ( الشرق ) .

وعن العرب من يميل الفتحة للإمالة بعدها إذا كان الحرف

الذي قبل الألف الممالة حلقياً ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ،  
 وإن لم تكن في راء ، وقد قرئ : « قَاتِهِمْ لَا يَكْذِبُونَكَ » (١) ،  
 و « رَأَى كَوْكَبًا » (٢) . بإمالة الفاء للكسرة بعدها ، وإمالة الراء  
 لإمالة الهمزة بعدها ، فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة .  
 وقد حكيت لغية : « فَإِنْ ذَهَبَتِ الْكُسْرَةُ بِالتَّخْفِيفِ ،  
 أَوِ الْأَلْفُ الْمَمَالَةُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ تَعْمَلِ الْفَتْحَةَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 رَأَى الْقَمَرَ » (٣) نَحْوُ قَوْلِكَ : ( رَحِمَهُ اللَّهُ ) . فِي :  
 ( رَحِمَهُ اللَّهُ ) .

ومنهم من يمتنع الإمالة ولا يعتد بذهاب موحجها ، هذا ما  
 لم تكن الفتحة في حرف مضارعة ، أو ياء أو موصولاً بينها وبين  
 كسرة ياء ، فإن كانت كما ذكر لم تمل . نحو : يَعِدُ ،  
 وتَعِدُ ، وتَعِدُ ، وأَعِدُ ، وزَيْدُ اسْمِ رَجُلٍ ، ومررت بغير .  
 وسواء كانت الكسرة في راء ، أو في غير ذلك من الحروف ،  
 وكذلك أيضاً قد يجرون الضمة مجرى الفتحة ، إذا كان بعدها  
 تليها راء مكسورة ، نحو ( من المنقر ) ، و ( خَبِطَ رِيَّاحٌ )  
 فيشمونها الكسر ، والمتصلة أقوى في ذلك من المنفصلة ، ويجرون  
 أيضاً الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى الضمة في ذلك ،  
 فيقولون : ( ابنُ بُورٍ ) ، فيشمون الكسرة في الواو ويخلصون

- (١) من الآية/٣٣ من سورة الانعام .  
 (٢) من الآية/٧٦ من سورة الانعام .  
 (٣) من الآية/٧٧ من سورة الانعام .

الضمة التي قبلها .

وقد تبلغ أيضاً الحروف ثلاثة وأربعين حرفاً ، بفروع غير  
مستحسنة لا توجد إلا في لغة ضعيفة ، وهي الكاف التي  
كالجيم ، نحو : جمل ، في كمل ، والجيم التي كالكاف ،  
نحو : ( ركمل ) ، في رجل . والجيم التي كالشين نحو :  
( اشمعوا ) ، في اجتمعوا ، والطاء التي كالناء ، نحو : ( نال ) ، في  
طال ، والضاد الضعيفة ، وهي الناء المقربة من الضاد ،  
يقولون : ( اضر ذلك ) ، في : اضر ذلك ، والصاد التي كالسين ،  
نحو : ( صابر ) ، في صابر ، والباء التي كالفاء ، وهي على  
ضربين :

- أحدهما : لفظ الباء ، أغلب عليه من لفظ الفاء .
- والآخر ، بالعكس ، نحو : ( بلج ) .
- والطاء ، التي كالناء ، نحو ( نالم ) ، في : ظالم .

تم الجزء الأول

من

المقرب

ويتنوه - ( إن شاء الله - الجزء الثاني وبه يتم الكتاب ، وأوله :  
ذكر مخارج الحروف العربية الأصول .



رقم الايداع بال مكتبة الوطنية ببغداد ١٩٧١/٨٩٢

١٩٧١/١٢/٣٠/٣٠٠٠





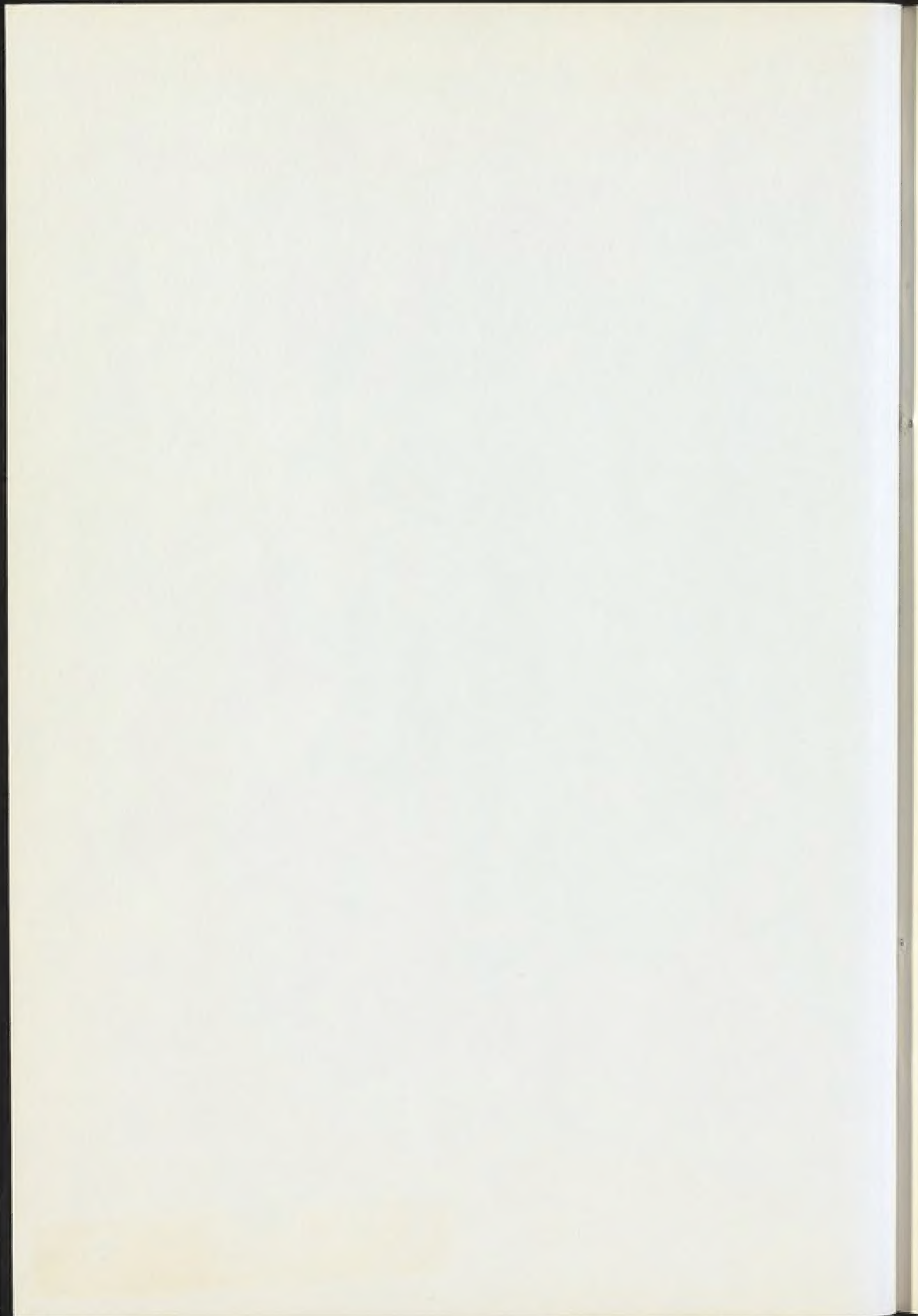
GENERAL RECORDING CO.

TE 11072 310 p

QUALITY CONTROL MARK

8724







COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036759899

PJ  
6101  
.I29  
1971

1

NOV 18 1974



